

كل من اطلع

معالي رئيس المجلس: ٣/١٨ وكتبت عليه للامين العام ان يدرج على جدول اعمال هذا لاسبوع، ووزع على الاخوة بطلب محدد، الامر لكم انه الاقتراحات ان تؤجل وان لا يؤجل فهذا موضوع مقدم منكم وحدد له وقت محدد على جدول اعمال محددة وليس جديداً، استاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقي لغايات الاستفادة من هذا الطلب ولكي يشارك جميع الزملاء بالمناقشة حول هذه القضايا الهامة، اقترح ان يحدد النصف الاول من جلسة يوم الغد لهذا الموضوع يعني من الساعة (العاشرة) للساعة (الحادية عشرة) حول هذا الموضوع، ثم يبدأ جدول الاعمال المعتاد من الساعة (الحادية عشرة) فما بعد، هذا اقتراحي المحدد سيدي الرئيس.

اصوات: ثني على هذا.

معالي رئيس المجلس: بداية هذا الموضوع اذا فتح اقرر له اكثر من (ساعة) وان نبدأ والبداءة عادة مع اخواننا ونرجو ان نلتزم بالمتابعة في بدء الجلسة اذا جاء الاخوان كالمعتاد

(انتهت الجلسة)

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
د. عبداللطيف عريبات

متأخرين (نصف) ساعة، فمثل هذا الموضوع ان رأيتم ان يكون في نهاية الجلسة هذا لكم.

حتى نعطي الاخوة المعنيين من الحكومة ان يحضروا، حتى نعطيهم موعداً؟

هل نقفل الباب الان ونقول انتهى الحديث، من يقول ان نبدأ به غداً من الساعة (العاشرة)، واقترح اخر يقول:

انه في نهاية الجلسة

من يرى ان نبدأ به الساعة (العاشرة)؟

السيد الامين العام: ١١ من ٤٧ صباحاً.

معالي رئيس المجلس: من يرى ان يكون في نهاية الجلسة؟

الاجلبية.

الاجلبية مع اخر الجلسة، تؤجل هذا البند كما هو لنهاية الجلسة غداً ان شاء الله، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة الى يوم الاربعاء القادم، وشكراً لكم.



للمحور الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة التاسعة والعشرين
من الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الحادي عشر
المنعقدة في ٢٢/رمضان/١٤١٢ هجرية،
الموافق ٢٥/٣/١٩٩٢ ميلادية.

(الجلد ٢٩)

(العدد ٢٩)

جدول الاعمال

الصفحة

٥
٥

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

- أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.
- ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة.
- ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.
- د - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد الزين.
- هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.
- و - طلب معذرة مقدم من سماحة الشيخ عبدالباقى جمو.

كل من اشغل

٣ - الردود على الاسئلة :

- ١ - كتاب معالي وزير المالية/ الجمارك رقم «٩٢٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جوابا على السؤال رقم «٦٧» المقدم من سعادة النائب السيد عبدالرحيم عكور.
- ٢ - كتاب معالي نائب رئيس الوزراء رقم «٣٤٣٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جوابا على السؤال رقم «٨٦» المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.
- ٣ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم «٤٠١٩» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال رقم ٧٢ المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.
- ٤ - كتاب معالي وزير المالية/ الجمارك رقم «٨٤٣٢» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جوابا على السؤال رقم «٧٣» المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.
- ٥ - كتاب معالي وزير المالية/ الجمارك رقم «١٨٤٣٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جوابا على السؤال رقم «٧٤» المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.
- ٦ - كتاب معالي وزير المالية رقم «٣٥٧٢» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال رقم «٨٦» المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.
- ٧ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٨٠٩ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال رقم «٨٨» المقدم من سعادة النائب السيد منصور مراد.

٤ - الاستجابات :

- ١ - استجواب رقم «٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي موجها الى معالي وزير التخطيط حول مشروع المساعدات الفنية للقطاع الخاص (بتر).
- ٢ - استجواب رقم «٥» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي موجها الى معالي وزير المالية حول عدة نقاط.

٥ - الاقتراحات برغبة :

- ١ - اقتراح برغبة رقم «٨٧» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد بشأن ترتيب التعمين في ديوان الخدمة المدنية.
- ٢ - اقتراح برغبة رقم «٨٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سبعة عشر نائبا بشأن التعويض عن المتضررين نتيجة الاحوال الجوية بنسب معينة وتقديم القروض الميسرة للباقي.

٦ - قرارات اللجان :

- ١ - قرارات اللجنة القانونية :
 - أ - قرار رقم «٢٧» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١ ، المعاد من مجلس الاعيان.
 - ب - قرار رقم «٢٨» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢ .
 - ج - قرار رقم «٢٩» تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان.
- ٢ - قرار اللجنة الادارية رقم «٩» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٥ والمتضمن بعض الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.
- ٧ - جلسة خاصة لاجتماع المجلس لندارس بعض القضايا بناء على طلب مقدم من ثمانية عشر نائبا.
- ٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .
عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٣/٢٩ الساعة العاشرة صباحاً .

كل من أدخل

مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة (العاشرة) من صباح يوم (الأربعاء) الموافق ٢٢/رمضان/١٤١٢ هجري، الواقع في ٢٥/٣/١٩٩٢ ميلادي، عقد مجلس (النواب) جلسته (التاسعة) والعشرون) من الدورة (العادية الثالثة) برئاسة (معالي الدكتور عبداللطيف عريبات) وحضور عطوفة أمين عام مجلس الأمة السيد (صالح الزعبي).

وتغيب بأجازة من الأعضاء السادة: عبدالعزيز جبر، د. محمد ابوفارس، نايف الحديد، احمد قطيش، يوسف العظم، ابراهيم خريسات.

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة: د. احمد الكوفحي، عبدالمجيد الشريدة، محمد الطراونة، د. محمد الزين، عبد الباقي جمو، مروان الحمود.

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة: يوسف مبيضين.

وحضر من الحكومة:

- ١ - معالي السيد ذوقان الهنداوي: نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم.
- ٢ - معالي المهندس علي السحيمات: نائب رئيس الوزراء وزير النقل.
- ٣ - معالي الدكتور عبدالله السور: وزير الصناعة والتجارة.
- ٤ - معالي الدكتور عوض خليفات: وزير

التعليم العالي.

٥ - معالي السيد ينال حكمت: وزير السياحة والآثار.

٦ - معالي السيد باسل جردانة: وزير المالية.

٧ - معالي الدكتور زياد فريز: وزير التخطيط.

٨ - معالي السيد عبدالكريم الكباري: وزير العمل.

٩ - معالي السيد جمال الصرايرة: وزير النقل والاتصالات.

١٠ - معالي المهندس سعد هائل السور: وزير الاشغال العامة والاسكان.

١١ - معالي المهندس سمير قعوار: وزير المياه والري.

١٢ - معالي السيد جمال حدبنة الخريشا: وزير دولة.

١٣ - معالي السيد جودت السبول: وزير الداخلية.

١٤ - معالي الدكتور عبدالرزاق طيشات: وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة.

١٥ - معالي السيد محمود الشريف: وزير الاعلام.

١٦ - معالي السيد عاطف البطوش: وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

١٧ - معالي السيد سلطان العدوان: وزير دولة.

١٨ - معالي الدكتور محمود السمرة: وزير الثقافة.

١٩ - معالي السيد محمد السقال: وزير التموين.

٢٠ - معالي السيد الدكتور عارف البطاينة:

وزير الصحة.

٢١ - معالي الدكتور فايز الخصاونة: وزير الزراعة.

١ - افتتاح الجلسة

معالي رئيس المجلس: بسم الله الرحمن الرحيم.

النصاب مكتمل بسم الله نفتح الجلسة، السيد الامين العام جدول الاعمال.

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء السيد الامين العام من تلاوته؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات.

أ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور احمد الكوفحي.

ب - طلب معذرة مقدم من معالي السيد محمد فارس الطراونة.

ج - طلب معذرة مقدم من معالي السيد مروان الحمود.

د - طلب معذرة مقدم من معالي الدكتور محمد الزين.

هـ - طلب معذرة مقدم من معالي السيد عبدالمجيد الشريدة.

و - طلب معذرة مقدم من سماحة

الشيخ عبد الباقي جمو.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على معذرة السادة النواب؟

الجميع: موافقون

السيد الامين العام:

٣ - الردود على الاسئلة:

١ - كتاب معالي وزير المالية/الجمارك رقم ٩٢٨ تاريخ ١٢/٣/١٩٩٢

جواباً على السؤال رقم ٦٧، المقدم من سعادة النائب السيد عبدالرحيم عكور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

فارجو توجيه السؤال التالي الى معالي وزير

المالية:

السؤال: ما هي اسماء الموظفين المصنفين الحاضرين للترفيه على مدار ست سنوات سابقة في دائرة الجمارك، على ان تشمل الاسماء على مؤهلات الموظف ومسمى وظيفته في جدول التلكيلات، للتحقق من معلومة بان الترفيعات تتم حسب الاصول بدون تحيز او محسوبية.

مع الاحترام

النائب
عبدالرحيم عكور

هكذا من أهل

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم ٩٢٨/٤/١/٢
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٢
معالي رئيس مجلس النواب
الموضوع: اجابة استفسارات سعادة
النائب السيد عبد الرحيم العكور.
ارجو ان اشير الى كتابكم رقم
١٣/١٦/٣/١٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/١٣.

ارفق طيه الاجابة على استفسار سعادة
النائب السيد عبد الرحيم العكور بخصوص
السؤال رقم (٦٧) المتعلق باسماء الموظفين
المصنفين الخاضعين للترقية على مدار ست
سنوات سابقة ومؤهلات كل منهم ومسمى
وظائفهم في جدول التثبيكات.
ارفق طيه اجابة سؤال سعادة النائب
المحترم رقم (٦٧).
وتفضلوا بقول فائق الاحترام،
باسل جردانة
وزير المالية/الجمارك

«بسم الله الرحمن الرحيم»

عام ١٩٨٦		عام ١٩٨٧	
الدرجة	العدد	الدرجة	العدد
الاولى	٤	الاولى	٨
الثانية	٧	الثانية	٢
الثالثة	١	الثالثة	١٣
الرابعة	٥	الرابعة	٢٠
الخامسة	٨	الخامسة	٣٥
السادسة	٤	السادسة	٣٩
السابعة		السابعة	٦٩
الثامنة		الثامنة	٥
التاسعة		التاسعة	
العاشر		العاشر	
المجموع العام	٢٩	المجموع العام	١٩١

عام ١٩٩١		عام ١٩٩٠		عام ١٩٨٩		عام ١٩٨٨	
الدرجة	العدد	الدرجة	العدد	الدرجة	العدد	الدرجة	العدد
الاولى	١	الاولى	١	الاولى	١١	الاولى	١١
الثانية	١	الثانية	١	الثانية	١	الثانية	١
الثالثة	١	الثالثة	١	الثالثة	١	الثالثة	١
الرابعة	١	الرابعة	١	الرابعة	١	الرابعة	١
الخامسة	١	الخامسة	١	الخامسة	١	الخامسة	١
السادسة	١	السادسة	١	السادسة	١	السادسة	١
السابعة	١	السابعة	١	السابعة	١	السابعة	١
الثامنة	١	الثامنة	١	الثامنة	١	الثامنة	١
التاسعة	١	التاسعة	١	التاسعة	١	التاسعة	١
العاشر	١	العاشر	١	العاشر	١	العاشر	١
المجموع	١٢	المجموع	١٢	المجموع	١٢	المجموع	١٢

هذه من المجلد

١٩٩١ عام				١٩٩٠ عام				١٩٨٩ عام				١٩٨٨ عام			
العدد	الدرجة	النقطة	العدد	الدرجة	النقطة	العدد	الدرجة	النقطة	العدد	الدرجة	النقطة	العدد	الدرجة	النقطة	
١	الاولى		١	الاولى		٢	الاولى		٣	الاولى		٢	الاولى		
٢	الثانية		٢	الثانية		٣	الثانية		٤	الثانية		٨	الثانية		
٣	الرابعة			الرابعة			الرابعة			الرابعة			الرابعة		
١٣	الخامسة			الخامسة		٢	الخامسة			الخامسة		١٠	الخامسة		
١٢	السادسة	١		السادسة		٢	السادسة			السادسة		١٧	السادسة		
٥٥	السابعة	٢٣		السابعة		٧٨	السابعة			السابعة		٣٧	السابعة		
١٥	الثامنة	٣٣		الثامنة		٤١	الثامنة			الثامنة		٥٩	الثامنة		
٥	التاسعة	٥		التاسعة			التاسعة			التاسعة		٣	التاسعة		
	العاشرى			العاشرى		٣	العاشرى			العاشرى			العاشرى		
١٠٩	الحصص	٦١		الحصص		٨١	الحصص			الحصص		١٤٨	الحصص		
١٨٨	الحصص	٧٤		الحصص		١٢٦	الحصص			الحصص		٢١٧	الحصص		

كشفت باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترليح منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه

تربيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة الخامسة الى الدرجة السادسة:

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التسييلات
السيد احمد علي حسن ابوسينة	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترميزات عام ١٩٨٧ من الدرجة الثامنة الى السابعة		
السيد خلف محمد العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد ناصر فالح سمرين خريس	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد رضا مصطفى المصري	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد يوسف محمد الخطيب	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد ابراهيم احمد فرحات	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد سامح عمر المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد اسامة حسين التل	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد يوسف مصطفى محمد	الثانوية العامة	مأمور جرك
السيد لورنس محمد كريم القاضي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد محمد فرج القرابية	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد محمود حسن عباور	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد علي محمد خلف الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد ياسر محمود حياصات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد هاني مصطفى ياسين	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد محمود علي المصري	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد محمود ابراهيم ديباجة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد عبدالحافظ فوزي العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد مصباح عبدالحفي الساكت	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد لطفي ابراهيم الراشد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد حسن محمد ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد حسان سامي الحلاللة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد خليل سليمان الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - محمود سليم الدبيعي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - زياد سليمان الحيايري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - خليفة حمد الله ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٦ - احمد عبدالقادر علي	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٧ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة

١ - السيد عابد خضر هماش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمد محمود جدهان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد خالد محمد بي هالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد علي احمد نصيرات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد وضوان محمد القريوتي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد عبدالله سيف الدين العطوي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد تاجع محمد الضايعة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد زهير محمد الدويري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد محمد يحيى النصيرات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد توفيق عبدالقادر الملاونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - الأتية فائزة منور ابومطر	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيدة ولاء مصطفى شاهين	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد عاطف عبدالهادي الوشاح	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد زهير جابر الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيدة رحاب يوسف الخطيب	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد محمود علي الشاقبة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد خليل علي الكردي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد جمال صالح التميم	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد تيسير محمد بني سليمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد محمد ابراهيم ابويامين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد محمد خير الشياح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد موسى ماضي الزايلة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد صالح الخلو صالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد خالد عبدالوهاب ابو حيدان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد فلاح جويهد العبدالمالات	لثانوية عامة	مأمور جرك
٢٦ - السيد طهمان نافع السماينة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد حسين احمد الدبري	لثانوية عامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد علي راشد العليل	لثانوية عامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد محمد صالح القيلان	لثانوية عامة	مأمور جرك
٣٠ - السيد نورالدين سليمان عبيدات	لثانوية عامة	مأمور جرك
٣١ - السيد اكرم محمد سليم دوجان	لثانوية عامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٧ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة

١ - السيد فايز زحل الزين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد اكرم سالم الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد طارق شحادة دبابنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد مهدي يوسف القضاة	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٨٧ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة:		
١ - السيد فايز يوسف الجبوسي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد احمد بشير التل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد محمود احمد مصطفى	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد احمد جبرائيل عيسى	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد عبدالخالق خلف المنداري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد عبدالاله عبدالمعطي الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد محمد عمر مصطفى عيابة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد كامل حيدر العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد فؤاد احمد عوض سالم	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد جمعة حسن خلف	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - غير الدين محمد سليمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد سند حماد التميمات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد محمد فالح الزهبي	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٨٧ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة:		
١ - السيد لياض سالم الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمد عفيف الله خليل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد طائل محمد خليلات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد سليمان عبد سليمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد عيسى خالد العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد محمد عقلة ياسين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد لؤي يوسف الخليلدي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد خلف مبارك الشخاينة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد صبر عوده الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد نصحي جميل ابو رمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - محمود عابد اللقهاء	الثانوية العامة	مأمور جرك

كل من الله على

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الحاضرين للترقية منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه
ترقيات عام ١٩٨٦ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية.

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد اكرم سليمان سمود الخوراني	بكالوريوس سياسة واقتصاد	مدير /مساعد مدير /رئيس قسم
٢ - السيد سليم توفيق الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مدير /مساعد مدير /رئيس قسم
٣ - مصطفى بدري الزرعى	بكالوريوس حقوق	مدير /مساعد مدير /رئيس قسم
٤ - عبداللطيف معين الطعان	بكالوريوس حقوق	مدير /مساعد مدير /رئيس قسم
ترقيات عام ١٩٨٦ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة		
١ - السيد عايد محمد الطراونة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢ - السيد احمد محمود السور	دبلوم عالي شريعة /دراسات اسلامية	مأمور جرك
٣ - السيد سليمان عبدالمهدي الوشاح	دبلوم عالي علوم سياسية /علاقات دولية	مأمور جرك
٤ - السيد ابراهيم صالح الرفاعي	بكالوريوس تجارة	مأمور جرك
٥ - السيد مالك حسن البخاري	دبلوم دراسات عليا /علوم ادارية	مأمور جرك
٦ - السيد كامل ابراهيم تادرس	بكالوريوس علوم سياسية واقتصاد	مأمور جرك
٧ - السيد نظمي احمد المبدالله	ماجستير اقتصاد	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٨٦ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة :		
١ - السيد محمود عبدالحليم قطيشات	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٨٦ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة :		
١ - السيد حويل محمد عبدالرحمن الصالح	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٢ - السيد محمد عبدالله مهاوش	بكالوريوس زراعة	مأمور جرك
٣ - السيد ابراهيم يعقوب حجازين	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
٤ - السيد اكرم محمد الزعبي	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٥ - السيد خالد علي قطان سمارة	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٦ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة :

١ - السيد رضا مصطفى محمد المصري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد يوسف محمد المبدالله الخطيب	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد خلف محمد العايد العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد ناصر قالح خريسات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد عبداللطيف علفة نجادات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد اسامة حسي عبدالرحمن التل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد ابراهيم احمد عبدالحديد فريعات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد سامح ثمر مصطفى المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٨٦ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة :		
١ - السيد خالد محمد بني هادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد كايد خضر عيسى هماش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد علي محمد احمد نصيرات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - محمد قليح جدعان	الثانوية العامة	مأمور جرك
بسم الله الرحمن الرحيم		
كشف باسماء الموظفين المصنفين الحاضرين للترقية منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه ترقيات عام ١٩٨٧ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية :		
الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد غازي علي فاخر	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد عيسى يوسف عويس	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد هاشم عبدالرحمن ابو عيود	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد سليمان ماضي شحاتيت	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد سمير علي الحسن	ليسانس حقوق	مأمور جرك
٦ - السيد فوزي محمود عوجان	ليسانس حقوق	مدير /مساعد مدير /رئيس قسم
٧ - السيد حسان راشد الخزامي	الثانوية العامة	مدير /مساعد مدير /رئيس قسم
٨ - علي محمد القريوي	ليسانس حقوق	مدير /مساعد مدير /رئيس قسم
ترقيات عام ١٩٨٧ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة :		
١ - السيد بهجت عزيز شقم	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد عبدالكريم شاهر الحدييد	الثانوية العامة	مأمور جرك

كل من أتى على

مكتبة من الأدب العربي

ترفيحات عام ١٩٨٧ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة

١ - السيد مسلم علي الشخانة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد سامي حسن ابو عيسى	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد انور احمد تهاز المزام	دبلوم عالي مكنتات وتوثيق	مأمور جرك
٤ - السيد سهل تاسم الغزادي	ماجستير علوم ادارية	مأمور جرك
٥ - السيد فايز عبدالكريم القاصوري	ليسانس حقوق	مأمور جرك
٦ - السيد بشار عقاب الحصاوة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٧ - السيد حابس توفيق جلي	دبلوم عالي شريعة ودراسات اسلامية	مأمور جرك
٨ - السيد قسام محمد الغريوتي	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٩ - السيد سامي مسعود حداد	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
١٠ - السيدة عاتق رليق ليشي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد عبدالرحمن مراد وشي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد حامد سمود القاضي	ليسانس حقوق	مأمور جرك
١٣ - السيد محمد علي عرفات	دبلوم دراسات عليا	مأمور جرك

ترفيحات عام ١٩٨٧ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة

١ - السيد جورج خلف صبيحات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمود خياب المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد محمد وهي يوسف النل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - بشير مصطفى ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد ابراهيم سلمان ابوطام	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد رياض جميل الجبوسي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد صالح فريد يوسف	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - الالة عبي سلامة دبابنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد أمين لمحادة القضاء	ماجستير لغة الإنجليزية	مأمور جرك
١٠ - الدكتور زياد يوسف المنشر	دكتور تنظيم ورقابة ادارية	مأمور جرك
١١ - السيد لبيب بدوي المربري	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد زيد سامي عطية	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد محمود ابراهيم عطوي	بكالوريوس اداب	مأمور جرك
١٤ - السيدة ايمان جميل مسمار	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مأمور جرك
١٥ - السيد عبدالفتاح درويش بدر	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
١٦ - السيد محمد عبدالحسن ابوريك	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
١٧ - السيد محمد زهير القطيب	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
١٨ - السيد ابراهيم جميل الصمادي	ماجستير دراسات دولية	مأمور جرك
١٩ - السيد جمال فليب البوتس	دبلوم اداب ودراسات عليا	مأمور جرك
٢٠ - السيد جواد رشا حيلولا	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك

ترفيحات عام ١٩٨٧ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة :

١ - السيد عادل سليمان حيد بوسمهانة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢ - السيد احمد عقلة عبدالرحمن مساعدة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٣ - السيد حاتم صالح مساعدة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٤ - السيد احمد عبدالرؤف خليفة	بكالوريوس اداب علوم حياتية	مأمور جرك
٥ - السيدة هيا ياسين هياينة	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جرك
٦ - السيد محمد بدوي الزعبي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيدة وفاء انطون حتر	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٨ - الالة ياسمة عزالدين ملكاوي	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جرك
٩ - السيد جعفر محمود عايد القصور	بكالوريوس علم اجتماع	مأمور جرك
١٠ - السيد محمود جبر صالح السلامة	دبلوم عالي تربية وتعليم	مأمور جرك
١١ - السيد علي محمد صالح ابوسليم	بكالوريوس علم نفس وارشاد	مأمور جرك
١٢ - السيد احمد محمود راجي عيابة	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
١٣ - السيد مازن جمال شحاتيت	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
١٤ - السيد محمد محمود محمد ارشيد	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك
١٥ - السيد محمد ياسين سرور	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
١٦ - السيد ماهر صلاح المعايطة	بكالوريوس علوم سياسية	مأمور جرك
١٧ - السيد حسين وحيد مهباز	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
١٨ - السيد عبيد عبدالرحمن القرارة	بكالوريوس كيمياء	مأمور جرك
١٩ - السيد حسين محمد الدلايخ	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٢٠ - السيد نوال سام القضاء	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيدة رعدة احمد حبراق	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد زاهي سليم عماري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - احمد عبدالكريم هريبات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - اكرم عطا الله المداحنة	بكالوريوس تاريخ	مأمور جرك
٢٥ - ناصر احمد الشيايب	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢٦ - السيد تيسير عوض القرعان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - محمد عبدالحمد محمد الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد منور زاهي الغلال	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد محمد عبدالرحيم دحيلان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٠ - السيد سليم حدان الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣١ - السيد محمد عيسى القطاشة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٢ - عبدالعزيز مسلم المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٣ - السيد يوسف دميثان الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٤ - السيد فوزي محمود شطناوي	الثانوية العامة	مأمور جرك

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف بأسماء الموظفين المستفيدين من الترقيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :
تابع ما قبله ترقيعات عام ١٩٨٧ من الدرجة التاسعة الى الثامنة

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١٢ - السيد يوسف شفيق الخطابية	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد عارم علي الكردي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد نادر ابراهيم جوينات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد انيس محمد الخصاونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد عدنان خلف السعيد	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد خير وعبد السلام العليل	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد سليمان محمد حامد الصالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد نولان حسن محمد لياض	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد فتحي محمد ابراهيم صالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد محمود سليم الدبي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد سعيد مغني ابو قدوره	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد خالد علي العقلة العليل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد سلطان كريم فارس القاضي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد زباد مصطفى حناملة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٦ - السيد عبدالغفور محمود عوده	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد محمود صالح عبدالرحمن	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد عاكف منصور المتناقرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد موسى خلف المدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٠ - السيد خالد محمد التايك الحزاعي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣١ - السيد محمد سليمان الرعود	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٢ - السيد محمد فرج سليمان الفراية	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٣ - السيد محمود حسن خابور	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٤ - السيدة رندة يوسف حجمات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٥ - السيد ثابت موسى عاقله	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٦ - السيد نظام فريد سكر	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٧ - السيد سلامة سالم الميجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك

هكذا من الأشغال

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف بأسماء الموظفين المستفيدين من الترقيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :
ترقيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد لطفي عبدالفتاح ابو حيدان	لا شهادة بقله	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة اول فـ٢
٢ - السيد احمد عبدالاحد الحياوي	بكالوريوس علوم عامة وطبيعية	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة اول فـ٢
٣ - السيد يوسف خليل ابوريمية	بكالوريوس محاسبة	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة ٢/١
٤ - السيد عبدالرزاق محمود عربيات	بكالوريوس علوم مالية واقتصادية	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة ٢/١
٥ - السيد مروان حسني خرفان	بكالوريوس حقوق	مستشار قانوني درجة ٢/١
٦ - السيد يوسف طلال فريجات	بكالوريوس حقوق	مستشار قانوني درجة ٢/١
٧ - السيد خالد خلف القطب	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة ٢/١
٨ - السيد مصطفى عبدالقادر حيمات	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة ٢/١
٩ - هاني يوسف بركات	ماجستير علوم ادارية	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم درجة ٢/١
ترقيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة من الفئة الثانية		
١ - السيد ضرغام احمد العربي	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢ - السيد حازم حمود الفرابية	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك
٣ - السيد عبدالوهاب محمد الصرايرة	بكالوريوس علوم سياسية واقتصادية	مأمور جرك
ترقيعات عام ١٩٨٨ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة من الفئة الثانية :		
١ - السيد فوزي دحيل الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك

هكذا من الأعمال

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة من الفئة الثانية :

١ - السيد جلال عبدالحميد الدباس	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جرك
٢ - السيد علي قاسم كرشان	بكالوريوس تاريخ	مأمور جرك
٣ - السيد موسى محمد مبارك	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٤ - السيد فيصل محمود الخطيب	بكالوريوس اداب	مأمور جرك
٥ - السيد صبيحي احمد العقلة	بكالوريوس اداب	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثانية :

١ - السيد عبدالرحمن طالب الحصانة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
----------------------------------	----------------	-----------

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة :

١ - السيد محمد للاح الصرايرة	المدرسة الثانية / ٥٨	مأمور جرك
٢ - السيد سعيد خليل كركش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد محمد عيد شقيق	متك / ٥٧	مأمور جرك
٤ - السيد جميل محمود العيسى	دبلوم كلية شرعية ومالية وجمارك	مأمور جرك
٥ - السيد مراد موسى مضامين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد عواد عبدالرحمن الدباس	المدرسة الثانوية / ٥٧	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة فئة ثالثة :

١ - السيد محمد حسين الروسان	الثانوية العامة / ادبي	مأمور جرك
٢ - السيد تيسير قاسم عبد قاسم	دبلوم كلية شرعية ومالية وجمارك	مأمور جرك
٣ - السيد معاذ عثمان الشطيبي	رابع ثانوي / ٥٨	مأمور جرك
٤ - السيد محمد أحمد عبدالحميد	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٥ - السيد محمد رشاد الصرصور	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد زياد عبدالرزاق الدباس	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة فئة ثالثة :

١ - السيد سالم محمد اللوزي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد سلمان سليم اللال	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد محمد امين عطلة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد عايد محمد القسي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد محمد ابراهيم الصمادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد عبدالحميد حياصيات	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة من الفئة الثالثة :

١ - السيد خلف بركات عبدالحميد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد بهجت محمد مساعده	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد حسن حفلة الكايد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد ابراهيم صلاح الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد احمد عبده لرح الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد ماجد عبدالرحيم المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد زيد حمدي المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد عليان محمد مصلاح	دبلوم كلية مجتمع علوم عسكرية	مأمور جرك
٩ - السيد احمد للاح العبادي	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثالثة :

١ - السيد عبدالكريم محمد الرشحان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد مجدي عبدالحميد المزة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد متقال عبدالحافظ الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد خالد مفلح العبادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد فريد مسلم حجازين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد عطا الله عواد العرايشة	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة من الفئة الثالثة :

١ - السيد محمد عبدالله العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد خلف حسين ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد لصال حسين الحزاهي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد لادري عبدالرزاق المبداللات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد اكرم احمد الشلبي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد محمود محمد الطنطاوي	الثانوية العامة	مأمور جرك

بسم الله الرحمن الرحيم
كشفت باسماء الموظفين المصطلون الخاصين للفرع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :
تابع ما قبله الترقيات الى الدرجة الثامنة لل ٣ لسنة ١٩٨٨

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التفكيكات
٧ - السيد هزاع فارس المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد تيسير فؤاد الزياتين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد يونس مفلح المبيضين	الثانوية العامة	مأمور جرك

هكذا من الأشغال

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة فئة ثلاثة

١ - السيد احمد ضيف الله الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمد حامد الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية من الفئة الثالثة

١ - السيد ابراهيم حسين الجباري	مترك	مأمور جرك
٢ - السيد شاكور محمد صويلح	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة من الفئة الثالثة

١ - السيد ماجد موسى ملكاوي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد فخري عابد عكروش	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة من الفئة الثالثة

١ - السيد محمد عبدالله حبس	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد احمد عبدربه اللوزي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد خالد سليم التوايسة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد عبدالله محمود الغرايبة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد هبار الحناملة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد محمد حلمي الشريعة	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة من الفئة الثالثة

١ - السيد سمير عبدالرحمن الدباس	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد فوزي عطا الشيخ علي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد حمزة عبدالكريم العبد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد مشهور سليمان الفراري	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ الى الدرجة السادسة من الفئة الثالثة

١ - السيد فطمان عبدالكريم الرواشدة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد ابراهيم يحيى ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد الياس قطيش قبيلات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد موسى فؤاد عماري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد احمد دخل الله الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد يحيى عبدالحميد السور	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد عزمي عبدالحسن ابونونه	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد هاني مقلع ابوعزم	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٨ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثالثة

١ - السيد سامي حسين نقرش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد بونس محمد الحساونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد اسماعيل خليف الضمور	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد عبدالوهاب عبداللطيف الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد احمد حسين العمري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد سميد داود حجرات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد عبدالحميد احمد الترعاي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد احمد سلامة ابوسيتان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد رياض احمد المحمود	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد عبدالله محمد الخطيب	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد ابراهيم حماد التوايسة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد طالب محمد الغباط	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد عبدالحميد محمد زيد	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد عبدالرحمن علي العديلي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد ابراهيم مصالح صالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد توليق بركات الرشيدان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد سلمان محمد فرج الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد احمد علي الاحمد المرشد	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد فايز يوسف سظام الفلندي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد محمد سالم عبدالرحمن مقابلة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد عبدالكريم احمد المصري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد محمد علي المسادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد رضوان علي السخني	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد توليق محمد محمود القياض	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد عبدالحميد سميد الحمايدة	الثانوية العامة	مأمور جرك

كل من أهل

٢٦ - السيد فراج نصر المراجعة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد محمود عبدالله رباح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد شاهر موسى حتر	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد هائل مسعود مشهور	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترفيحات عام ١٩٨٨ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة فئة ثالثة		
الاسم	المزمل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد صالح جدعان الجنيدي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد نايف بخت عيسى	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد عبدالكريم اسماعيل العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد ماجد محمد عزام	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد جاسر احمد مباحدة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد محمد علي سليمان الدعوم	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد شاهر عبد الحافظ الشخابة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد ابراهيم حسن القطاوة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد محمد فرحان مهاوش	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد صلاح صالح الصرابرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد جلال مصطفى الفضا	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد جمال سعود القاضي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد خالد عبدالفتاح ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد احمد محمود الاحمد	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد عبد خالف غيللات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد ستمي هجهورج المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد غازي ذياب ابراهيم	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد محمود عبدالكريم رحيل الممارنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد احمد محمد العوض الحناوي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد محمد موسى زريقات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد سالم محمد الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد علي احمد يوسف	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد محمد حسين الخزامي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد حامد احمد حياينة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد خالد توليق المقيش	الثانوية العامة	مأمور جرك

٢٦ - السيد حمدان سعود عبدالوالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد مها خليل القوس	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد مصلح محمد الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد محمد سعيد مساعدة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٠ - السيد نواف احمد عبيدات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣١ - السيد رضوان فرج الفراية	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٢ - السيد حامد عبد الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٣ - السيد عصام عبدالرحمن البطوش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٤ - السيد عيسى حماد ابوسيف	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٥ - السيد محمد عيسى الماعط	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٦ - السيد نايف عبد ربه ذنيبات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٧ - السيد كمال يوسف خريسات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٨ - السيد تيسير محمد عربيات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٩ - السيد سالم بخت صالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٠ - السيد عبدالله سليمان الزيادين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤١ - السيد علي ظاهر الشريدة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٢ - السيد مدالله سليم القمايدة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٣ - السيد يعقوب عبدالكريم محمد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٤ - السيد محمد جميل الصالح الوشاح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٥ - السيد احمد نجيب ارشيدات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٦ - السيد توليق يوسف الرحامنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٧ - السيد فتحي حامد القيسي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٨ - السيد خالد عبدالكريم عوض	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٩ - السيد احمد حامد لطيش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥٠ - السيد حسن محمود المتاهير	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترفيحات عام ١٩٨٨ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة فئة ثالثة		
١ - السيد عولة عبد عيسى الشعبي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد دالا هاشم السور	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد عبدالله احمد عبدالحميد الشيشال	الثانوية العامة	مأمور جرك

كل من أشاء

بسم الله الرحمن الرحيم
كشف بأسماء الموظفين المصنفين للحاضرين للترقيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :
ترقيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثانية الى الدرجة الاولى من الفئة الثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد محمد سالم الحصانة	بكالوريوس محاسبة	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٢ - السيد احمد علي الحياوي	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٣ - السيد توري يوسف عبيدات	ماجستير حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٤ - السيد احمد يعقوب حسين	بكالوريوس اداب	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٥ - السيد عبداللطيف عبدالله الطعان	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
ترقيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية من الفئة الثانية		
١ - السيد نظمي احمد العبدالله	ماجستير اقتصاد	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٢ - السيد كامل ابراهيم تادرس	بكالوريوس علوم سياسية واقتصاد	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٣ - السيد سليمان عبدالهادي الرشاح	دبلوم عالي / علوم سياسية	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
٤ - السيد احمد محمود حسين النصور	دبلوم عالي / شريعة / دراسات اسلامية	مدير / مساعد مدير / رئيس قسم
ترقيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة من الفئة الثانية		
١ - السيد محمود عبدالحليم قطيشات	بكالوريوس اقتصاد وادارة	مأمور جرك
٢ - السيد نعيم رزق ابراهيم الدردساوي	بكالوريوس زراعة / صناعات	مأمور جرك
٣ - السيد محمد عبدالعزيز لالح الدلقموني	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
ترقيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الخامسة الى الدرجة الرابعة من الفئة الثانية		
١ - السيد زيد عبدالله الفياض	بكالوريوس علوم سياسية	مأمور جرك
٢ - السيد خالد علي الاحمد	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٣ - السيد المهندس محمود طاهر اسعد ولا	ماجستير هندسة ميكانيكية	مهندس
٤ - السيد عمر عوض ساهر الخراسيس	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٥ - السيد سميح محمد طالب كتمان	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٦ - السيد محمد سعد الفياض رحاحلة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٧ - السيد سامي جريس صالح الباعين	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٨ - السيد حواد درباس محمد المبدالات	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك

ترقيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة لكه ثانية

١ - السيد علي حسن الرفاعي	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢ - السيد محمد يوسف الضمور	بكالوريوس اداب	مأمور جرك
٣ - المهندس سمير اسعد رشيد	بكالوريوس هندسة نسج	مهندس
٤ - السيد محمود اسعد محمود عوده	بكالوريوس هندسة مدنية	مهندس
٥ - السيد نبيل منصور هنداري	بكالوريوس لغة عربية	مأمور جرك
٦ - السيد اسامة عبدالحمد الريان	ماجستير علوم ادارية	مأمور جرك
٧ - السيد غالب قاسم الفصالح	بكالوريوس جغرافيا	مأمور جرك
٨ - الالة غير كامل يوسف مينا	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٩ - السيد ابراهيم يعقوب حجارين	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
ترقيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة من الفئة الثانية		
١ - السيد محمد خير سلطان الزعبي	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك
٢ - السيد مؤيد نجيب النصيرات	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٣ - السيد عبدالله شحادة ابو بريك	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
٤ - السيد ايمن عبدالله لاني	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك
٥ - السيد جمال شوكت مدقات	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٦ - السيد سليمان عبدالرحمن العمري	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٧ - السيد ملازن محمد الفداحة	بكالوريوس علوم الحاسب الالي	مأمور جرك
٩ - السيد وائل فاروق القرعان	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
١٠ - السيد عدنان صالح خنيم	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
١١ - السيد حسان غازي كتمان	بكالوريوس زراعة / بساتين	مأمور جرك
١٢ - السيد ادريس سلطان الطعاني	بكالوريوس علوم الحاسب الالي	مأمور جرك
١٣ - السيد فريد محمود البنا	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
١٤ - السيد عماد موسى ابوالوم	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
١٥ - السيد عمار حاني الروسان	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
١٦ - السيد خالد جمال الجمارات	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جرك
ترقيعات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية لكه ثالثة		
١ - السيد محمد علي العلاوة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - الالة امل لؤاد عماري	الثانوية العامة	مأمور جرك

كل من اشغل

ترقيات عام ١٩٨٩ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة

١ - السيد عبدالعزيز محمد الترك	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد مروان عبدالرحيم بيرس	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد خليل احمد حسين الزعبي	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٩ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة فئة ثالثة

١ - السيد جميل هلال رزق الله	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد عادل عبدالرحمن الصباحين	ديبلوم ضربية وحمارك	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٩ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة فئة ثالثة

١ - السيد مهدي عبد الحمي الكباريتي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد عبدالله حسين الشريدة	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٩ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة فئة ثالثة

١ - السيد محمد فريد الزعبي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمد علي الخوالدة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد سلمان ارشيد الجعفرية	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد احمد قسيم الضامن	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد سليم امين المومي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد زهير فريج الزعوط	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد محمود عوض الدويري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد فايز فوزي الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد عبدالله مسلم للاح الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد محمد عبدالمجيد الصعوب	ديبلوم كلية مجتمع شريعة	مأمور جرك
١١ - السيد شاهر عبدالحمد فرجات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد عدنان ابراهيم جونيوات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد احمد محمد الحب	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد ساهر احمد قطيشات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد سميج جميل النور	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد عبدالغني احمد الشخاينة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد احمد عطية الماني	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد محمود سام الخلايلة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد تيسير محمود الجراح	الثانوية العامة	مأمور جرك

٢٠ - السيد محمد حير عليان الصامان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد عبدالله عبدالفتاح ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد جمال احمد علي المحمود	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد حسني مصطفى رشيد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد احمد سليمان اولي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد عصام محمد رمضان حسن	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٦ - السيد مروان علي قطيشات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد يوسف فهد العدواو	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد عبداللطيف عقلة نجاتات	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٩ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة فئة ثالثة

١ - السيد وحيد حلف عواد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد حيدر محمد مدوح الرشيد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد حسين علي سليم عبيدات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد يوسف سليمان المحمد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد احمد محمود ابوالرب	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد خالد ابوسمهدانة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد سعيد محمد علي عباية	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد عبدالرحمن علي الرشدان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد عبدالهادي احمد الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد غازي عبدالكريم الشوحة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد لؤي هاشم عبدالرحمن ابو عيود	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد مجدي صالح البيوني	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد محمد احمد القضاة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد ناصر محمد ابو السمن	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد نضال جميل دبابنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد ياسين زعل الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد مأمون محمد الشناق	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد خليل عابد لقوه	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد محمد محمود جودة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد جونت عبدالحمد مساعدة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد سعيد محمد سعيد الزعبي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد محمود حمدالله الشاهر	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد حسين ابراهيم ابوياسين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد يوسف يونس الترك	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد حمدان هلال رشيد	الثانوية العامة	مأمور جرك

كل من اهل

٢٦ - السيد احمد فاروق مصطفى	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد بسام الياس بوالصفة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيدة ليولا موسى سهلوة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد ابراهيم محمد العميان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٠ - السيد حازم فهد محمود الصمادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣١ - السيد جمال عبد الكريم طه عيانية	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
٣٢ - السيد خالد صالح محمد العقرب	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٣ - السيد نجيب احمد الحمد الاحمد	ثانوية عامة	مأمور جرك
٣٤ - السيد نبيل غالب احمد الطماني	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٥ - السيد حسن صالح علي شحادة	ثانوية عامة	مأمور جرك
٣٦ - السيد علي احمد مقضي عريبات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٧ - السيد ابراهيم محمد سليمان العنوم	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٨ - السيد عادل سليمان بدارنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٩ - السيد حسان محمود خلف الحديدي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٠ - السيد ابراهيم محمد علي بونس	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤١ - السيد جهاد احمد ابراهيم شليابة	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٨٩ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة فئة ثالثة

١ - السيد خلدون جمال احمد الفضاضة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد احمد وليد الحشش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيدة رائدة لطفي ابو حديدان	الثانوية العامة	مأمور جرك

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتبت باسماء الموظفين المصنفين الخاضعين للترقيع منذ عام ١٩٨٦ ولغاية تاريخه :
 ترقيات عام ١٩٩٠ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة / فئة ثانية

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - المهندس جودت سمور القاسم	بكالوريوس هندسة كهربائية	مهندس
٢ - المهندس علي مصطفى الفضاة	بكالوريوس هندسة نسج	مهندس

ترقيات عام ١٩٩٠ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة / فئة ثانية

١ - السيد صالح محمد عليان	بكالوريوس الاقتصاد	مأمور جرك
٢ - السيد احمد محمد العمودات	بكالوريوس الاقتصاد	مأمور جرك
٣ - السيد حيدر عدنان حبيب	بكالوريوس احصاء	مأمور جرك
٤ - السيد منذر محمد اللحام	بكالوريوس هندسة كهربائية	مهندس
٥ - السيد مؤمن مصطفى ملحم	بكالوريوس الاقتصاد	مأمور جرك
٦ - السيد محمد سعيد محمد بدر	بكالوريوس الاقتصاد	مأمور جرك
٦ - السيد محمد سعيد محمد بدر	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
٧ - السيد عيسى سعيد عماري	بكالوريوس هندسة ميكانيك	مأمور جرك
٨ - السيد محمد مصطفى اخوالدة	بكالوريوس الاقتصاد	مهندس
٩ - السيد وليد خالد المعجل	بكالوريوس حاسب الي	مأمور جرك
١٠ - السيد علي ركنيا المعري	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٩٠ من الخامسة الى الرابعة / فئة ثانية

١ - السيد فاروق عبد بكر شنيور	دبلوم عالي مكنتيات وتوثيق	مأمور جرك
-------------------------------	---------------------------	-----------

ترقيات عام ١٩٩٠ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة فئة ثالثة

١ - السيد احمد علي حسن ابوسنينة	الثانوية العامة	مأمور جرك
---------------------------------	-----------------	-----------

ترقيات عام ١٩٩٠ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة فئة ثالثة

١ - السيد محمود ابراهيم ديباجة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد عبدالحافظ فوزي العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد مصطفى عبدلثني الساكت	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد لطفي ابراهيم الراشد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد علي محمد خلف الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد خلف محمد العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد ناصر فالح سميرين خريس	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد رضا مصطفى المصري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد يوسف محمد الخطيب	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد ابراهيم احمد فرجات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد سامح عمر المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد اسامة حسين التل	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد يوسف مصطفى محمد	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد لورنس محمد كريم القاضي	الثانوية العامة	مأمور جرك

هكذا من الأعمال

١٥ - السيد محمد لرج القرارية	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد محمود حسن خابور	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد حسن محمد ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد حسام سامي الخلالة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد خليل سليمان الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد محمود سليم الدببي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد زياد سليمان الخيازي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد خليفة حمد الله ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد احمد عبد القادر علي	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٩٠ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة فئة ثالثة		
١ - توفيق عبد القادر المدون	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - الائمة فايزة منور ابومطر	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيدة وفاء مصطفى شامير	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد عاطف عبد الحادي الوشاح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد زهير جابر الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيدة رباب يوسف الخطيب	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد محمود علي السعد المشاقبة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد خليل علي الكردي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد جمال صالح النعيم	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد تيسير محمد بني سلمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد غلاد ابراهيم ابوناين	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد محمد خير محمد الشياح	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد موسى ماضي مقبل الخزاملة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد صالح الحلو صالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد خالد عبد الوهاب ابوجيدان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٦ - السيد للاح جويعد المبداللات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد طعان نافع السماهيدا	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد حسين احمد الدبري	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد علي راشد العقيلي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد محمد صالح القهلات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد محمد يحيى النصيرات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد مصطفى موسى عبدالله النمرات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد هادي عسفر حماد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد محمد محمود جدهعان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد خالد محمد بني هاني	الثانوية العامة	مأمور جرك

٢٦ - السيد علي احمد نصيرات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد رضوان محمود القريوتي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد عبدالله سيف الدين العلبوري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد تاجع محمد المضايمة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٠ - السيد زهير محمد الدويري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣١ - السيد نور الدين سليمان عبيدات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٢ - اكرم محمد سليم دوحان	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٩٠ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة فئة ثالثة		
١ - السيد فايز زعل الربيع	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد اكرم سالي الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد طارق شحادة دبابنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد عمر حسين محمد خليل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد مهند يوسف الفضاة	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة الثالثة الى الدرجة الثانية فئة ثالثة		
١ - السيد بهجت عزيز شقم	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة		
١ - السيد هاني رفيق ليضي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد سامي حسن ابوالعباس	الثانوية العامة	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة الرابعة الى الدرجة الثالثة فئة ثالثة		
١ - السيد جورج خلف عجيلات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد ابراهيم سلمان ابوقفلام	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد عبد المجيد فيصل الدغمي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد سهيل زاهي بشارات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد محمد احمد رشيد قفطاني	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد محمود ذياب المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك

هكذا من الأعمال

ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة السادسة الى الدرجة الخامسة لثة ثلاثة :

١ - السيد موسى عبدالحسن وريكات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمد حسين الفاضل خليفات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد عبدالحفيظ محمد العمريين	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد محمود حسين فرجات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد احمد بشير بسوي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - علي محمد الرابطة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد تاييف محمد القضاة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد سليمان ناصر سويدان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد سلطان فريد الأزريعي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد نبيه منصور الخندوي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد خالد قفطان سمارة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد منور زاهي غائل	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد محمد عبدالحمد الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة السابعة الى الدرجة السادسة من الفئة الثالثة

١ - السيد عمر محمد البدوي الصمادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمود مصطفى الصمادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد فؤاد احمد عوض سالم	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد فارس محمود المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد محمد دخل الله الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد سالم مصطفى قطيشات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد حربي عبدالله الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد ناصر فواز حسين العلي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد محمد خير جبر يركات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد حمدي احمد الحباري	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد محمد احمد ابوحنسان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد عولي عايد بقاعين	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة الثامنة الى الدرجة السابعة من الفئة الثالثة

١ - السيد هز الدين احمد ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيدة هناء راتب العيسى	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
٣ - السيد بديع خالد موسى	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد هيثمان محمد الصباحي	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك

٥ - السيد رومل منصور دحايرة	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
٦ - السيد انسام عبدالرحمن ابوالخاج	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
٧ - السيد اروي محمد علي حياصات	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
٨ - السيد رعا محمود ابوطالب	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
٩ - السيد مسون علي الخشوري	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
١٠ - السيد عبدالله جيل شعبان	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
١١ - السيد محمد ضيف الله عبدالدايم	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد طاهيل محمد خليفات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد عدنان سعيد ابو جابر	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
١٤ - السيد علي خالد العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد وليد حسن الظهيرات	دبلوم كلية مجتمع	مأمور جرك
١٦ - السيد فاضل سالم الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٧ - السيد محمد سليمان الرعود	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٨ - السيد خير و عبدالسلام الشطناوي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٩ - السيد عامر علي الكردي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٠ - السيد يوسف شفيق الخطايب	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢١ - السيد خالد محمد غيثيات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٢ - السيد تاجر ابراهيم جوينات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٣ - السيد محمود عويد الفقهاء	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٤ - السيد سليمان محمد الصالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٥ - السيد فتحي جيل ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٦ - السيد عدنان خلف المصري	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٧ - السيد لؤي يوسف الحليدي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٨ - السيد صبر عودة الطراونة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢٩ - السيد فتحي محمد سعيقات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٠ - السيد خالد عقله العقيل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣١ - السيد نولان حسن ابورمان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٢ - السيد جلال مصطفى القضاة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٣ - السيد سعيد ملقي ابو لدوره	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٤ - السيد خليل ابراهيم بشير	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٥ - السيد سلطان كريم القاضي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٦ - السيد محمد عبدالرحمن ابوصالح	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٧ - السيد صلاح محمود هيبليات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٨ - السيد وليد مصطفى لاسم	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣٩ - السيد ماجد شبيب الاغفر	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٠ - السيد محمد مصطفى خليفة جرادات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤١ - السيد زياد مصطفى حتاملة	الثانوية العامة	مأمور جرك

هكذا من الأعمال

٤٢ - السيد عبدالغفور محمد عودة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٣ - السيد عاكف منصور عنقرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٤ - السيد موسى خلف العدوان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٥ - السيد خالد محمد الخزامي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٦ - السيد نايف موسى مخالطة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٧ - السيد سلامة سالم المجالي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٨ - السيدة رندة يوسف حجمات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤٩ - السيد محمد فرحان موارش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥٠ - السيد صلاح صالح الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥١ - السيد غازي محمود الطويل	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥٢ - السيد توفيق يوسف الرحامنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥٣ - السيد فتحي حامد القيسي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥٤ - السيد احمد حامد قطيش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥٥ - خالد محمود الشراقة	الثانوية العامة	مأمور جرك

بسم الله الرحمن الرحيم

كشف باسماء الموظفين المصنفين الحاضرين للترقيع منذ عام ١٩٨٦ ولعامة تاريخه

ترقيعات عام ١٩٩١ من الدرجة التاسعة الى الدرجة الثامنة من الفئة الثالثة :

الاسم	المؤهل العلمي	مسمى الوظيفة في جدول التشكيلات
١ - السيد فلاح عودة الشلقان	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد محمد سليمان سلامة الصرايرة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيدة دالا هاشم النور	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد امين محمود محاسنة	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - السيد عبد علي الديات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٦ - السيد جابر جميل خليلات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٧ - السيد بسام راضي العمد	الثانوية العامة	مأمور جرك
٨ - السيد مازن عبدالكريم الخطيب	الثانوية العامة	مأمور جرك
٩ - السيد بشير حامد شتيكات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٠ - السيد نواف محمد الخزاملة	الثانوية العامة	مأمور جرك
١١ - السيد سليم الحباري	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٢ - السيد محمد عبدالرحمن احمد خريسات	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٣ - السيد محمد احمد العليلي	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٤ - السيد خالد سوهان الزين	الثانوية العامة	مأمور جرك
١٥ - السيد خالد محمد سميرة البشير	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيعات عام ١٩٩١ من الدرجة العاشرة الى الدرجة التاسعة من الفئة الثالثة :

١ - السيد جمال عبدالله الهادي	الثانوية العامة	مأمور جرك
٢ - السيد غسان علي دهاش	الثانوية العامة	مأمور جرك
٣ - السيد محمد طالب محمود عبيدات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٤ - السيد عبدالعزيز شحادة الربيعات	الثانوية العامة	مأمور جرك
٥ - صالح مسلم عتلة عبيات	الثانوية العامة	مأمور جرك

ترقيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الثانية فئة ثانية الى الدرجة الاولى فئة ثانية

١ - السيد رياض جمال عرفات	ثانوية عامة قديم	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٢ - السيد سليمان منعي شحاتت	الدراسة الثانوية / ٥٤	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٣ - اكرم سليمان الحورار	بكالوريوس سياسة واقتصاد	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٤ - السيد سليم توفيق الخصاونة	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٥ - السيد مصطفى يدري الرزعي	بكالوريوس حقوق	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٦ - السيد هاشم عبدالرحمن ابويعود	الثانوية العامة	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٧ - الانسة زين الياس العابد	ماجستير اتصالات جامعية	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم

ترقيعات عام ١٩٩١ من الدرجة الثالثة فئة ثانية الى الدرجة الثانية فئة ثانية

١ - السيد هشام محمد علي السعيد	بكالوريوس ادارة اعمال	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٢ - مالك حسن سامي البخاري	دبلوم عالي / ادارة	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٣ - السيد ابراهيم صالح الرطاعي	بكالوريوس تجارة	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٤ - السيد وليد عبدالسلام الصرايرة	بكالوريوس اقتصاد	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٥ - علي ملوح الثمرات	بكالوريوس اداب	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٦ - السيد عبدالكريم ابراهيم المنفري	بكالوريوس طب بيطري	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم

هكذا من الأشغال

٧ - السيد عزيز عبدالرحمن بصول	بكالوريوس اداب	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
٨ - السيد خلف محمد الهزامة	بكالوريوس تجارة	مدير / مساعد مدير / مستشار / رئيس قسم
ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة الرابعة فئة ثانية الى الدرجة الثالثة فئة ثانية		
١ - السيد منير احمد الكايد	ماجستير ادارة عامة	مأمور جرك
٢ - السيد عيسى ياسين المداخنة	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
٣ - السيد انور احمد العزام	دبلوم عالي مكشآت وتوزيع	مأمور جرك
٤ - السيد بشار عقاب الخصاصنة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٥ - السيد محمد احمد عيдахميد	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٦ - السيد عبدالوهاب حسن الزعبي	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٧ - السيد عبدالوهاب صالح الكردي	بكالوريوس اداب / لغة عربية	مأمور جرك
٨ - السيد سمير ابراهيم مسمار	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة الخامسة من الفئة الثانية الى الدرجة الرابعة فئة ثانية		
١ - السيد عادل مقلع النمرات	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢ - السيد خالد محمد الفايز العدوان	بكالوريوس علوم سياسية	مأمور جرك
٣ - السيد عبدالمعزم احمد الزعبي	بكالوريوس علوم سياسية	مأمور جرك
٤ - السيد عوض مناور الزيد	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٥ - السيد محمد امين ابوشنب	ماجستير قانون خاص	مأمور جرك
٦ - السيد عبدالفتاح درويش	بكالوريوس لغة عربية	مأمور جرك
٧ - السيد محمد عبدالحسن ابوريك	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٨ - السيد محمود ابراهيم المعطوي	بكالوريوس اداب	مأمور جرك
٩ - السيد جمال محمد ذيب اليونس	بكالوريوس اداب	مأمور جرك
ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة السادسة فئة ثانية الى الدرجة الخامسة فئة ثانية		
١ - السيد محمد يحيى الميخدين	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢ - طارق محمد المجالي	بكالوريوس تاريخ	مأمور جرك
٣ - السيد رمزي جبر الكركالي	ماجستير ادارة اعمال	مأمور جرك
٤ - السيد منظر عبدالقادر المندى	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٥ - السيد محمد عبدالله مناهش	بكالوريوس زراعة	مأمور جرك
٦ - السيد عادل سلمان ابوسمهدة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٧ - السيد احمد عقلة عبدالرحمن	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٨ - السيد ولاء الطون حتر	بكالوريوس حقوق / قانون عام	مأمور جرك

٩ - السيدة باسمة عبدالدين ملخاوي	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جرك
١٠ - شريف يحيى الترابنة	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جرك
١١ - السيد محمود حلف الدويري	بكالوريوس علوم ادارية	مأمور جرك
١٢ - السيد سليمان ابوالخول	بكالوريوس اقتصاد واحصاء	مأمور جرك
١٣ - السيد شحادة رشيد الاخاقي	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
١٤ - السيد حمزة محمد النضاه	بكالوريوس علم اجتماع	مأمور جرك
١٥ - السيد احمد حسن مطلق	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
١٦ - السيد احمد علي الاحمد السداد	بكالوريوس تاريخ	مأمور جرك
١٧ - السيد علي محمد صالح ابو سليم	بكالوريوس علم نفس وارشاد	مأمور جرك
١٨ - السيدة منى عمر ابو حنف	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
١٩ - السيد حسن عمر عيдах	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢٠ - السيد غازي حمدان العسدي	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك
٢١ - السيد حسن مصطفى وهدان	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢٢ - السيد عزمي عبدخافض مسمار	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٢٣ - السيد يوسف عابد حجاج	بكالوريوس تاريخ	مأمور جرك
٢٤ - السيد ركان احمد مساعنة	بكالوريوس تاريخ	مأمور جرك
٢٥ - السيد عبيد عبدالرحمن الفرالة	بكالوريوس كيمياء	مأمور جرك
٢٦ - عربي محمد الصالح	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٢٧ - السيد مازن حماد شحاتيت	بكالوريوس ادارة اعمال	مأمور جرك
٢٨ - السيد عادل مصطفى دحادحة	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك
٢٩ - السيد اكرم محمد الزعبي	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٣٠ - السيد ذياب حسن صالح	بكالوريوس كيمياء	مأمور جرك
٣١ - السيد عمر عبدالله عينة	بكالوريوس كيمياء	مأمور جرك
٣٢ - السيد موسى المحدث رشيد	بكالوريوس محاسبة	مأمور جرك
٣٣ - السيد حاتم صالح مساعنة	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٣٤ - السيد محمد عبدالرازق ابوحمور	بكالوريوس هندسة كيميائية	مهندس
ترقيات عام ١٩٩١ من الدرجة السابعة لـ ٢ الى الدرجة السادسة لـ ٢		
١ - السيد عبدالاله محمد عبدالرحمن الخليل	بكالوريوس تجارة	مأمور جرك
٢ - محمد عمر حياينة	دبلوم عالي دكتوراه	مأمور جرك
٣ - السيد مسلم ابراهيم حجازين	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٤ - السيد سلطي قسم محمد	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك
٥ - بهجت عثمان ابو يوسف	بكالوريوس انتاج زراعي	مهندس
٦ - السيد حسين علي عبدالله	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك
٧ - السيد فادي محمد بكر خلوف	بكالوريوس اقتصاد	مأمور جرك

٨ - السيد هاني مسلم خلف الضمور	بكالوريوس زراعة	مهندس
٩ - السيد ناصر محمد سليمان عبدالعزيز	بكالوريوس علوم اداوية	مأمور جرك
١٠ - السيد ضامن محمود القواز	بكالوريوس هندسة كهربائية	مهندس
١١ - السيد محمد سلامة مكازي عناسوة	بكالوريوس اقتصاد واحصاء	مأمور جرك
١٢ - السيد فهد زيد الصالحه	بكالوريوس اقتصاد واحصاء	مأمور جرك
١٣ - السيد فوزي احمد النصور	بكالوريوس حقوق	مأمور جرك

معالي رئيس المجلس: استاذ عبد الرحيم العكور.

السيد عبد الرحيم عكور: شكراً معالي الرئيس، ايها الاخوة الزملاء.

اطلعت على رد معالي وزير المالية حول سؤالي لماليه عن قوائم الترفيع لموظفي الجمارك، وتبين فعلاً انه هناك بعض الاسماء المحظورة في الترفيع الجوازي، فكانت تأخذ حفيها كل (ثلاث) سنوات، وتنمى على معالي الوزير ان يجتهد في تحقيق العدالة بين الموظفين في قضايا الترفيع، لان الترفيع احد الحوافز المهمة في تحسين اداء الموظف.

لفت نظري تحت مسمى وظيفة مأمور جرك، انه يعين في هذه الوظيفة حامل التوجيهي وحتى حامل الدكتوراة في نفس الوقت، ولفت نظري اكثر تحت مسمى هذه الوظيفة ان هناك كفاءات علمية ليست ذات علاقة بموضوع الجمارك اطلاقاً، كموظمين يحملون شهادة الدبلوم في العلوم الشرعية، وماجستير في اللغة الانجليزية، ودكتوراه في التنظيم، ولغة عربية وحتى علوم حياتية وعلم اجتماع وايضا قضايا

تتعلق بالتعليم فاين هذا؟ ونحن بصدد الاصلاح الاداري ووضع الرجل المناسب في المكان المناسب وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٢ - كتاب معالي نائب رئيس الوزراء رقم «٣٤٣٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جواباً على السؤال رقم «٨٦» المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد وزير الداخلية الاكرم
معالي السيد وزير التنمية الاجتماعية الاكرم.

معالي السيد وزير التموين الاكرم
معالي السيد وزير العمل الاكرم
معالي السيد وزير الزراعة الاكرم
معالي السيد وزير الشباب الاكرم
معالي السيد وزير المالية الاكرم
معالي السيد وزير الشؤون البلدية

والقروية الاكرم.

بواسطة معالي رئيس مجلس النواب

الاكرم

بعد التحية

ارجو معاليكم افادتي عن اسماء الذين تم تعيينهم من ابناء لواء الرمثا في وزاراتكم او في الدوائر والمديريات التابعة لكم سواء ممن يحملون الشهادات العلمية المؤهلة او ممن هم من مستوى الثانوية العامة فيها دون وذلك خلال موازنة العام المالي ١٩٩١.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب

محمد علي دردور

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم ٣٤٣٤/ ٤/١٢/٥١

التاريخ ١٤١٢/٩/٩

الموافق ١٩٩٢/٣/١٢

معالي رئيس مجلس النواب

ارسل اليكم اجابة معالي وزير التنمية الاجتماعية حول السؤال رقم (٨٦) المقدم من سعادة النائب محمد الدردور.

واقبلوا فائق الاحترام

نائب رئيس الوزراء

نسخة: الى معالي وزير الدولة للشؤون البرلمانية.

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة التنمية الاجتماعية
عمان

الرقم ٣٠١٠٢/٦٤/أ

التاريخ ١٤١٢/٩/٢

الموافق ١٩٩٢/٣/٥م

سيادة رئيس مجلس الوزراء

الموضوع: السؤال رقم (٨٦) مقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

ارفع لسيادتكم نسخة من اجابة هذه الوزارة على السؤال المشار اليه اعلاه.

راجيا التلطف بالاطلاع

والسلام عليكم ورحمة الله،،

وزير التنمية الاجتماعية
د. امين المشاقبة

بسم الله الرحمن الرحيم

اجابة السؤال رقم (٨٦) المقدم من سعادة النائب السيد محمد الدردور.

ارجو الاحاطة بان التعيينات للمؤهلين علميا تتم على مستوى المحافظات بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية وبترشيح منه في ضوء الاسس المتبعة، اما بالنسبة للتعيينات لدى هذه الوزارة لعام ١٩٩١ فانه لم يتم توفير شواغر جديدة للعام المذكور. الا سبعة وظائف للمفصولين سياسيا بالاسم وتم تعيينهم عليها.
معالي رئيس المجلس: استاذ محمد

دردور.

السيد محمد الدردور: اشكر معالي الوزير على الجواب، وما ورد في نص هذا الجواب ليس ما كنت اقصده، اذ ان كل منا يعلم بان التعيينات المصنفة والدرجات المصنفة تتم عن طريق ديوان الخدمة ويتم ايضا حسب الاسس المتبعة، لكنني كنت اود ان اعرف وان يجاب سؤالي حول التعيينات التي تتم خارج عن ديوان الخدمة التي تكون بعقود، سواء كانوا من حملة الشهادات او دون الشهادة الثانوية، هذا هو الذي كنت اقصد الاجابة حوله، وكنت اود ان يكون هناك توزيع عادل لثل هذه الوظائف وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٣ - كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة رقم ٤٠١٩ «تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جواباً على السؤال رقم ٧٢ المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

أرجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير الصناعة والتجارة وفق احكام النظام الداخلي.

واقبلوا فائق احترامي

نائب محافظة اربد
عبدالرؤوف الروابدة

السؤال:

ارجو اعلامي ان كان بالامكان اعتماد مختبرات جامعة العلوم والتكنولوجيا لفحص المواد الغذائية التي تستورد عن طريق مركز جرك الرمثا او تصدر من محافظة اربد لتحديد مدى صلاحيتها للاستهلاك البشري.

ان مثل هذا الاجراء يسهل الامور كثيراً على التجار ويوفر عليهم الكثير من التكاليف، كما انه يساهم في تطوير مختبرات الجامعة ويغني العملية التعليمية ويوفر أكثر من مركز خبرة واحد في البند

سم الله الرحمن الرحيم

المملكة الاردنية الهاشمية

وزارة الصناعة والتجارة

عمان

الرقم ٤٠١٩/١/٨١٠

التاريخ ١٤١٢/٩/١٤

الموافق ١٩٩٢/٣/١٧

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتاب معاليكم رقم

٥٩٣/١٣/٦/٣ تاريخ ١٩٩٢/٢/٢٤

بخصوص السؤال (٧٢) الموجه من قبل النائب

المحترم السيد عبدالرؤوف الروابدة بشأن اعتماد

مختبرات جامعة العلوم والتكنولوجيا لفحص

المواد الغذائية التي تستورد عن طريق مركز جرك

الرمثا او تصدر من محافظة اربد لتحديد مدى

صلاحيتها للاستهلاك البشري.

ارجو ان ايبين لمعاليك بان موضوع تحديد

صلاحية المواد الغذائية للاستهلاك البشري هو

مشروع نظام تعني انه لم يقر بعد، فمضى سيقرباً معالي الاخ الزميل؟ ارجو ان يكون ذلك قريباً، وان تأتي المبادرة منكم للاتصال بجامعة العلوم والتكنولوجيا قريباً وقريباً جداً وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، معالي وزير الصناعة والتجارة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: في الواقع ان هناك قانوناً سيفضف، يعني حتى بعد ان صدر هذا الكتاب اقر مجلس الوزراء مبدأ تأسيس دائرة للمواصفات والمقاييس، وسوف يصدر قانون باذن الله تعالى قريب.

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ - كتاب معالي وزير المالية/الجمارك رقم ١٨٤٣٢٥ تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جواباً على السؤال رقم ٧٣ المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤوف الروابدة.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم ارجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى معالي وزير المالية الجمارك وفق احكام النظام الداخلي.

واقبلوا فائق احترامي

نائب محافظة اربد
عبدالرؤوف الروابدة

السؤال:

١ - ارجو اعلامي عدد الطرود البريدية التي ترد الى محافظة اربد وتتجاوز قيمتها (٥٠٠) ديناراً.

من صلاحيات وزارة الصحة، اما موضوع تحديد مدى مطابقة المنتجات للمواصفات القياسية فهو من صلاحية مديرية المواصفات والمقاييس بهذه الوزارة.

واستناداً للمادة رقم (٤) من قانون المواصفات والمقاييس المؤقت رقم ١٦ لسنة ١٩٨٩ الذي خول هذه المديرية اعتماد مختبرات الفحص والاختبار المتخصصة، حيث اعدت مديرية المواصفات مشروع نظام لهذه الغاية يمكن تزويد جامعة العلوم والتكنولوجيا بنسخة منه، لتمكين من تحقيق المتطلبات الواردة به علماً بأنه سيتم اعتماد اي مختبر لاغراض المواصفات بعد ان تقوم هذه المختبرات بتحقيق المتطلبات الواردة في المشروع المشار اليه.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

وزير الصناعة والتجارة

د. عبدالله السور

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

اشكر معالي وزير الصناعة والتجارة على اجابتي، واتمنى على الوزارة ان تأخذ المبادرة في التعامل مع المختبرات الرسمية، وان تتصل هي بتلك المختبرات وتتعاون معها، للتمشي مع المواصفات التي تحددها، فالهدف هو التخفيف على المواطنين من جهة وزيادة بيوت الخبرة الاردنية، ورفع سوية العملية التعليمية من خلال الممارسة العملية، ان الحديث عن

هكذا من الأشغال

٢ - ما هي الاسباب التي تحول دون التخليص على تلك الطرود من قبل جرك اربد؟
٣ - ما هي الكلفة التي ستكبدتها الدولة لو قامت بذلك الامر، وما هو التوفير الذي يحصل عليه المواطن في تلك الحالة؟
٤ - ما هي خطة الوزارة لتلبية هذا الطلب؟

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المالية
دائرة الجمارك
الرقم ٤٣٢/١/٣/٢٠
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٢
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ١٩٩٢/٢/٢٤ تاريخ ٥٩٤/١٣/١٦/٣ ومرفقه السؤال رقم (٧٣) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ المقدم من معالي النائب عبدالرؤف الروابدة ارجو ان اين ما يلي:

- ١ - لقد بلغ عدد الطرود البريدية الواردة الى مركز جرك اربد حسب احصائية عام ١٩٩١ (١٣٤٢) طرداً تم التخليص عليها بكاملها في نفس المركز لعدم وجود اسباب تحول دون التخليص عليها في هذا المركز.
- ٢ - من اضل هذه الطرود (٢٧) طرداً فقط زادت قيمتها عن (٥٠٠) دينار وتم التخليص عليها في جرك اربد بعد ان تم الاستئناس برأي مكتب القيمة في عمان قبل التخليص عليها لتقدير قيمتها.
- ٣ - يتضح مما جاء اعلاه ان جميع الطرود التي

وردت الى جرك اربد قد تم التخليص عليها في نفس الجمرک وبالتالي لم يتم تكبد المواطنين اي كلف اضافية.
٤ - ان قيمة الطرود الواردة الى جرك اربد لا تستوجب فتح مركز تخليص جمركي لان انشاء هذا المركز يتطلب انشاء بنية تحتية بكلف مرتفعة وامكانيات فنية تفوق كلفتها كثيراً عما يتوقع توفيره على المواطنين.

وتعصلاً معاليكم بقبول فائق الاحترام وزير المالية/الجمارك باسل جردانة

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.
اكتفي بشكري معالي الوزير على الاجابة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:
٥ - كتاب معالي وزير المالية/الجمارك رقم «١٨٤٣٤» تاريخ ١٩٩٢/٣/١٢ جواباً على السؤال رقم «٧٤» المقدم من معالي النائب السيد عبدالرؤف الروابدة.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب المحترم ارجو التلطف بتوجيه السؤال التالي الى

معالي وزير المالية الجمارك، وفق احكام النظام الداخلي.
واقبلوا فائق احترامامي

نائب محافظة اربد
عبدالرؤف الروابدة

السؤال:

يتكبد تجار محافظة اربد الكثير من الكلفة والجهد للتخليص على البضائع الواردة لهم برا في جرك عمان بدلا من جرك الرمثا علاوة على زيادة حجم المرور على الطرق بدون طائل.

ارجو التلطف باعلامي الاسباب التي تحول دون تخليص تلك البضائع في جرك الرمثا خاصة وان وسائل الاتصال الحديثة تمكن من الاطلاع على رأي المركز اولا باول؟

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتابكم رقم ١٩٩٢/٢/٢٤ تاريخ ٥٩٥/١٣/١٦/٢ حول السؤال رقم (٧٤) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٢ المقدم من معالي النائب عبدالرؤف الروابدة ارجو ان اين ما يلي:

- ١ - يتواجد في المملكة اربع مراكز جمركية رئيسية للتخليص على البضائع وهي مركز العقبة، ومركز مطار الملكة علياء الدولي، ومركز عمان، ومركز البضائع المستوردة الى المملكة اذ يستقبل جرك العقبة البضائع التي ترد بالشحن البحري وجرك

مطار الملكة علياء الدولي البضائع التي ترد بالشحن الجوي، في حين يستقبل جرك عمان وجرك المنطقة الحرة/ الزرقاء كافة البضائع الاخرى المستوردة بالشاحنات اضافة الى البضائع المحولة من كل من مركز جرك العقبة والمطار الدولي والتي تحتاج الى خبرات اكثر في المعاينة والتصنيف وتحقيق الرسوم.

٢ - ان معاينة البضائع هي الركيزة الاساسية التي تستند عليها بقية الاجراءات الجمركية سواء لغايات تقدير البضائع حسب الاسعار الدولية (التي تتغير يوم بعد يوم) او لغايات تطبيق بنود التعريفات الجمركية لتحديد نسب الرسوم التي تتحقق على هذه البضائع وهذه الاجراءات توليها دائرة الجمارك الرعاية التامة لتحقيق الرسوم بطرق اصولية.

٣ - ان معاينة البضائع لا تعني الكشف الحي على البضائع فقط بقدر ما تعين مطابقة الوثائق المرفقة بها كالفواتير وشهادات المنشأ وبوالص الشحن لغايات تقدير هذه البضائع وتحقيق الرسوم عليها، اولغايات التأكد من عدم شمولها بقوائم السلع المنوعة لحماية الانتاج المحلي او المنوعة المدرجة اصنافها بقوائم مقاطعة اسرائيل، بالاضافة الى التأكد من ان هذه السلع مطابقة للمواصفات والمقاييس ومستكملة للشروط الصحية التي تحتاج في كثير من الاحيان الى اجراء تحاليل مخبرية غير متوفرة في منطقة الرمثا.

٤ - ان اهمية اجراءات المعاينة تتطلب الضرورة وجود ما يلي:

أ - ساحات واسعة مسورة ومجهزة ومستودعات للتخزين.

ب - اجهزة تحميل وتنزيل ورفع وكذلك اجهزة توصيب البضائع بشكل يضمن عدم العبث بها وحفظها لفترة من الوقت.

ج - كادر جمركي متخصص بالعمليات الجمركية بالإضافة الى حراسة البضائع في المستودعات وكذلك كادر من موظفي الدوائر الأخرى مثل الزراعة والسيطرة والصحة والمواصفات والمقاييس.

د - ابنية جديدة تتناسب واعداد الموظفين وطبيعة عملهم.

٥ - ان اتمام اجراءات التخليص المقترحة في جمرک الرمثا يعني اتمام هذه الاجراءات ايضا في كل من مدن المملكة الأخرى كالمفرق ومعان والسلط والكرک والتي لا تقل اهمية عن مدينة اربد بحجم المستودعات الواردة لها، مما يؤدي الى زيادة العبء على موازنة الدولة وزيادة التكاليف التي لن توازي بأي شكل من الاشكال ما يتوقع ان يوفره مستوردي البضائع عند التخليص عليها في اي مدينة من مدن المملكة.

٦ - ان مركز جمرک الرمثا هو المنفذ الوحيد للبضائع القادمة بالشاحنات من دول أوروبا وبضائع الترانزيت، وان تحويل

هذا المركز الى مركز للتخليص بإمكاناته الحالية المحدودة سيؤدي ايضا الى ازدحام حركة الشاحنات في هذا المركز كنقطة حدود، مما يعرقل حركة الترانزيت الذي يؤديها هذا المركز بشكل رئيسي.

٧ - على الرغم مما ورد اعلاه، فقد قامت دائرة الجمارك بالموافقة لمستوردي اللواء الشمالي بالتخليص على بضائعهم المغفلة من الرسوم الجمركية بموجب جداول التعريف في مركز جمرک الرمثا تسهيلا لهم وتوفيرا لوقتهم، كما تقوم الدائرة بدراسة كل حالة استيراد اخرى على حدة واذا تبين عدم وجود متطلبات فنية تمتنع من التخليص عليها، فيتم السماح على التخليص عليها في نفس جمرک الرمثا.

٨ - لقد تم تشكيل لجنة لدراسة الموضوع ورفعت تنسيباتها وتقوم وزارة المالية/الجمارك حاليا بدراسة هذه التوصيات، وسيتم النظر فيها على ضوء توفر الامكانيات المادية والفنية مع مراعاة ان العمل جار حاليا لتجهيز مركز جابر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

باسل جردانة
وزير المالية/الجمارك

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤف الروابدة.

السيد عبدالرؤف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

التخليص دون التركيز على مركز جمرک عمان الذي اصبح الاكتظاظ داخله وحوله بدرجة لا تطاق من الموظف او من المراجع على حد سواء.

ان الجملة الفضفاضة الأخيرة يا صاحب المعالي بان الوزارة تنتظر في الطلب على ضوء توفر الامكانيات تعني الرفض بلغة الادب الاداري، واتقن على معالي الوزير ان يطلعنا على تلك التوصيات وعلى حيثيات القرار عند صدوره، اعود لارجو معاليه تنفيذ الطلب لاهميته ووجاهته وحتى نجد مجال لفرص العمل خارج العاصمة الامر الذي يعني توزيع مكاسب التنمية بعدالة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: شكراً معالي الرئيس.

الوضع الحالي هو اننا نسمح بالتخليص في منطقة الرمثا، الا في الحالات التي يصعب فيها التخليص لوجود متطلبات فنية غير متوفرة في منطقة الرمثا من حيث التكوين، وبالتالي انا اشارك معالي النائب المحترم انه من الضروري التسهيل للمواطنين في التخليص وانا ارجو ان اؤكد معالي الزميل ان القصد من المادة (٨) ليس الرفض المؤبد، بل فعلا هو دراسة موضوعية لاتخاذ مزيد من الاجراءات لمساعدة المواطنين في الشمال للتخليص على بضائعهم التي ترد على طريق الرمثا دون ارسالها الى عمان وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

وشكراً لاسألني الثلاثة وودت متتالية، بما يوحي باحتكاري للجبر الرئيسي من هذه الجلسة، لقد انصب سؤالي على تطوير مركز جمرک الرمثا الى مركز رئيسي للتخليص، وان الدق في اجابة معالي الوزير يتبين ان مراكز التخليص موجودة في كل الحدود ما عدا جمرک الرمثا، علماً بأنه الميناء البري الوحيد للاستيراد من سوريا وتركيا ودول أوروبا، ان هدفي من السؤال ليس التخليص على جميع البضائع في جمرک الرمثا، انا ساعقد انه وانا بخاطب معالي الوزير لو سمعني سيكون احسن من قراءته يكون شاكر، ان اهدف من سؤالي ليس التخليص على جميع البضائع في جمرک الرمثا، وانما البضائع الواردة لتجار محافظة اربد والمفرق، حتى لا يتكدس هؤلاء التجار اجدوا نقل الى عمان ثم عودة الى محافظاتهم، علامة على ضياع وقتهم وتكاليف انتقالهم.

انني على يقين ان تحويل مركز جمرک الرمثا الى مركز تخليص رئيسي بحاجة الى نفقات وجهاز من العاملين ولكن الوفرة على الاقتصاديا معالي الزميل، سواء ما يتكلفه التجار او زيادة حجم النقل على الطرق دون مبرر يجعل هذا الشاق مجدياً للدولة والمواطن، وكنت اتقن ان ارى دراسة بالتكاليف ودراسة للموفورات التي تتحقق، لا اعتقد بصحة القول ان تحويل مركز الرمثا الى مركز تخليص سيؤدي الى انشاء مراكز في محافظات اخرى، اذا كان الاستيراد يتم من موانئ برية في حدود تلك المحافظات فيجب ان تفتح تلك المراكز للتخليص، واذا كان حجم استيرادها كافياً فيجب ان تفتح تلك المراكز في

٦ - كتاب معالي وزير المالية رقم «٣٥٧٢»
تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال
رقم «٨٦» المقدم من سعادة النائب السيد
محمد الدردور.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد وزير الداخلية الاكرم
معالي السيد وزير التنمية الاجتماعية
الاكرم.

معالي السيد وزير التكوين الاكرم
معالي السيد وزير العمل الاكرم
معالي السيد وزير الزراعة الاكرم
معالي السيد وزير الشباب الاكرم
معالي السيد وزير الشؤون البلدية
والقروية الاكرم.
بواسطة معالي رئيس مجلس النواب
الاكرم.

بعد التحية

ارجو معاليكم افادتي عن اسماء الذين تم
تعيينهم من ابناء لواء الرمثا في وزاراتكم اوفي
الدوائر والمديريات التابعة لكم سواء ممن يحملون
الشهادات العلمية المؤهلة او ممن هم من مستوى
الثانوية العامة فما دون وذلك خلال موازنة العام
المالي ١٩٩١.

واقبلوا فائق الاحترام

النائب
محمد علي دردور

بسم الله الرحمن الرحيم
وزارة المالية
عمان
الرقم ٣٥٧٢/١٢/٢
التاريخ ١٩٩٢/٣/١٧
الموافق

معالي رئيس مجلس النواب

اشارة الى كتاب معاليكم رقم
١٩٩٢/١٢/١٦/٣ حول السؤال رقم (٨٦)
تاريخ ١٩٩٢/٢/١٩ المقدم من سعادة النائب
محمد الدردور.

ارجو ان ابين فيما يلي اسماء الذين تم
تعيينهم لدى وزارة المالية والدوائر التابعة لها
خلال عام ١٩٩١ علما بان التعيين يتم من قبل
ديوان الخدمة المدنية حسب اولويات التعيين.
اولا: وزارة المالية:

- ١ - السيد عبدالله بدوان سالم.
- ٢ - السيد اياد خالد مخادمة (اعتذر من
الالتحاق بعمله).

ثانيا: دائرة الجمارك:

- ١ - السيد احمد محمد عبدالله الدردور.
- ٢ - السيد علي محمود خالد العطية.
- ٣ - السيد وصفي محمد احمد العواقله.

ثالثا: دائرة ضريبة الدخل:

- ١ - السيد محمد عبدالله عبدالرحمن عبدالعال
(استتكتف).

رابعا: دائرة اللوازم العامة:
لا احد

خامسا: دائرة الموازنة العامة:

لا احد

سادسا: دائرة الاراضي والمساحة:

لا احد

ارجو اعتبار كتابي هذا ردا على سؤال
سعادة النائب محمد الدردور المشار اليه اعلاه.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام
وزير المالية

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد
دردور.

السيد محمد الدردور: شكراً، اكتفي
بالاجابة المذكورة.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند
الذي يليه.

السيد الامين العام:

٧ - كتاب معالي وزير الاعلام رقم ٨٠٩
تاريخ ١٩٩٢/٣/١٧ جوابا على السؤال
رقم «٨٨» المقدم من سعادة النائب السيد
منصور مراد.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية وبعد

ارجو احالة السؤال التالي الى معالي وزير
الاعلام المحترم.

بتاريخ ٩٢/١٢/١٣ قمت بالاتصال
بعطوفة المدير العام لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون
طالباً منه بتغطية حفل افتتاح مؤتمر الاتحاد الوطني
لشباب الاردن تحت رعاية معالي السيد وزير

الشباب، ووافق عطوفته مشكوراً وبالفعل حضر
التلفزيون وقام بتغطية الحفل لاهميته، وكان بين
الحضور عدد من اعضاء السلك الدبلوماسي في
الاردن وعدد من الشخصيات النقابية والسياسية
والثقافية وعدد كبير من ممثلي المنظمات الشبابية
العربية الذين كانوا ضيوفاً على الاردن وعلى
الحفل، وتم القاء كلمات مسؤولة وهادفة،
وحق تحول الحفل الى عرس وطني ديموقراطي
يظهر الاردن بدوره الريادي الكبير في شتى
مجالات الحياة ويظهر اهتمامه بقضايا الشباب
وهمومهم ومصالحهم وبشكل حضاري، وبعد
الحفل قام التلفزيون باجراء عدد من اللقاءات
مع ممثلي المنظمات العربية الذين يمثلون اكثر من
٥٠ مليون شاب عربي واللذين اكدوا اعجابهم
بالاردن وبالتحول الذي يقوم بها وباهتمامه
بانبناء شعبنا حضروا لبلدنا ليكونوا شهوداً على
ديموقراطية الاردن .. الا ان مؤسسة التلفزيون لم
تبث سوى جزء يسير جداً مما جرى تسجيله
وبطريقة تشوه الحفل ومعناه وتظهر مدى
الاستخفاف بالاحتفال وبالحضور وبدور
الشباب الاردني، واطهرت وكان الحفل قد
اعدته وزارة الشباب اما السؤال فهو كالآتي:
لماذا حدث ذلك؟ ومن هو المسؤول عنه؟ وهل
هذا يمثل السياسة الاعلامية في بلدنا؟

املا ان يجاب على السؤال في المدة المقررة
في النظام الداخلي للمجلس، واقبلوا الاحترام.

مقدمه
النائب منصور سيف الدين مراد

هكذا من أهل

وزارة الاعلام

عمان - الاردن

الرقم ٨٠٩/٨٦/٥

التاريخ ١٩٩٢/٣/١٧

الموافق ١٩٩٢/٣/١٤

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ٦٩٧/١٦/٥ المؤرخ ١٩٩٢/٣/٥ والخاص بالسؤال الموجه من سعادة النائب المحترم منصور سيف الدين مراد.

ارفق لمعاليكم صورة عن اجابة عطوفة مدير التلفزيون على سؤالي له حول الموضوع المتعلق بسؤال النائب مراد. وأكد انه لم تكن هناك نية عند احد في مؤسسة التلفزيون بتشويه الحفل، او الاستخفاف به او تصويره وكأنه من اعداد وزارة الشباب. وكل ما في الامر ان ما عرضه التلفزيون من مشاهدة الاحتفال كان القسط المناسب له من وقت النشرة حسب اجتهاد المحرر.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاعلام

عمود الشريف

بسم الله الرحمن الرحيم

مؤسسة الاذاعة والتلفزيون

الرقم ن ٢٥/١/٢٣٣١

التاريخ ١٩٩٢/٣/٩

معالي وزير الاعلام

اشارة الى كتاب معاليكم رقم

٦٩٧/١٦/٥ بتاريخ ١٩٩٢/٣/٥ حول كتاب معالي رئيس مجلس النواب والمتضمن الاجابة على السؤال المقدم من سعادة النائب منصور مراد.

ارفق لمعاليكم نص الخبر الذي بث في نشرة الساعة الحادية عشرة من ليلة ١٩٩٢/٢/١٣ والذي تضمن لقطات عامة من الحفل اضافة الى مقابلتين مع مندوب وزارة الشباب وسعادة النائب منصور مراد.

كما وارجو ان اعلم معاليكم انه تعذر بث الخبر في نشرة الساعة الثامنة بسبب وصول مندوبنا الى الاحتفال وحال انتهائه بعد اخبار الساعة الثامنة. ولما كانت نشرة الساعة الحادية عشرة هي نشرة موجزة ومع ذلك تعامل رئيس التحرير المناوب مع الخبر بالطريقة المتبعة في النشرات الاعتيادية واعطائه المساحة المعمول بها في سائر الاخبار، كما ان نص الخبر لا يشير الى ان الحفل كان من اعداد وزارة الشباب بل تحت رعايتها بسبب انتداب معالي وزير الشباب احد موظفي وزارته لرعاية الحفل.

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

مدير التلفزيون

ابراهيم شاهزاده

بسم الله الرحمن الرحيم

نص مقابلة سعادة النائب منصور مراد (١٩٩٢/٢/١٣).

في الاردن تمتلك شريحة شبابية واعية مرتبطة بالارض لكن يجب ان يفسح المجال امام

ورداً على جواب معالي الوزير، بأنه لم يكن هناك وقت كافٍ، فقد انتهى المؤتمر الساعة (٦:٣٠) مساءً، ولم يغطي التلفزيون ايضاً كلمة رئيس الاتحاد وكلمات الضيف باستثناء جزء من كلمة مندوب وزير الشباب فقط، وايضاً اللقاءات التي اجراها التلفزيون مع قادة الاتحادات الشبابية والطلابية العربية، الذين يمثلون اكثر من (٢٠) اتحاداً، مثلاً بذلك اكثر من (خمسين) مليون شاب في جميع انحاء الوطن العربي الكبير. هذا المؤتمر الذي اعطى الاردن وشباب الاردن وزناً وعمقاً عربياً واعلن للجميع حقيقة ومقدار التحول الديمقراطي وبصورة ناصعة، والذي اعلن عن اصرار الشباب في الاردن بالتمسك بعملية البناء والتنمية والتطور والوحدة الوطنية والاستعداد للدفاع عن الاردن ومواقفه المبدئية، واعلن الشباب عن موقفهم من ازماء قضاياء هموم الشباب العربي في شتى مناحي الحياة، وبكافة القضايا القومية والمصرية للامة العربية وضم المؤتمر ايضاً عدد كبير من السفراء العرب، وحشد كبير من قادة النقابات المهنية والعمالية وممثلي كافة القوى والفعاليات السياسية والادبية والفكرية والفنية بالاردن، ورغم هذا كله تم تجاوز هذا الحفل الكبير، لانه بفعل الجهد الشعبي الشبابي النقي الذي لا يهدف الا خدمة المصلحة العامة، اي انه ما كان في اية جهة رسمية تعتمد.

وكرس فعلاً بالكلمات التي قبلت الدفاع عن حقوق الشباب واتاحة امامه الفرص في ان يكونوا فعلاً لا قولاً، رأسمال وثروة الاردن الحقيقية، وان يأخذوا دورهم كطليعة للمساعدة في حل الازمات التي تواجهنا وهي البطالة وهم

الشباب للتعبير عن نفسه في التعبير عن حبه للاردن. في التعبير عن قدرته في عملية الانتاج وفي عملية تطوير الثقافة التربوية والعلمية.

نص مقابلة ممثل وزير الشباب (١٩٩٢/٢/١٣).

ولقد خطت حكومة المملكة الاردنية الهاشمية خطوات كبيرة في دعم مسيرة الشباب دعماً حقيقياً، فمند دستور قانون مؤسسة رعاية الشباب عام ١٩٦٨ وتعديلاته المتلاحقة ولا زالت الجهود تبذل لتلبية طموحات الشباب الاردني والتي تقوم فلسفتها على تنشئة شباب مؤمن بالله متمي لوطنه وامته وعرويته ومتحل بروح المسؤولية قوي في بنيتة وشخصيته وخلفه واع لثراث امته متابع لقضايا الانسانية وقيمهها وتطورها ملتزم بالقانون والدستور وراع لحقوق المواطن وحراباتهم ولتغرس فيهم قيم العمل الجماعي والتطوعي بما يكفل مشاركته في عملية التنمية الوطنية المتكاملة ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً.

معالي رئيس المجلس: استاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس.

يقول معالي الوزير المحترم برده على سؤالي:

ارفق بطيه جواب مدير التلفزيون

ويقول ايضاً بجملته اخرى، حسب اجتهاد المحرر، لماذا يضع الوزير المسؤولية على غيره، وهو المسؤول اماناً بموجب الدستور.

هكذا من المأهول

أكثر شريحة متضررة من البطالة، ليس هذه أول مرة يقف التلفزيون ودور الاعلام بعدم المبالغة، وهذه للأسف سياسة معتمدة لئلا، حيث مورس بنشاط لعدم اظهار الاصوات المعارضة والموضوعية لما يسمى بعملية السلام الجارية لهذا اليوم، وكثيراً ما تغاضى لعدد من الزملاء النواب في المحافظات وفي الأرياف وبالندوات، رغم أهميتها القصوى، اعتقد انه هذه السياسة التي غيبت الكثير من مواقف وكلمات النواب في الموازنة وفي الثقة بالحكومات، وفي قضايا معالجة البطالة والفساد، كل هذا تحت حجة أمن البلد والمصلحة العامة، وأقول بان الصحافة العالمية بدأت تشعر أحياناً بهذا القصور، وهذا ضار بالسمعة التي اكتسبها الاردن، وايضا بدور الصحافة في الاردن ووزنها يساهم ايضاً بتقزيمها، ارجو من الحكومة الموقرة ان تتدخل وان تعنى بهذا الموضوع الهام وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

ملاحظاتي على رد سعادة النائب المحترم، الوزير لم يضع المسؤولية على غيره، لكن من المفهوم والمعروف للكل، من يعرف طبيعة العمل الاعلامي ان الوزير لا يمرر النشرات هناك نظام للاختيار وعمرين في اخر الليل هم يتولوا مسؤولية التحرير، وكما ذكرت في الجواب فهي قضية اجتهادية، قد يختلف عليها كل الناس، هو يقيم الخبر حسبها يرى في اهميته، ونحن لم نقيم في كتابنا المؤتمر ونعترف باهميته

لكن هذه الاهمية تدخل بالقياس لاهمية اخبار اخرى، وفي سياق التقييم، وضع المحرر هذا القدر من الخبر في النشرة، وعرض فقرات من كلمات النائب نفسه وكلمة لمندوب وزارة الشباب، وفي تقديره هذا كان كافي.

اما قول الوزير بحول المسؤولية على غيره فقول مردود على السائل النائب المحترم لان الوزير لا يخبر الاخبار.

وحين قلنا لم يكن هناك وقت كافي اذا المؤتمر انتهى في (٦٣٠) والنشرة الساعة (٨) بتكون جاهزة في (٧٣٠) فتحتاج الى وقت لا يصلح المادة العلمية وتحرير الخبر وتدقيقه ووضع دمج في النشرة، ما استطاع ان يلحق نشرة (٨) في ذلك الوقت، ووضع في النشرة التالية الساعة (١١)، نحن هنا لا نجادل في تقييم المؤتمر، ولنا بحاجة لان يضيع النائب المحترم وقته في الحديث عن اهمية المؤتمر، نحن نوافق على انه مؤتمر مهم وليس هذا هو موضوع البحث، اما القول عن سياسة الحكومة وحركة السلام وكل الكلام الذي اضافته النائب المحترم فهو لا يدخل في جوهر السؤال وبالتالي يخرج خارج عن الموضوع، وشكراً جزيلاً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٤ - الاستجابات

١ - استجواب رقم ٤٤ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢. مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي

العبادي موجهها الى معالي وزير التخطيط حول مشروع المساعدات الفنية للقطاع الخاص (بتر).

بسم الله الرحمن الرحيم
التاريخ ١٩٩٢/٣/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: استجواب الى معالي وزير التخطيط.

بعد التجه

فارجو توجيه الاستجواب التالي الى الوزير المذكور، وادراجه على اول جلسة عملاً بالنظام الداخلي.

أ - ورد في اجابة معالي الوزير على سؤالي رقم ٦ تاريخ ١٩٩٢ حول مشروع المساعدات الفنية للقطاع الخاص - بتر - عدد من النقاط والفقرات والقرارات التي تبين هدراً واضحاً لاموال المشروع، الامر الذي يقتضي استجواب الوزير حول المصير الحقيقي لهذه الاموال الضائعة.

ب - وحيث ان تفاصيل اجابة الوزير كانت مدرجة على جدول اعمال جلستنا السابعة عشرة المنعقدة صباح الاربعاء ١٩٩٢/٢/٥ ميلادية، فلا داعي للاعادة بالتفاصيل. لذا فاني اوجه الاستجواب واطلب موافاتي بالتفاصيل على النقاط التالية (عملاً باحكام المادة ٩٩ من النظام الداخلي).

١ - اسماء اللجنة التوجيهية التي اشرفت على اقرار وتنفيذ ومتابعة

المشروع.

٢ - نسخة عن كتاب رئيس الوزراء رقم ٢٠٦٣/١/١١/٦٢ تاريخ ١٩٨٩/٢/١٩.

٣ - تفصيلات عن الخدمات للقطاع الخاص، التطوير الاداري، غير المخصص، واخرى، مكتب بتر، الخدمات الاستشارية التنفيذية، البرنامج التلفزيوني مناهل، تمويل بعثات التجارة والاستثمار من القطاع الخاص للتعريف بالمنتجات الاردنية، مؤسسة الشرق الادنى، الخدمات الاستشارية للشركات الصغيرة.

٤ - من هم اصحاب المكاتب والمشرفون الرسميون والخاصون على هذه النقاط الواردة في البند الثالث اعلاه.

واقبلوا فائق احترامي

مقدمه النائب

د. احمد عويدي العبدي

معالي رئيس المجلس: ايها الزملاء هذا الاستجواب والاستاذ احمد عويدي مدون ومعرض على المجلس للنظر وتحديد موعد للمناقشة، الامر معروض على مجلسكم الكريم للنظر في هذا الاستجواب وتحديد موعد المناقشة حسب ما جاء في النص الداخلي، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي

الرئيس .

لسوء حظ هذا الاستجواب انه جاء في اخر الدورة واحكام النظام لا تتيح الفرصة لمناقشة هذا الاستجواب في هذه الدورة اذن هذا الاستجواب سيتأخر الى دورة قادمة، بشرط ان يؤكد النائب المحترم انه متمسك بالاستجواب فيما بعد، هذا الحل القانوني لهذه القضية.

معالي رئيس المجلس: استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي الرئيس يبدو ان مشاكلنا كلها دائما في قضية مدة الدورة التي يجب ان نحسم، قضية مدة الدورة التي كان المجلس تجتمع في مدته عام (٥٢) في مدة (سنة) اشهر على الاقل، فهذا الموضوع على كل مطروح عليكم لاحقا، اما الان ان نقول نؤجل الى دورة قادمة قاصدين دوره عادية قد لا تكون هذه الحكومة موجودة.

انا اقترح طالما هناك طلب دورة استثنائية من الزملاء النواب ان تدرج مثل هذه الامور على جدول الاعمال الذي يطالب به السادة النواب حيث يكون هنالك استمرارية منطقية لمثل هذه الامور وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ عبدالكريم الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة المادة (٩٦) من النظام الداخلي:

يحدد المجلس موعد المناقشة بعد سماع اقوال الوزير بحيث لا يقل عن (ثمانية) ايام الا اذا رأى المجلس وجها للاستعجال ووافقه الوزير.

وملاحظ ان المجلس يرى وجها للاستعجال لان الدورة شارفت على الانتهاء، ولم يبق من عمر الدورة ثمانية ايام، لكن الامر يحتاج الى موافقة الوزير الموجه اليه الاستجواب، فاذا جرى موافقة من الوزير، اولا موافقة من المجلس وثانيا موافقة من الوزير يمكن مناقشة هذا الاستجواب في الجلسة القادمة التي اعتقد انها الجلسة الاخيرة في الدورة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالحفيظ.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس.

انا اتي على ما قاله الزميل سليم الزعبي ونسطلع من القضية، لان جدول الاعمال مكتظ، وجدول اعمال الدورة ايضا مكتظ، فارى ان يؤجل للدورة القادمة وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: يؤجل للدورة القادمة، هذا اقتراح وثني عليه، من يؤيد هذا الاقتراح؟

السيد الامين العام: ٣٧ من ٦٣

معالي رئيس المجلس: ٣٧ من ٦٣ اذن يؤجل للدورة القادمة، الاستجواب الثاني السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

استجواب رقم ٥٥ - تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد عويدي العبادي موجها الى معالي وزير المالية حول عدة نقاط.

بسم الله الرحمن الرحيم

التاريخ ١٩٩٢/٣/٢١

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

الموضوع: توجيه استجواب الى معالي وزير المالية.

بعد التحية

فارجو توجيه الاستجواب التالي الى الوزير المذكور حول النقاط التالية:

١ - بيع اسهم المؤسسة الاردنية للاستثمار (صندوق التقاعد سابقا) ومخالفة القرار لنص الدستور الاردني والقانون والعرف الوطني والمصلحة الوطنية وخصوصاً حول بيع اسهم الحكومة في صحيفة الدستور لابن وزير الاعلام (وهو على رأس عمله كوزير) وابن اخيه وصهرهما.

٢ - تعيين امين عام وزارة المالية الحالي في منصبه.

٣ - عمليات التطفيش وحملات النقل والتقاعد التي اجراها الوزير خلال عام ١٩٩١ بحق عدد من رجال المال والاعمال المؤهلين الناجحين في الوزارة/وزارة المالية.

٤ - عدم دقة وشمولية الاجابة على سؤالي رقم ٢٧ تاريخ ١٩٩٢/١/١٥ المتعلق بالسوق المالي.

٥ - الامتيازات الجمركية الممنوحة للعائدين من دول التعاون الخليجي ومدى تأثير ذلك على واردات خزينة الدولة والمواطنين غير المستفيدين.

٦ - ممارسات الشركات الخاصة التابعة لمعالي الوزير واسرته، بما يتجاوز الفانون ويستغل منصبه لتحقيق امتيازات على حساب غيرها من الشركات الاخرى والمواطنين.

٧ - الممارسات المالية لاتحاد الجمعيات الخيرية واليائصيب الخيري.

واقبلوا فائق الاحترام

مقدمه النائب

د. احمد عويدي العبادي

معالي رئيس المجلس: الاستجواب الثاني نفس الطريقة؟ ايضا يؤجل للدورة القادمة ما دام التأجيل حصل معالي الوزير انتهى يعني، معالي وزير الشؤون البرلمانية.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: شكراً معالي الرئيس.

لاحظنا في الاستجواب السابق

معالي رئيس المجلس: لا نناقش الان استاذ عاطف.

معالي وزير الشؤون البرلمانية: نقطة

هكذا من الأهل

شكلية فقط، ان موضوع الاستجواب تم في عهد حكومة سابقة، وليس في عهد الوزير الحالي.

معالي رئيس المجلس: اذا على الموضوع هذا استاذ عاطف، موضوع انتهى تأجيله لا يناقش.

السيد عبدالرحيم عكور: احنا وافقنا على الاستجواب الاول بتأجيله، وما دام معالي الوزير مستعد انا اقترح على الاخوان مجلس النواب ان يتم الاستجواب.

معالي رئيس المجلس: لا، اذا سمحتم معالي الوزير طلب ان يتحدث ولم يقل انه يريد بحثه الان، قرار اتخذ وارجو عدم البحث في الموضوع، البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:
٥ - الاقتراحات برغبة:

١ - اقتراح برغبة رقم ٨٧ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد بشأن ترتيب التعيين في ديوان الخدمة المدنية.

بسم الله الرحمن الرحيم
اقتراح برغبة

معالي الدكتور رئيس مجلس النواب المحترم.

يفاجأ المتقدمون بطلبات التوظيف الى ديوان الخدمة المدنية بان ترتيبهم يتراجع في كل عام الى الوراء ويتعدد عن فرصة التعيين، ومن هنا فقد

بقي المتقدمون بطلبات العمل عدة سنوات دون ان يصلهم الدور.

واقترح ان يتعامل ديوان الخدمة المدنية مع كل سنة على حدة. وان يثبت ترتيب المتقدم. وان لا يعين المتقدم في سنة ما قبل ان يتم تعيين المتقدمين في السنة السابقة.

النائب الدكتور همام سعيد
١٩٩٢/٣/١٨

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية.
السيد الامين العام:

٢ - اقتراح برغبة رقم ٨٨ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٢ مقدم من سبعة عشر نائباً بشأن التعويض على المتضررين نتيجة الاحوال الجوية بنسب معينة وتقديم القروض الميسرة للباقي.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب

اقتراح برغبة
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد
فارجو احالة اقتراحي التالي برغبة الى المجلس الكريم املا ان يتبناه المجلس.

الاقتراح برغبة:

لقد قامت الحكومة مشكورة بكل اجهزتها المعنية بتقديم الخدمات وفتح الطرقات، كما اوعزت للمتضررين بضرورة التقدم للحكام الاداريين لحصر الاضرار، وقاموا بدورهم بالطلب الى مديريات الزراعة بالكشف الميداني

١ - قرارات اللجنة القانونية:

أ - قرار رقم ٢٧ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١، المعاد من مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، محمد فارس الطراونة، عبدالسلام فرحات، د. احمد الكوفحي، يوسف مبيضين، د. علي الفقير.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة، د. محمد ابوقارس، نايف الحديد.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١، المعاد من مجلس الاعيان، وبعد دراسته قررت اللجنة للموافقة عليه كما اقره مجلس الاعيان.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة

ليان الحقيقة في ذلك، وكان لدى كل المواطنين ان خطوات عملية ستبني اذ هذا هو مقتضى الحال.

لذلك ارجو ان تقدم الحكومة تعويضاً مجانياً بنسبة معينة وبمبلغ معقول ومناسب، وان تقدم الباقي قروضاً ميسرة بدون ربا سواء في الاضرار التي لحقت بالمرزوعات او الاشجار او مزارع الابقار والاغنام والدواجن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

- ١ - همام سعيد
- ٢ - احمد الكفاوين
- ٣ - د. احمد عتاب
- ٤ - فخري قعوار
- ٥ - عبدالسلام فرحات
- ٦ - كامل العمري
- ٧ - د. محمد ابوعليم
- ٨ - ذيب انيس
- ٩ - د. ماجد خليفة
- ١٠ - زياد ابوحنوظ
- ١١ - د. يوسف خصاونة
- ١٢ - عبدالعزيز جبر
- ١٣ - د. احمد الكوفحي
- ١٤ - د. حسني الشيباب
- ١٥ - د. محمد الحاج
- ١٦ - سليم الزعبي
- ١٧ - د. علي الحوامدة

معالي رئيس المجلس: اللجنة الادارية.

السيد الامين العام:

٦ - قرارات اللجان:

على قرارها.
أمين عام مجلس الأمة
صالح الزعبي

مشروع قانون معدل لقانون المحامين
الشرعيين لسنة ١٩٩١
المعاد من مجلس الاعيان

المادة ١٠ - المادة كما وردت في القانون الاصيل
مدة التدريب على المحاماة
الشرعية سستان.

المادة ٤ - المادة كما وردت في المشروع
الشرعية سستان على ان اللجنة المنصوص عليها في
القانون الاصيل ويتعاض عنه بالنص التالي:

المادة ١٠ - مدة التدريب على المحاماة
الشرعية سستان على ان اللجنة المنصوص عليها في
المادة (٧) من هذا القانون الاذن للمحامي
المتدرب المرافعة لدى المحاكم الشرعية البدائية
بعد مرور سنة على تدريبه.

قرار مجلس النواب
موافقة كما ورد في المشروع
قرار مجلس الاعيان

اولا: الموافقة على القانون مع اجراء
بعض التعديلات التالية عليه:

المادة (٤) من المشروع المعدلة للمادة (١٠)
من القانون الاصيل قرر المجلس اعادة
صياغتها على الشكل التالي:

المادة ١٠ -
(مدة التدريب على المحاماة الشرعية

سستان للحائز على الشهادة الجامعية الاولى في
مواد الشريعة الاسلامية او كلية حقوق تدرس
فيها الشريعة الاسلامية وسنة واحدة للحائز على
الماجستير او دبلومين في الدراسات العليا في
مواد. الشريعة الاسلامية او على درجة
الدكتوراه في احدى المواد المذكورة. على ان
لجنة المنصوص عليها في المادة (٧) من هذا
القانون الاذن للمحامي المتدرب بالمرافعة لدى
المحاكم الشرعية البدائية بعد مرور نصف المدة
المحددة لتدريبه على ان يتم ذلك بتفويض خطي
من استاده وتحت اشرافه.

قرار اللجنة القانونية
موافقة كما اقره مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب
الموافقة؟
موافقة

السيد رئيس اللجنة:
المادة كما وردت في القانون الاصيل
المادة ١٩ -

١ - كل من يعلن عن نفسه انه محام شرعي او
يتعاطى مهنة المحاماة دون ان يكون مجازا
بذلك يعاقب بغرامة لا تزيد على خمسين
دينارا.

٢ - من كان مجازا وتأخر في دفع رسم الاجازة
او الرسم السنوي لا يحق له ان يتعاطى
مهنة المحاماة.

المادة كما وردت في المشروع
المادة ٦ -

يلغى نص المادة (١٩) من القانون

الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:
المادة ١٩ -

كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او
يقوم باي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام
شرعي دون ان يكون حاصلا على اجازة المحاماة
الشرعية بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب
بغرامة لا تقل عن مائة دينار ولا تزيد عن
ثلاثمائة دينار وتضاعف هذه العقوبة على اساس
حدها الاعلى في حالة التكرار.

قرار مجلس النواب
موافقة كما ورد في المشروع
قرار مجلس الاعيان

ب - المادة (٦) من المشروع المعدلة للمادة
(١٩) من القانون الاصيل:

قرر المجلس اضافة العبارة التالية (او على
اذن من اللجنة).

بعد عبارة (ان يكون حاصلا على اجازة
المحاماة الشرعية) مباشرة.

قرار اللجنة القانونية
موافقة كما اقره مجلس الاعيان
معالي رئيس المجلس: الاستاذ
عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: اذا
سمحت سيدي الرئيس، او تعني التخيير بمعنى
اما انه محام شرعي او انه ليس محاميا شرعيا
ولكنه يتقدم للجنة بطلب فتاؤن له، هل هي
تلك هذه الصلاحية؟

لانه اذا قرأنا المادة:

كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او
يقوم باي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام
شرعي دون ان يكون حاصلا على اجازة المحاماة
الشرعية.

اضافوا هنا (او) على اذن من اللجنة،
يعني حاصل على هذه او هذه، شكراً سيدي
الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ
رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: هم خطوا عقوبة
لمن يمارس المحاماة بدون حصول على اجازة او
اذن، فيه المحاماة المكتملة بعد ان يصبح استاذ،
وفيه مجاز او بعد (سنة) من التدريب بيجوز
يتراجع امام المحاكم البدائية، فهذا الذي لا
يحصل على اجازة اللجنة التي تعطي الاذن
بالمحاماة بعد مرور (سنة) يعتبر عمله غير
مشروع، اذن هذا الواقع ما دام مأذون ولم، لم
يكن مكتمل كمحامي شرعي هذا عمله
مشروع، لانه يتراجع مرافعة جزئية، لا ادري اذا
كانت النقطة واضحة ام لا؟

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف
الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا اتفق
على الزميل رئيس اللجنة القانونية، ان هناك
مادة خاصة لممارسة من كان متدربا وهي حكم
خاص، اباحت له ان يمارس تحت اشراف
استاذ، لم نعد بحساب للعودة اليها، نحن هنا
نتكلم عن من يمارس مهنة المحاماة او يقوم بعمل
من اعمالها، او يعلن بانه محام شرعي، دون ان

كل من اطلع

يكون حاصلًا على اجازة المحاماة الشرعية هذا فقط وليس للممارسة في المحاكم، لان الممارس المتدرب افردت له مادة خاصة اتاحت له ذلك التدريب، ومع ذلك لا اعتراض لدي على مرور المادة ولكنها خطرة.

معالي رئيس المجلس: دكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكرًا معالي الرئيس.

يعني اعتقد ان لفظة (او) هي التي اثارنا الاشكال، لان من كان حاصلًا دون ان يكون حاصلًا على اجازة المحاماة الشرعية او على اذن، هل يمكن ان يحصل على اذن دون ان يكون حاصلًا على اجازة.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي النص يعني اذا قرأ متكامل اعتقد انه لا يثير التباس يعاد قراءته كالتالي:

كل من يمارس مهنة المحاماة الشرعية او يقوم بأي عمل من اعمالها، او يعلن انه محام شرعي دون ان يكون حاصلًا على اجازة المحاماة الشرعية، (او) على اذن من اللجنة.

لانه الخصول على اجازة المحاماة الشرعية، عمامة كاملة، (او) على اذن من اللجنة بمقتضى احكام هذا القانون يعاقب بغرامة، الواقع حتى نخلصه من الغرامة قلنا يا بيبكون حاصل على اجازة كاملة او لا اجازة جزئي هي امام محاكم البداية.

اعتقد انه النص واضح، وشكرًا. معالي رئيس المجلس: معالي الاستاذ سليمان عرار.

السيد سليمان عرار: القصد فيها هي معاقبة الشخص الذي ما معه لا اذن ولا معه اجازة عمامة، الاذن هذا منظم في القانون بمواد اخرى، ما فيه مشكلة هذا يعاقب، لا احتمل جايين نناقش الاذن هنا، الاذن في مواد اخرى يا سيدي، وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم؟ موافقة

ووافق المجلس الكريم على مشروع قانون معدل لقانون المحامين الشرعيين لسنة ١٩٩١ كما جاء من مجلس الاعيان).

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام: ب - قرار رقم ٢٨ تاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ والمتضمن مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢.

معالي رئيس المجلس: السيد رئيس اللجنة.

السيد حسين مجلي رئيس اللجنة القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم
اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب

١٩٩١/٩/١ ويوجه رفع قيمة الاعانة الفورية لورثة الشهيد من (٣٠٠) دينار الى (٥٠٠) دينار.

٢ - ونظرا لعدم وجود نص مماثل في قانون صندوق شهداء الامن العام رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ واسوة بالقوات المسلحة فقد وضع المشروع المرفق وذلك للمساواة بين شهداء المؤسسات.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالحفيظ. السيد عبدالحفيظ علاوي: شكرًا معالي الرئيس.

كان بودي يعني اتني على اللجنة ان ضمت قانون صندوق شهداء الامن العام وصندوق شهداء الدفاع المدني في قانون واحد، جهازين متشابهين وتابعين لوزارة واحدة.

السيد رئيس اللجنة:

مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٣) لسنة ١٩٨٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به بعد مرور ثلاثين يوما على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة؟ موافقة

بتصاها القانوني بتاريخ ١٩٩٢/٣/٢٣ برئاسة سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، محمد فارس الطراونة، عبد السلام فرجحات، د. احمد الكوفحي، يوسف مبيضين، د. علي الفقير.

وتغيب بمعذرة السادة:

د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة، د. محمد ابوفارس، نايف الحديد.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢ وبعد دراسته مع الاسباب الموجبة له قررت اللجنة الموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديل التالي عليه:

المادة «٢» المعدلة للمادة «٨» من القانون الاصلي الفقرة «أ».

شطب عبارة (ستدفع او) الواردة فيها.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

امين عام مجلس الامة واللجنة القانونية صالح الزعبي

الاسباب الموجبة لمشروع القانون المعدل لقانون صندوق شهداء الامن العام

١ - صدر القانون المعدل لقانون صندوق شهداء القوات المسلحة الاردنية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩١ في عدد الجريدة الرسمية رقم (٢٧٧٥) تاريخ

هكذا من الشاهد

السيد رئيس اللجنة:
المادة كما وردت في القانون الاصيل

المادة ٨ -

أ - يدفع لورثة الشهيد بما في ذلك المكلفين وبواسطة اللجنة اعانة فورية وفق النسبة التي تقرها اللجنة على ان لا تزيد هذه الاعانة على ثلاثمائة دينار ولمرة واحدة.

ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لعائلات الشهداء وفقاً لقرارات اللجنة.

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٢ -

يلغى نص المادة (٨) من القانون الاصيل ويستعاض عنه بالنص التالي:

أ - يدفع لورثة الشهيد اعانة فورية ولمرة واحدة فقط على ان لا يزيد مقدار هذه الاعانة على (٥٠٠) خمسة مائة دينار ويناط باللجنة وفق التعليمات الادارية والمالية التي تحدد اسلوب دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد اسرة الشهيد الذين ستدفع او تسلم الاعانة اليهم.

ب - يجوز في الاعياد القومية والدينية تقديم هدايا نقدية او عينية لعائلات الشهداء وفقاً لقرارات اللجنة.

قرار اللجنة القانونية

المادة ٢، الفقرة واء

شطب عبارة (ستدفع او) الواردة فيها.

اعتقد ان السبب واضح حتى لحفظ

حقوق الورثة فيما لو استلم اخرين عن القاصرين ليتمكنوا من الرجوع.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا افهم من روح القانون ان المقصود بالدفع الاولى ليس جميع الورثة شرعاً، فهذه دفعة للمساعدة في عملية دفن الشهيد وفي عملية الاتفاق على مأتمه ومساعدة عاجلة، والمقصود به اسرته المباشرة، وليس ورثته من اشقاء والدين او الى ذلك، هذا ليس ارث لتقاعده، ولذلك قالت المادة وضع التعليمات التي تحدد اسلوب دفع هذه الاعانة بما في ذلك تسمية افراد اسرة الشهيد اللذين ستدفع لهم.

بمعنى اخر اني لن ادفع لجميع الورثة الشرعيين، والا سيقتضي انفاق هذا المبلغ الانتظار عامين لحصر الارث، ومعرفة كل الورثة، وانصبتهم وحصلهم، والمقصود بها ان تدفع في ثاني او اول يوم من عملية الاستشهاد، هذا المنطق الذي ادى الى ان يقال ستدفع لهم، لانها ليست حقاً لهم جميعاً، فهي اعانة وليست ارثاً، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً الاستاذ ابوزنت.

السيد عبدالمنعم ابوزنت: بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيدي الرئيس

عبارة مجلس النواب اوضح، واكثر استحفاً بحق عوائل الشهداء (ستدفع) تشعر

معالي رئيس المجلس: الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة اتفق مع اللجنة القانونية بالتعديل التي ادخلته على هذه المادة، ذلك كما ذكر رئيس اللجنة، ان الدفع هو لكل الورثة الاصل، لكن لمن يسلم؟ عن واحد، عن الشخص القادر، السدفع للورثة جميعاً والتسليم لشخص او اشخاص.

فعلا نص اللجنة القانونية نص سليم وارجو الموافقة عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ موافقة

التعديل بمجمله؟

موافقة.

والتعديلات التي اجراها مجلس النواب الكريم على مشروع قانون معدل لقانون صندوق شهداء الامن العام لسنة ١٩٩٢

المادة (٢) المعدلة للمادة (٨) كما وردت في المشروع، الفقرة (أ) شطب عبارة (ستدفع او) الواردة فيها.

معالي رئيس المجلس: السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

ج - قرار رقم ٢٩٥ تاريخ ٢٣/٣/١٩٩٢ والمتضمن مشروع قانون تنظيم

ان اللجنة القائمة على تنفيذ القانون ان تسعى للدفع دون مطالبة (او تسلم) تشعر بان اهل الشهيد راجعوا الصندوق ليستلموا.

اما كلمة المشروع، انا اري ان العبارة الاولى انسب من العبارة الثانية، اكثر استحفاً لاسرة الشهيد، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع المادة واضحة، في صدر المادة مشان الاستاذ عبدالرؤوف، بتقول المادة الواقع بكل وضوح:

ان يدفع لورثة الشهيد، في صدر (أ)، اذن الدفع لورثة الشهيد، وكررت في عجزها قالت (ستدفع او) الواقع بالعكس مشان تحقيق الغرض الي اشير انه الاعانة تكون فورية، ولا يرد للذهن انه ستدفع لكل الورثة، انما يمكن ان تسلم لاي من تراهم اللجنة، التسليم بالعكس يحقق الفورية، لكن الواقع صدر المادة يقول: لكافة الورثة.

عاد شو ييسوه بعد الاستلام الفوري فيما بينهم، انه هذا الحق يرجعوا على بعض فيه اولا هذا شأنهم، لكن الواقع الحذف كان من اجل التسهيل ومن حق حفظ الحقوق لهذه الورثة، الي بقول المادة بصدرها: لا، تدفع للورثة. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: انا عن طالب بحفظ حقوق الورثة، لذلك قلنا تسلم لمن تراه اللجنة.

الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ المعاد
من مجلس الاعيان.
معالي رئيس المجلس: السيد رئيس
اللجنة القانونية.

السيد حسين مجلي - رئيس اللجنة
القانونية:

بسم الله الرحمن الرحيم

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب
بنصائها القانوني بتاريخ ٢٣/٣/١٩٩٢ برئاسة
سعادة السيد حسين مجلي رئيس اللجنة وحضور
اصحاب المعالي والسعادة السادة الاعضاء:

د. همام سعيد، محمد فارس الطراونة،
عبد السلام قريجات، د. احمد الكورفي،
يوسف مبيضين، د. علي الفقيه.

وتغيب بمعذرة كل من اصحاب المعالي
والسعادة السادة الاعضاء:

د. قسيم عبيدات، د. ماجد خليفة،
د. محمد ابوفارس، نايف الحليد.

ونظرت اللجنة في مشروع قانون تنظيم
الاستثمارات الاجنبية لسنة ١٩٩٠ المعاد من
مجلس الاعيان.

وبعد دراسته قررت اللجنة الموافقة على
جميع التعديلات التي اقراها مجلس الاعيان
باستثناء المادة «٤» حيث اصررت اللجنة على قرار
مجلس النواب.

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة
على قرارها.

امين عام مجلس الامة. «اللجنة القانونية»
صالح الزعبي.

مشروع قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية
لسنة ١٩٩٠ المعاد من مجلس الاعيان
المادة كما وردت في المشروع

المادة ٣ -

يقصد برأس المال الاجنبي المستثمر في
اي مشروع لغايات تطبيق احكام هذا القانون.

١ - اي مبالغ بعملة اجنبية يحولها الشخص
الاجنبي الى المملكة عن طريق احد البنوك
المرخصة او الشركات المالية لاستخدامها
في المشروع او التوسع فيه.

ب - الآلات والمعدات ووسائل النقل
المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة اي
مشروع او توسيعه او تطويره وتحدد قيمتها
من قبل لجنة يعينها الوزير.

ج - الارباح والفوائد التي تتحقق من اي
مشروع اذا زيد بها رأسمال المشروع او اذا
استثمرت في مشروع اخر، بشرط موافقة
الوزير في الحالتين.

قرار مجلس النواب

المادة ٣ -

يقصد برأس المال المستثمر في اي مشروع
لغايات تطبيق احكام هذا القانون الاصلي
بمايلي:

١ - اي مبالغ بعملة قابلة للتحويل بحولها
المستثمر الى المملكة عن طريق احد البنوك
المرخصة او الشركات المالية المسجلة في
المملكة لاستخدامها في المشروع او
التوسع فيه.

ب - الآلات والمعدات ووسائل النقل

قرر المجلس اضافة العبارة التالية الى
اخرها، وتقدم قيمة اي منها من قبل لجنة فنية
متخصصة يعينها الوزير).

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقراه مجلس الاعيان

هذه الحقوق الغير مساوية، ارتأوا ان
يحددوا الوسيلة لتقديرها، ونعتقد انه في مكانه
التعديل.

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة

السيد رئيس اللجنة:

المستوردة من الخارج واللازمة لاقامة اي
مشروع او توسيعه او تطويره وتحدد قيمتها
من قبل لجنة فنية متخصصة يعينها الوزير.
ج - الارباح التي تتحقق من اي مشروع اذا
زيد بها رأسمال المشروع او اذا استثمرت
في مشروع اخر.

د - الترخيص وبراءة الاختراع والعلامات
والاسماء التجارية والمساعدات الفنية وحق
الامتياز.

قرار مجلس الاعيان

المادة ٣ - الفقرة (د) الجديدة:

قرار مجلس الاعيان	قرار مجلس النواب	المادة وردت في التشريع
<p>المادة ٤ - الفترة (ب) من التشريع:</p> <p>١ - قرر المجلس ضبط كلمة الاجنبي فقط بها وجعلها قوة (ج).</p> <p>٢ - الفترة (ج) الجديدة: قرر المجلس جعلها فترة (ب) وإعلاء صيغتها على الشكل التالي:</p> <p>ب - يسمح للمستثمر غير العربي بالاستثمار في أي المشاريع المخصوص عليها في الفترة (أ) من هذه المادة بقرار من مجلس الوزراء يتصلوا به على تنسيب من الوزير.</p>	<p>المادة ٤ -</p> <p>١ - يجوز لأي مستثمر عربي الاستثمار في الملكية في أي مشروع في المجالات التالية على أن لا يقل رأسماله أو مقدار حصته أو مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون.</p> <p>١ - الصناعة</p> <p>٢ - السياحة</p> <p>٣ - الصحة</p> <p>٤ - الزراعة</p> <p>٥ - مشاريع الإسكان والأعمار</p> <p>ب - يعمل المستثمر العربي في أي من المشاريع المخصوص عليها في الفترة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الأجنبي في ذلك التشريع.</p> <p>ج - لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في أي المشاريع المخصوص عليها في الفترة (أ) من هذه المادة إلا بناء على تنسيب الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.</p>	<p>المادة ٤ -</p> <p>يجوز لأي شخص أجنبي الاستثمار في الملكية بصورة فردية في أي مشروع في المجالات التالية، على أن لا يقل رأسماله أو مقدار حصته أو مساهمته فيه عن المبلغ الذي يحدد في النظام الذي يصدر بمقتضى هذا القانون:</p> <p>١ - الصناعة</p> <p>٢ - السياحة</p> <p>٣ - الصحة</p> <p>٤ - الزراعة</p> <p>٥ - مشاريع الإسكان والأعمار ضمن المناطق النشطة داخل حدود البلديات.</p> <p>ب - يعمل المستثمر الأجنبي في أي من المشاريع المخصوص عليها في الفترة (أ) من هذه المادة معاملة المستثمر الأجنبي في ذلك التشريع.</p>

<p>معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.</p> <p>السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا اسأل سعادة الاخ رئيس اللجنة القانونية، لم اجد في المادة التي خرجت من مجلس النواب كلمة اجنبي من اولها الى اخرها.</p> <p>معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.</p> <p>السيد رئيس اللجنة: الحقيقة اللجنة مجتمعة، تعتقد ان مجلس النواب حذف ما هو محذوف اصلاً، الامر غير وارد، الواقع يذكر المجلس الكريم انه تعبير الاجنبي حذفه المجلس اصلاً، لكن الواقع هم لم يناقشوا مشروع الحكومة، وهذا خطأ في حقيقة وقعوا فيه فهم حافظين ما هو محذوف اصلاً، ومن هنا الواقع لسبب فني وموضوعي، ارتأت اللجنة القانونية الاصرار على قرار مجلس النواب كما ورد من مجلس النواب.</p> <p>معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة.</p> <p>معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي الرئيس، قرار مجلس الاعيان انا بقرأ الان صفحة (٣)، مجلس الاعيان عدل في العامود الثالث، الفقرة في الصفحة (٤) من قرار مجلس النواب، بتقول صفحة (٤):</p> <p>لا يجوز للمستثمر غير العربي، لا يجوز له، الاستثمار في أي من المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) الا بناء على تنسيب الوزير</p>	<p>بقرار من مجلس الوزراء.</p> <p>الان شوال الى عمله مجلس الاعيان عمل:</p> <p>يسمح للمستثمر ان يستثمر بتنسيب من الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.</p> <p>مجلس الاعيان فقط وضع العبارة بصيغة الايجاب، فقط ولا يوجد أي تغيير آخر في هذه الفقرة، وهذا جرياً على اللي فعلتوه لسة الاسبوع اللي فات، كان مجلس الاعيان قد اجتمع في اليوم التالي لمجلسنا، لما في قانون الصرافة، كان في مادة لا يجوز للصراف ان يمارس، قال مجلس النواب لا خليها يجوز، اذن الجماعة غيرها بهذا الشكل.</p> <p>انا مش شايف انه الاصرار في هذه الفقرة رئيسي، الحقيقة الاساس هو نقل (ب) الى (ج) هذا هو التغيير الرئيسي، (ب) لما تعملها (ج) معنى ذلك الاحكام التي تضمنتها (ج) الجديدة يسري على ما قبلها وبالتالي اعطاء التحسينات والتسهيلات والاعفاءات المنصوص عليها في القانون لكلا نوعي الاستثمار، فاذا كان هذا التعديل ما صار الحقيقة يفرد القانون محتواه، وشكراً.</p> <p>معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ رئيس اللجنة.</p> <p>السيد رئيس اللجنة: الواقع اللي سواء مجلس الاعيان احنا شرحنا من حيث الشكل، فيها يتعلق بكلمة الاجنبي انه حذف ما هو محذوف، لكن فيها يتعلق بالموضوع مع الاحترام لما اجراه مجلس الاعيان، الحقيقة هو بشكل اخراج معين هو عاد الى المشروع، الذي عمله</p>
---	--

هكذا من الأشغال

مجلس النواب ما يلي:

الواقع مجلس النواب كل اللي سواء انه فرق في المستثمر، في موضوعين بتعلقوا في المستثمر:

مبدأ الاستثمار ومعاملة المستثمر بعد الترخيص بالاستثمار الي عمله مجلس النواب عندما جاء انه الاجنبي والاجنبي مطلقاً تعني بالنسبة للمفهوم القانوني، كل من لا يحمل الجنسية الاردنية سواء كان عربياً او غير عربي.

وهنا انصت الجميع لاذان صلاة الظهر،

السيد رئيس اللجنة: فاذن مجلس الاعيان لما قال شطب كلمة الاجنبي، هو شاطب ما هو مشطوب لانها اصلاً مشطوبة.

النقطة الاخرى الاهم الحقيقة، لما ادخل في الفقرة (ج) الي اشار اليها معالي وزير الصناعة ادخل الواقع غير العربي اي الاجنبي في المساواة بالمعاملة مع الاردني، عند الاستثمار في المجالات المذكورة في (أ) فهو وكان مجلس الاعيان بحذف كلمة الاجنبي من المادة (ب) من مشروع الحكومة، واعتمادها في الفقرة (ج) في تعديله حيث اصبحت يعامل المستثمر في اي معاملة المستثمر الاردني، حقيقة هو تبنى المشروع انه الاجنبي يبصر يعامل معاملة الاردني، وايضاً ليس كما قال معالي الوزير انه الواقع احنا كنا منسجمين تماماً مع ما عملناه في قانون الصرافة، اجنا قلنا ما هو في اصل الجواز ان نقول يجوز، وما هو اصل المنع ان نقول ممنوع.

فاخنا في توجه مجلس الكريم كان في هذا القانون، انه من الطبيعي ان الاردني والعربي ان

يعاملوا معاملة واحدة، ام الاجنبي فالاصل المنع الا بقرار من مجلس الوزراء وتنسيب الوزير، وهذا ما اخذ به المجلس وحقيقة انه هذا القيد الي كما تذكرون وكان مجلس النواب عمل الكثير، مع انه الواقع هو قيد ليس حتى قيد المطلوب، خاصة امام المرحلة القادمة الي احنا عم نحياها، الاجنبي بده يستثمر على الاقل ان يأخذ قرار من مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: للاسف انه فيه خطأ عم يكرره رئيس اللجنة، رد في المداخلتين انه مجلس الاعيان حذف كلمة الاجنبي، الواقع ان الحذف اجراه مجلس النواب في باب التعريفات، التعريف اذا ترجع كانت اسمها الاستثمارات الاجنبية اصبحت المستثمر العربي وغير العربي، تخفيفاً لكلمة الاجنبية، يعني تفادي كل القانون هذه الكلمة.

الان اذا امر المجلس الكريم ان ننظر في الصفحة (٣) الى العامود الثاني حتى المجلس قبل ان يأخذ قراره صراحة استوعب هذه المادة، الان في العامود الثاني في الفقرة (أ) بقيت كما هي لم تتغير فقرة (أ) وافق عليها مجلس الاعيان كما جاءت من النواب اللي بتقول: يجوز لأي مستثمر عربي الاستثمار في المملكة.

وسمي انواع الاستثمارات، هذه (أ) ابقاها مجلس الاعيان كما هي.

فقرة (ب):

يعامل المستثمر العربي في اي من المشاريع المنصوص عليها معاملة المستثمر الاردني.

هذه ابقاها مجلس الاعيان كما كانت، ولكن غيرها وجعلها (ج) الان نقلب الصفحة لنقرأ (ج) وهي موضع هذا الجدل، فقط (ج) انا كلامي الان محصور في (ج) على الصفحة (٤) ماذا تقول:

لا يجوز للمستثمر غير العربي الاستثمار في اي المشاريع المنصوص عليها في الفقرة (أ) الا بناء على تنسيب الوزير وبقرار من مجلس الوزراء.

لا يجوز الا بهاتين الشرطين تنسيب وقرار، شو عدلها الاعيان؟

نرجع على الصفحة السابقة صفحة (٣) وللأسف ان الطباعة هي اللي بتخلي المجلس مش كثير يتابع فنية هذه، لو كانت (ب) طبع على الصفحة التالية ما بين فرق على الاطلاق.

لا يجوز الاستثمار الا بتنسيب وموافقة.

فمجلس الاعيان مجلس الاعيان:

يسمح للمستثمر غير العربي بالاستثمار في اي المشاريع بقرار مجلس الوزراء بتنسيب من الوزير.

اذن فقط اللغة الايجاب او النفي، ولكن الحقيقة وهذا اللي اجاب عليه الاخ حسين، حقيقة ان الاساس هو نقل (ب) لتصبح (ج) يعني التسهيلات او الاعفاءات التي سيمنحها مجلس الوزراء لذلك المستثمر المخصص بدها تنسج عن الاردني كما عن العربي كما عن الاجنبي هذا هو بيت القصيد في التعديل الي

اجراه مجلس الاعيان.

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة انا اعتقد ان نص مجلس النواب اكثر دقة وحرصاً من نص مجلس الاعيان، ذلك ان مجلس النواب يقول:

لا يجوز

في الاساس اي المنع كما تفضل معادة رئيس اللجنة قبل قليل، بيتنا مجلس الاعيان يرى ان البدء في الاباحة والسماح الا اذا، باعتقادي ان نص مجلس النواب ادق واعمق وانا مع نصه وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

اولاً: لم يرد في قرار مجلس النواب كلمة اجنبي، وهذا الذي يعني اود ان يكون واضحاً امام معالي الوزير، وبالتالي كان مجلس الاعيان تجاوز النص الي اعتمده مجلس النواب.

ثانياً: حول انسجام المجلس مع قراراته، الاصل في الموضوع المباح الي يجوز الاصل هذا ان يأتي في باب الايجاب، والذي لا يجوز هو الاستثناء، فهذه الامور بالنسبة للمستثمر الاجنبي لا يجوز وبالتالي يجب ان تأتي في باب

السلب وهو لا يجوز والقيد.
اما نتكلم عنه في الصرافة فالاصل ان الاعمال هي التي يجب ان يقوم فيها، فالاصل فيها الجواز والمنع هو الاستثناء، هنا الاصل فيها المنع، والسماح هو الاستثناء، ذلك المجلس منسجم مع التي حكاه معالي الوزير، حقيقة هو العودة الى القرار السابق الي اصر المجلس عليه اصلا قيد مجلس الوزراء هذا، ات في توجهه الاقلية من المجلس، ما كان يروا هذا التوجه.
ولذلك مع الاصرار على قرار مجلس النواب وشكراً.
معالي رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني.
السيد عيسى الريموني: شكراً معالي الرئيس.
انا ارى ان بعض الاخوة يتخوفون من كلمة استثمار اجنبي، ولكن لم يقرأ الاخوة ان الصحافة الاردنية تمتلئ يوميا بالاعلانات للهجرة الى كندا واستراليا لاستقطاب اصحاب المال والعقول للاستثمار هناك، وهل هذه الدول اغلقت ابواب الاستثمار امام المال؟ وهل هذه الدول متأخرة؟ ام متقدمة؟
اما اذا كانت الغاية او التخوف من وجود الاستثمار هي الهيمنة، فلا اعتقد ان للاستثمار هيمنة اذا كان في المجتمعات قادة، وقادة فكر ومخططين قادرين ان يرسموا مستقبل الوطن، ولهذا اجد ان التشديد على عدم السماح للمستثمر الاجنبي لا يشجع على تطور ونمو الاقتصاد الاردني، انا لا اشجع في بيع الوطن.

وامل ان لا يفهمي كثير من الاخوة بذلك، ولكن اشجع الاستثمار السهل والمراقب، ولماذا لم نسمح للمستثمر ما دام هناك فيه قرارات لمجلس الوزراء او تنسيب من الوزير.
اما اذا حريصين حرص اكثر من السلطة التنفيذية اعتقد انه هناك فيه اجحاف، كلمة لا يجوز هي اغلاق باب، اما كلمة يسمح هي تسهيل واعطاء فرصة وفيها نوع من المرونة.
فانا ارى ان مجلس الاعيان كان اصوب واسهل في تقديره لكلمة استثمار لغير عربي، وامل من الاخوة ان لا يتخوفوا ولا يأخذ من العند من هو الاقوى ومن هو المرجع، فكلمة يسمح اخف على الذهن من سماع لا يجوز، وشكراً.
اصوات: نثني على ذلك.
معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ رئيس اللجنة.
السيد رئيس اللجنة: حقيقة انا اللي بعرفه يعني مش قضية انه مين احرص ولكننا نتحاور كفريق واحد في هذا المجلس، نوابا وحكومة ونجتهد في المصلحة العامة، لكن المعروف انه اكثر بلاد العالم انفتاحاً ومنها كندا والولايات المتحدة وبريطانيا حرصاً على سيادتها، وهي المفروض ما تخاف على سيادتها، لانها بالغة من تأكيد السيادة والا تخاف منه، ومع ذلك فيه تنظيم للمستثمر الذي يستثمر في هذه البلاد، من باب اولي حرصاً منا على سيادتنا في مرحلة الانفتاح القادم ان نضع قيد ليس قيداً حق، يعني لو كان الرأي لي لكان الامر بخلاف ذلك.

الواقع القيد البسيط الي وضع، انه احنا فرقنا وقتنا الي بده يأتي يستثمر اهلاً وسهلاً بتسيباً من الوزير وقرار مجلس الوزراء.
ولذلك انا شايف ان الموضوع من الوضوح الكافي، ولذلك التمس من المجلس الكريم التصويت عليه.
اصوات: نثني على ذلك.
معالي رئيس المجلس: هناك تثنية وعندي مسجل عدد كبير من الاخوان يريدون ان يتحدثوا، معالي ذوقان الهنداوي.
معالي نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس اية قانون او مشروع قانون عندما يبحث في السلطة التشريعية لابد من ان نرجع الى موجبات وحثيات وضع هذا المشروع، مشروع القانون الذي امامنا، الغاية منه هو تشجيع الاستثمارات غير الاردنية، لانه الاستثمار الاردني موجود في قانون تشجيع الاستثمار، اذن هذه المادة التي نبحث فيها هي اهم مادة في القانون، لان المواد الاخرى كلها مواد اجرائية تنظيمية لكن هذه المادة هي التي نحمس الغرض الرئيسي من القانون في تشجيع الاستثمار غير الاردني، هذه المادة لو قرأناها وهناك فرق جوهري بين تعديل الاعيان ليس هو فرق شكلي خاصة في كلمة اجنبي، هو فرق جوهري يستحق بالفعل ان نمنع النظر به وان نقرر بشأنه ما نعتقد انه يحقق غرض القانون او مشروع القانون، اذا قرأنا هذه المادة نجد انها تسلسلت كما يلي:
سواء كان في مشروع القانون المقدم من الحكومة او في تعديل النواب، ثم تأتي الى تعديل الاعيان ولتأخذ قرار مجلس النواب، سلسل المستثمر بالشكل التالي (أ).
اولاً: مجالات الاستثمار:
التي يجوز للمستثمر العربي ان يستثمر بها وهي كذا صناعة الى اخرى.
وهذه المادة ركزت على المستثمر العربي بانه يجوز له ان يستثمر في مجالات معينة.
جاءت (ب) وقالت على انه المستثمر العربي، اذا استثمر في هذه يعامل معاملة المستثمر الاردني.
ثم جاءت الفقرة (ج) التي هي اعطت الحق للمستثمر غير العربي بتسيب من الوزير، سواء استعملنا كلمة لا يجوز او يجوز انا اعتقادي انه المعنى مش كثير يفرق، والمهم انه بدأ بالنهاية تنسيب من الوزير وموافقة مجلس الوزراء لكن النقطة المهمة هي (ب) يعامل المستثمر العربي الي الاعيان اقترحوا ان تكون (ج) مش مهم ترقيمها ووجودها مكان وجودها في الفقرة لكن مجلس الاعيان ادخل تعديل مهم جداً، لما قال انه قرر المجلس شطب كلمة الاجنبي، وانا لا اعتقد بان مجلس الاعيان من ناحية شكلية الان مش من ناحية موضوعية الان، لا اعتقد انه اخطأ عندما شطب كلمة الاجنبي، مجلس الاعيان يوضع اما مشروع القانون الذي يأتي من الحكومة وقرار مجلس النواب هو في الترويسة قال:
الفقرة (ب) من مشروع القانون، فهو اقترح ان تحذف كلمة الاجنبي من مشروع القانون المادة كما وردت في مشروع القانون:

فمجلس النواب يده يمحذف كلمة الاجنبي وقال يعامل المستثمر في اي من المشاريع المنصوص عليها كذا اذا وافق عليها مجلس الوزراء الى اخره معاملة المستثمر الاردني.

هذا هو بيت القصيد الذي يجب ان يكون موضوع التفكير، هل نوافق على انه المستثمر اذا كان مستثمراً عربياً هو يحكم المادة فقرة (أ) رأساً يأخذ الاستثمار، اذا كان مستثمر غير عربي يجب ان يأخذ موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير، الان في كليهما مجلس الاعيان لما حذف كلمة الاجنبي من (ب) واخرها الى (ج) قال في كليهما (أ) و (ب) المستثمر العربي اية مستثمر، سواء كان مستثمر عربي اذا مستثمر عربي يحكم فقرة (أ)، المستثمر الغير عربي يحكم فقرة (ب) الي بدوها نصير (ب) يعني بموافقة مجلس الوزراء والتنسيب، اذا اقر له الترخيص بالاستثمار، يرى مجلس الاعيان بان هذا المستثمر يجب ان يعامل معاملة المستثمر الاردني في اعطاءه التسهيلات فانا اعتقادي على انه اهمية الموضوع ليس يحق او لا يجوز، هذه بالنهاية بدوها قرار مجلس الوزراء وتنسيب الوزير، هل الهم هل نوافق على انه فيما لو اخذ الرخصة، هل يعامل هذا المستثمر معاملة المستثمر الاردني اي مستثمر؟

انا اعتقد انه القانون اذا رجعنا الى غايته والا لا يضح فيه فائدة من كل القانون، القانون اذا رجعنا لغايته وهو الترخيص لتشجيع الاستثمار اعتقد ان تعديل الاعيان في محله، لانه اذا انت سمحت لنفس العربي ان يستثمر في مجالات معينة، انت لا تسمح لغير العربي ان

يستثمر في هذه المجالات الا اذا اخذ موافقة مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير.

اذن لكي نشجع الاستثمار وهذه فقرة (ج) هي المهمة في كل الموضوع، لتشجيع الاستثمار اذا لم يحصل على امتيازات وعلى التسهيلات، شو الفائدة من كل اعطاء رخصة الاستثمار؟

واذا ما اعطي هذه التسهيلات اللي اتاحت للمستثمر الاردني عندئذ لا يشجع الاستثمار.

ان نتكلم عن فلسفة القانون، ثم عن فلسفة مشروع القانون، ثم نحاول ان نؤيد هذا القانون بتعديل بعض مواده، بشكل لا يحد الغاية من وجود هذا مشروع القانون، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ فخري قعوار.

السيد فخري قعوار: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة اود ان ابين اختلافي مع معالي نائب رئيس الوزراء ومع معالي وزير الصناعة والتجارة فيما ذهبوا اليه، والحقيقة ان اصرار الحكومة على فتح باب الاستثمار الاجنبي او غير العربي يوسحي وكأن المستثمرين الاجانب يتزاحمون على ابوابنا وان مجلس النواب فقط هو الذي يعيق دخول هذه الاستثمارات اليها.

في الحقيقة وفي تقديري ان هذا المجلس ليس ضد دخول الاستثمار الاجنبي اذا لم يس سبادتنا الوطنية، نحن لا نمانع في الاستثمار غير

العربي، لكن بصراحة نقول:

انما نخشى ان يدخل العدو الصهيوني الى بلدنا والى اسواقنا عبر مدخل قانوني، وهذا المدخل القانوني هو هذا القانون الذي نتحدث عنه، وهذا القانون سبق ان قلنا فيه هذا الكلام عندما اقر من هذا المجلس، وبالتالي اود ان اشير الى هذه النقطة وانا اؤكد عليها وان ابين هذا التخوف.

واشير في النهاية الى انني كنت اود ايضا ان اؤكد على ما قاله بعض الاخوة سبقوني الى قول، وبالتالي اختصر الكلام في تأييد قرار اللجنة القانونية وهو الاصرار على قرار مجلس النواب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اللجنة تنسب للمجلس الكريم الاصرار على قرار المجلس الاصل، هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟ تعد الاصوات.

السيد الامين العام: ٢٩ من ٥٣

معالي رئيس المجلس: ٢٩ من ٥٣ وموافقة على قرار اللجنة.

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ٩

أ - يجب على اي شخص اجنبي يسمح له بالاستثمار في اي مشروع في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس

ب - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس

ج - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب شراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي باي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة وذلك وفق تعليمات البنك المركزي.

قرار مجلس النواب

المادة ٦

أ - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس

ب - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس

ج - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب شراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي باي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة وذلك وفق تعليمات البنك المركزي.

قرار مجلس النواب

المادة ٦

أ - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس

ب - يجب على اي مستثمر في المملكة وفق احكام هذا القانون ان يحول الى المملكة بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة رأس

ج - على الرغم مما ورد في الفقرة (أ) من هذه المادة يسمح للرعايا العرب شراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالي باي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية ويحق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة وذلك وفق تعليمات البنك المركزي.

قرار مجلس النواب

المادة ٦

هكذا من الأشغال

للعرايا العرب بشراء الاوراق المالية المدرجة لدى سوق عمان المالية باي عملة قابلة للتحويل او بالعملة الاردنية وثيق لهم بيع تلك الاوراق المالية وتحويل قيمتها عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة على ان لا تتجاوز الملكية غير الاردنية في اي شركة مساهمة عامة ٤٩٪ من اسهمها.

قرار مجلس الاعيان

المادة (٩) بالمشروع (٦) بعد اعادة الترقيم:

الفقرة (ب) قرر المجلس اضافة العبارة التوضيحية التالية لها بعد عبارة (شركة مالية مرخصة) الواردة فيها.

العبارة: (اذا جرى تحويل قيمتها اصلا بعملة قابلة للتحويل).

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على تنسيب اللجنة؟ موافقة

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقره مجلس الاعيان

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١٠ - يجوز تحويل او نقل الاسهم او الحصص في اي شركة في المملكة من شخص اردني لأي شخص اجنبي وفق احكام هذا القانون على ان يتم تحويل قيمة الاسهم او الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان

التحويل قد تم بين شخصين اجنيين يقيمان خارج المملكة.

قرار مجلس النواب

المادة (٧) يجوز تحويل او نقل الاسهم او الحصص في اي شركة في المملكة من شخص اردني الى اي مستثمر وفق احكام هذا القانون على ان يتم تحويل قيمة الاسهم او الحصص بالعملة الاجنبية القابلة للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة الا اذا كان التحويل قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة.

قرار مجلس الاعيان

المادة (١٠) بالمشروع (٧) بعد اعادة الترقيم:

تصحیح عجز المادة الذي يبدأ من (الا اذا كان التحويل قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة) لتصبح على الشكل التالي: (الا اذا كان نقل او تحويل الملكية قد تم بين مستثمرين يقيمان خارج المملكة).

قرار اللجنة القانونية

موافقة كما اقره مجلس الاعيان

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: الاصل كان يتكلم عن تحويل الملكية، تعديل مجلس الاعيان انصرف الى نقل او تحويل، ما الفرق بين النقل والتحويل حتى قبلنا ذلك؟ يعني اصل المادة كان الا اذا كانت التحويل، شوفنا الا اذا كان النقل او تحويل، مع انه لغة غلط.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: سيدي الرئيس واضح انه الان اما نوافق او نختلف مهمتنا والواقع ايضا ليست مهمتنا انه ندخل قوانين اخرى تعالج موضوع التحويل في هذا القانون، الخشية التي بذهن الزميل حول تحويل النقد الاجنبي والملاك تنظمها قوانين اخرى وقوانين سليمة وفي مكانها ومعالجة في مكانها، ولا يعالجها قانون تنظيم الاستثمارات الاجنبية مش تحويل العملات الاجنبية التي له قانون اخر، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: سيدي لا الفرق مش لغوي ابداً يعني كما قال الاخ رئيس اللجنة المادة هذه سيدي تتحدث عن انه يجوز للمستثمر غير الاردني ان يتعامل بالاوراق المالية الاردنية يشتريها ويبيعها، فهو يجوز له ان يشتريها بعملة اجنبية قابلة للتحويل، كما يحق له ان يشتريها بالعملة الاردنية، في الحالتين، ولكن حين يريد ان يحول اثمانها بعد بيعها الى الخارج فلا يحق له ذلك الا اذا كانت اصلا مشتراه بعملة اجنبية قابلة للتحويل، اما اذا اشترت اصلا بعملة اردنية فلا يجوز له ان يصرف العملة الاردنية المحلية ويضعها الى الخارج على شكل عملة صعبة.

خليتي اوضح مرة ثانية، يقول: مع مراعاة قانوني البنوك وتعليمات البنك المركزي.

السيد رئيس اللجنة: توضيح

السيد عبدالرؤوف الروابدة: لا ما هو توضيح، قبل شوية اذا سمحتم، يدفع ويسلم شطبنا يدفع، ما الفرق بين النقل او التحويل؟ الشرع لا يلغولما نضع كلمة جديدة، هو يهدف منها تعريفاً محدداً. ما الفرق بين النقل والتحويل؟

السيد رئيس اللجنة: حقيقة ما عندي جواب على تساؤل الاستاذ عبدالرؤوف لكن حقيقة خشينا انه يكون وجهة نظرهم انه فيه فارق لغوي فليكن وارد ما عملنا منها قضية ان نختلف عليها، لانه اذا المقصود التوضيح فليكن.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكراً سيدي الرئيس.

يا سيدي هنا يعني اللي نخشاه موجود في هذه المادة، احنا كلنا نخشى من المستثمر ان يسهم، ولكن احنا الان فسحنا المجال للمستثمر ان يهرب رأسماله، ومن ثم يتم البيع والشراء خارج الوطن بما فيه الاردني، حتى اذا الاردني رأى بيع حصة له من استثمار الى اجنبي، هنا نقر ان يتم ذلك خارج الوطن، وبالتالي ذهب رأس المال، فما بالك اذا كان المستثمر مع مستثمر اجنبي؟

انا اري انه على ان يتم ضمن، يعني القابل للتحويل عن طريق بنك او شركة مالية مرخصة في الاردن وليس خارج الاردن.

هكذا من الأشغال

السيد رئيس اللجنة: سيدي (سبعة).
معالي وزير الصناعة والتجارة: آسف.

السيد رئيس اللجنة: الواقع اذا بذكركم
نعيد قراءتها، الواقع نرجع ونقول دكتور
عبدالله للتوضيح مثل لاختلاف الحكم، ما
اختلفوا عن الاحكام.

معالي رئيس المجلس: موافقة على قرار
اللجنة القانونية وهو اقرار ما جاء بالتعديل؟
موافقة.

السيد رئيس اللجنة:

المادة كما وردت في المشروع

المادة ١١ - يسمح بتحويل او اخراج
اي رأسمال او ارباح او فوائد تعود لاي شخص
اجنبي ناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه
او باقامته في المملكة بموجب هذا القانون الى
خارجها.

قرار مجلس النواب

المادة ٨ - يسمح بتحويل او اخراج اي
رأسمال او ارباح تعود لأي مستثمر بأي عملة
ناتجة عن مشروع سمح له بالاستثمار فيه او
باقامته في المملكة بموجب هذا القانون الى
خارجها.

قرار مجلس الاعيان

المادة ١١ - بالمشروع (٨) بعد اعادة
الترقيم.

قرر المجلس توضيح مفهومها عن طريق
تقديم وتأخير عباراتها ازالة لليسن بالعنى على
الشكل التالي:

(يسمح لأي مستثمر ان يحول الى الخارج
وبأي عملة رأسماله وارباحه الناتجة عن مشروع
سمح له بالاستثمار فيه او بانشائه في المملكة
بموجب هذا القانون).

معالي رئيس المجلس: القانون بمجمله
وتعديلاته؟
موافقة.

شكراً رئيس اللجنة القانونية، اذن نأخذ
ربع ساعة استراحة للصلاة ونعود بعد ذلك
لاستئناف الجلسة.

«رفعت الجلسة للصلاة»

استئناف الجلسة

معالي رئيس المجلس: ونستأنف
الجلسة، السيد مساعد الامين العام.

السيد مساعد الامين العام:

٢ - قرار اللجنة الادارية رقم ٩٨، تاريخ
١٩٩٢/٣/١٥ والمتضمن بعض
الاقتراحات برغبة وبعض الشكاوى.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مقرر
اللجنة الادارية.

السيد نادر الظهيرات - مقرر اللجنة
الادارية: بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

الجلسة الحالية للهيئة الادارية، الواقع
اننا عقدت قبل اتخاذ المجلس بقرارها الاخير
على اعتبار ان تحول كل الشكاوي الى الحكومة،
الشكاوي هنا محولة للوزراء المختصين، استبيح

الزملاء عذراً ان نتفق سوية ان تحول سلفاً الى
الحكومة، واقترح ايضاً ما دام تحول للحكومة،
لا داعي لقراءتها.

معالي رئيس المجلس: تفضل ببدأ ببدأ.

السيد المقرر: اجتمعت اللجنة الادارية
لمجلس النواب بتصاها القانوني بتاريخ
١٩٩٢/٣/١٥ برئاسة سعادة السيد داود قوجق
رئيس اللجنة وحضور مقررها سعادة السيد نادر
الظهيرات واصحاب السعادة السادة الاعضاء:
كامل العمري، عبد الرحيم المكور، وتغيب
بمعذرة سعادة السيد عبد الله الزريقات، وتغيب
بدون معذرة سعادة السيد فيصل الجازي.

ونظرت اللجنة بالاقتراحات برغبة
والشكاوى الحالية اليها من رئاسة المجلس
وقررت ما يلي:

١ - الاقتراح برغبة رقم (٢٩) تاريخ
١٩٩٢/٢/٢٢، المقدم من معالي النائب
السيد عبدالسلام فريجات بشأن استثناء
اصحاب الاراضي الغيرة في لواء عجلون
من قرار التنظيم الصادر عن معالي وزير
الشؤون البلدية والذي بموجبه اعتبر
اراضيهم مناطق تنظيمية ولا تجوز القسمة
فيها باقل من عشرة دونمات.
(تري اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد
عويدي.

الدكتور احمد العبادي: حقيقة النقطة
هذه في منتهى الامة، وهذه المشكلة لا

يعاني منها اهل عجلون فحسب بل ايضاً
تعاني منها كثير من مناطق المملكة واحداها
المنطقة الانتخابية التي اتشرف بتمثيلها،
خاصة في عمليات الافراز وعمليات حصر
الارث وعمليات الوراثة، حقيقة مشكلة
افراز الارض ومشكلة المساحة التي يتم
فرزها والمساحة التي يتم تنظيمها، هي
مشكلة مستعصية تتمنى على معالي وزير
البلديات وهو رجل خبير في هذه
الاعمال، وعنده القدرة على امكانية
علاجها ان تتم معالجتها لانها ايضاً انا
شخصياً اعاني منها، وكل الناس الذين من
حولي يعانون منها، نسأل الله ان يحل،
شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، تحول
حسب قرار اللجنة، تفضل.

السيد المقرر:

٢ - الاقتراح برغبة رقم (٣٣) تاريخ
١٩٩٢/٣/١٥، مقدم من سعادة النائب
السيد احمد الكفاوين، بشأن اصال مياه
الشرب الى ثلاثة تجمعات سكنية هي
البواب، كمنة، عكبر.
(تري اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة

السيد المقرر:

٣ - الاقتراح برغبة رقم (٣٤) تاريخ
١٩٩٢/٣/١٥، مقدم من سعادة النائب

السيد محمد الدردور بشأن صيانة الطريق
البديل (التحويل) الواصلة بين مثلث
الأزرق والصفراوي.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.

السيد المقرر:

٤ - الاقتراح برغبة رقم (٣٥) تاريخ
١٩٩٢/٣/١، مقدم من سعادة النائب السيد
محمد الدردور، بشأن مراقبة الشاحنات المحملة
بالاغنام المستوردة والمارة عبر الاردن الى الدول
العربية المجاورة.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالته
للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.

السيد المقرر:

٥ - الاقتراح برغبة رقم (٣٦) تاريخ
١٩٩٢/٣/١، مقدم من سعادة النائب السيد
محمد الدردور بشأن التوقف عن تصدير الخضار
خلال شهر رمضان المبارك.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

انتهى رمضان

معالي رئيس المجلس: الاستاذ علي
الفقيه.

الدكتور علي الفقيه: ارى حفظ هذه
الرغبة لانه انتهى دورها، لانها في حكم التتهبي

تحصيل حاصل.

السيد المقرر: يا سيدي لرمضان مقبل.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ محمد
الحاج.

الدكتور محمد الحاج: ارى ان الحكومة
طبقت ذلك، وبالتالي لاداعي لتحويلها.

السيد المقرر:

٦ - الاقتراح برغبة رقم (٣٧) تاريخ
١٩٩٢/٣/١، مقدم من سعادة النائب
السيد محمد الدردور، بشأن فتح مخير
للاسان في مركز صحي الرمثا وفتح
مركزين صحيين آخرين في مدينة الرمثا.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.

السيد المقرر:

٧ - الاقتراح برغبة رقم (٣٨) تاريخ
١٩٩٢/٣/١، مقدم من سعادة النائب
السيد احمد الكفاوين، بشأن انشاء كلية
للتمرريض في جامعة مؤتة.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الدكتور
الخصاونة.

الدكتور يوسف الخصاونة: بسم الله
الرحمن الرحيم.

اعتقد ان طلب انشاء كلية للتمرريض في

من التطبيق للمتدربين او المتحقين في كلية
التمرريض في مستشفيات الحكومة القرية من
الجامعة؟

معالي رئيس المجلس: ما في ما يمنع، على
كل حال تحول للتأكيد على ذلك.

السيد المقرر:

٨ - الاقتراح برغبة رقم (٣٩) تاريخ
١٩٩٢/٣/١، مقدم من معالي النائب
السيد عبدالكريم الدغمي بشأن فتح
وتعميد الطريق الزراعي الواصل من
حوض حمد في غريسا/الزرقاء وربطه مع
الطريق المعبد الواصل الى حي ابو الظهور
في قرية الزنية/المفرق.
(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.

السيد المقرر:

٩ - الشكوى رقم (٢٠٧) تاريخ
١٩٩٢/١/٣٠، المقدم للمجلس من
سكان قرية ام حماد عنهم الحاج محمد
الناصر والتي تقع ضمن حدود المجلس
القروي للطول بخصوص افتقار قريتهم
الى الخدمات الاساسية من كهرباء ومياه
وطرق، يطالب سكان هذه القرية
مساعدتهم والعمل على توفير تلك
الخدمات.

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها
للحكومة).

جامعة مؤتة في هذا الظرف بالذات غير واقعي،
لان كلية التمرريض يجب ان تكون ملحقة
بمستشفى يطبق فيه المرضى والمرضات
اعمالهم، هي ليست كلية نظرية مثلاً زي كلية
العربي والاقتصاد وغيرها، هي كلية عملية
تحتاج الى مستشفى ترتبط به، فهل يوجد
المستشفى الذي يتحمل كلية تمرريض بجانبه؟
الواقع مفيش في موقع مؤتة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،
الاستاذ عبدالله زريقات.

السيد عبدالله زريقات: شكراً معالي
الرئيس.

بالنسبة لاقتراح الزميل حول انشاء كلية
تمرريض في جامعة مؤتة، اعتقد انه اقتراح
تقدمت فيه بالدورة الماضية ونال الموافقة،
واعتقد ان الحكومة تبنت الطلب وفي دراسة
حول الموضوع.

معالي رئيس المجلس: الاستاذ مطير
البيستنجي.

السيد مطير البيستنجي: لو سمحت ايضاً
ما ذكر الزميل الدكتور، سيقام مستشفى او يقام
الان حالياً مستشفى الكرك الجديد بالقرب من
مبنى الجامعة وفي تقديري ان هذا سيؤدي الى
الغرض المطلوب كما ذكر الدكتور.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ذيب
انيس.

السيد ذيب انيس: شكراً معالي الرئيس.
هل هناك فيه أنظمة وزارة الصحة ما يمنع

معالي رئيس المجلس: استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: انا لن اتكلم عن مضمون هذه الشكوى، صحيح ان من حق كل مواطن ان يتقدم بشكوى الى مجلس النواب، ولكن المادة (١١٣) حددت ان يوقع مقدم او مقدموا الطلب هذا الطلب، حتى لا تصبح طريقته من طرق الدعاية لبعض الاشخاص في قري بعينها ان يتكلموا باسم قراهم، من قال ان اهل هذه القرية يوافقون هذا الشخص؟

وليس شرطاً ان يكون هذا الموضوع، انا اعتقد لكل قرية مسؤول اما ان يكون مختارها، ممثلها، او رئيس مجلسها القروي، او رئيس مجلسها البلدي، هو صاحب الحق في الكلام باسمها، اما ان يصبح لمن حق اي شخص ان يقول فلان انا عن الفئة القلانية من الشعب، النظام الداخلي سيدي الرئيس في المادة (١١٣) كان واضحاً، من يشكي يوقع، فان تعددوا يوقع جميع المشتكين.

امل ان يطبق هذا على كل الشكاوى، وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة الادارية.

السيد داود قسوجق رئيس اللجنة الادارية: المادة (١١٢) اعطى الحق لكل اردني ان يرفع الى المجلس الشكوى فيما ينوبه من امور شخصية وان رفع البيانات فيها له صلة بالشؤون العامة.

فهنا له صلة بالشؤون العامة، ويجوز لاي مواطن ان يتقدم بتحسين قريته او غيره، لانه في الامور العامة، والشكاوي التي ترد عادة تكون تحمل عدة توافيق، اسماء وعدة توافيق، واحياناً اسم وتوقيع، وحتى لو كان اسماً واحداً، فحسب المادة (١١٢) يجوز ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس ارجو من الرئاسة الجليلة اولا الحزم بالنسبة لبعض الاخوة الذين يقاطعون اخوانهم النواب اثناء الحديث، والمخاطبة عادة لمعالي الرئيس، فلا يليق بنا كنواب نثقل الشعب ان نتعامل بهذا الاسلوب، نقاطع بعضنا البعض اثناء الحديث، وهذه فجيعة لهذا الشعب.

ثانياً: الموضوع المطروح انه يشترط ان يتقدم بعض المواطنين بالشكوى خشية ان تكون دعاية انتخابية للنائب مثلاً، النائب لسان حال الشعب سواء كان قدم المواطنون شكوى او لم يقدموا، فمن حق اي نائب ان يقدم عن الشعب الذي يمثله، ولو كان من محافظة العاصمة ان يقدم عن اخوانه في العقبة، في الرمثا، في الشريعة، في اي مكان، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اللجنة تنسب الموافقة بتحويله؟ موافقة.

استاذ ابوعصام

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي انا

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١١ - الشكوى رقم (٢١٩) تاريخ ١٩٩٢/١/٣٠ المقدمة للمجلس من اهالي قرية جبة وام عمران/لواء جرش عنهم ابراهيم حسين ارشيد، بشأن مطالبهم باتمام وتعميد طريق الرميض - ام عمران جبة.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٢ - الشكوى رقم (٢٤٨) تاريخ ١٩٩٢/٢/١٥، المقدم للمجلس من ابناء شهداء القوات المسلحة الاردنية عنهم نايف محمد قاسم بخصوص المشاكل التي يعانون منها مثل تدني الرواتب التقاعدية لاسر الشهداء، وادعاء ديوان الخدمة المدنية بان اولوية التعيين لابناء الشهداء رغم انها غير موجودة، وايضا اسر الشهداء محرومة من الاسكان العسكري، يطالب ابناء اسر شهداء القوات المسلحة الاردنية بالاهتمام الفعلي بهم والعمل على اقرار يوم في السنة باسم «يوم الشهيد».

لم اتحدث بالموضوع الذي تكلم به الشيخ عبدالمنعم، ثم من للشيخ اني اعترض على حق النائب في ان يطلب ما يشاء؟

هذا فهم خاطيء لموضوع محدد تحدث به، انا اتكلم عن مواطن، لو جاءنا طبيب وقال انا اتحدث نيابة عن الاطباء وهذه شكوى هل ادرسها؟

لو جاءني امام مسجد وقال انا اتكلم باسم الائمة، هل ادرسها انها مطالب الائمة ام مطلب شخصي؟

النظام كان واضحاً، قال من حق كل انسان ان يقدم شكوى، ولكن يوقع المشتكون حتى نعرفهم وحتى يتحملوا مسؤولية شكواهم، فلا يصح من حق اي فرد ان يرفع بالحديث باسم الشعب، اما النائب فحقه مطلق، لانه مثل لكل الامة، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، القضية واضحة كما ذكر رئيس اللجنة، هناك اسم واضح ومجموعة توافيق وعن منطقة محددة، ومن حقهم ان يقدموا ما قدموا، ولهذا تحول تنسب اللجنة.

السيد المقرر:

١٠ - الشكوى رقم (٢٠٩) تاريخ ١٩٩٢/١/٣٠، المقدمة للمجلس من عدة توافيق عنهم طه الشمالية، بشأن حوض عكبر رقم (١٨) السابع للشهادية/الكرك يطالب اهالي المنطقة بالعمل على ايصال الماء لهم من خزان مؤتة.

هكذا من الله على

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: الحقيقة مع احترامي لهذا المواطن الذي قدم هذه الشكوى، ارى في هذه الشكوى غمراً في القوات المسلحة، كأنها تقلل من شأن الشهداء والاهتمام بهم، علماً أن في القوات المسلحة قوانين وانظمة ترعى أبناء الشهداء بشكل متميز، وباعتقادي ان الامر لا يحتاج الى مثل هذا العرض، لان الراتب التقاعدي لأبناء الشهداء يكفي لحاجتهم وهم الاولوية في التعيين وكذلك أبناءهم يدرسون على حساب القوات المسلحة وفي كل الجامعات، وخارج الجامعة الاردنية على نفقة القوات المسلحة.

لذلك ارى ان هذه الشكوى فيها تجاوزاً وباعتقادي ارى حفظ الشكوى وليس يعني تقدير الحكومة.

معالي رئيس المجلس: استاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس اللجنة: الواقع لا يستطيع ان اقول بان جميع أبناء الشهداء يتمتعون بما قاله سماحة الشيخ، لكن يمكن ان عدد كبير منهم يتمتعون بهذا الحق، الا ان الذين وقعوا لاشك ان لديهم قضية معينة وخاصة فيما يتعلق بالاولوية التعيين، والاستفادة من الاسكان، وبالتالي حتى نحكم بهذا الحكم لا بد من وجود دراسة لدى قيادة القوات المسلحة ليكون الامر واضحاً،

فالتحويل لا يضر بالمصلحة بل يساعد على ذلك وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة اثني على ما تفضل به سماحة الاخ الدكتور علي الفقير ويبدو ان خلفيتي وخلفيته العسكرية بمعرفه الاشياء هذه عن كتب وعن تجربة، تبين ان هذه الشكوى فيه غمز بالقوات المسلحة هذه الشكوى يا سيدي غير صحيحة، انا عندي طلاب في الجامعة من أبناء الشهداء، يجدون منتهى الاهتمام والرعاية، واعرف ايضا ان القيادة العامة للقوات المسلحة وجميع اجهزة القوات المسلحة تقدم للشهداء كل الامكانيات وكل الرعاية وكل الحفاظ، وقد تكون هنالك بعض الحالات النادرة، والنادر لا يقاس عليه، واعرف ايضا ان ابواب القوات المسلحة مشرعة لأي شكوى من اسر الشهداء وهنالك ايضا مساعدات تقدم في الاعياد والمناسبات الوطنية والقومية لاسر الشهداء تأتيهم الى بيوتهم، وباعتقادي ان هذه الشكوى الى حد كبير لنقل انها اكثر من (٩٥ - ٩٨٪) غير صحيحة، وان كان هنالك حالات نادرة فان النادر لا يقاس عليه، وقد يكون تقصيراً من صاحب العلاقة انه لم يكلف نفسه مراجعة القوات المسلحة والقيادة فيما يمانيه من مشاكل وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: في الواقع اولوية التعيين، انا متأكد وكنت من وراء صدور قرار من مجلس الوزراء لاعطاء أبناء الشهداء وبناتهم الاولوية في التعيين، والقرار موجود في ديوان الخدمة المدنية، واذا كان هناك من مواطن ابن شهيد او بنت شهيد لم تراجع فربما يكون هذا تقصير الديوان في عدم متابعة هذه القضايا فيرجى من المواطنين (أبناء الشهداء) ان يراجعوا، ليعطوا اولوية التعيين وهذا القرار موجود في ديوان الخدمة المدنية، وباعتقادي ان كما قلت ارى حفظ الشكوى وليس تقديمها للحكومة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان الي تحذروا، الشكوى تتعلق بتدني رواتب أبناء الشهداء هذه قضية، تتعلق بالتعيين وتعلق بالاسكان، الذي يتظلموا وقدموا الشكوى لابد ان لديهم شيء، يحقق في هذا ولنا محكمة نقضي بان هذا صحيح وهذا غير صحيح، شكوى تقدم حسب الاصول ونحول للجهة المعنية، نرجو ان كان لدينا اي بيئة تحسم هذا الكلام، بان الرواتب غير متدنية نقول نحرّم هؤلاء ولا نقبل شكواهم، نرجو ان نلتزم بحدود ما هو مطروح.

نحول للحكومة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٣ - الشكوى رقم (٢٥٩) تاريخ ١٩٩٢/٣/٤، المقدمة للمجلس من المواطن فايز محمد الخراشة، بخصوص

الانتقالات المجففة التي اجراها رئيس بلدية عين الباشا بحق الموظفين من ضمنهم مقدم الشكوى الذي اتخذ المجلس قرار بتحويله من وظيفة رئيس ديوان الى مأمور حركة مع انه يوجد مأمور حركة، علماً بأنه حاصل على دبلوم الدراسات العليا من الجامعة الاردنية، يطالب المذكور بتشكيل لجنة للتحقيق بهذا الموضوع ووضع حد للتصرفات التي يمارسها رئيس البلدية بحق الموظفين والناعبة من حسابات عشائرية.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟

موافقة.

السيد المقرر:

١٤ - الشكوى رقم (٢٦٢) تاريخ ١٩٩٢/٢/٥، المقدمة للمجلس من ملتزمي قلم الخضر والفراخ لبلدية الزرقاء لعام ١٩٩٢ عنهم محمد عبدالرحمن ابو عتيبة، بخصوص التزامهم قلم الخضر لهذا العام بمبلغ زيادة على العام الماضي بحوالي (٧٠) الف دينار ونتيجة للاضرار الناتجة عن سوء الاحوال الجوية التي سادت البلاد مؤخراً والتي اثرت على المزروعات ومزارعهم مما انعكس ذلك سلباً على ملتزمي قلم الخضر. يطالب هؤلاء باعادة النظر في هذا الالتزام ومساعدتهم.

(تري اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

انا حقيقة اريد ان اقرأ الوجه الاخر للعملة، هذا الرجل اذا تضرر يريد بدل اضرار، ترى لو ربح بالقبال، هل يعطينا من ارباحه شيئاً؟

بالتاكيد لا يعطينا، اذن لماذا نحولها؟

الله هيك اعطاه، الله هيك اخذ منه سلام على المرسلين، انا ارى حفظ الشكوى وعدم تحويلها للحكومة وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ابو زنت.

السيد عبدالنعم ابو زنت: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس.

في الحقيقة هؤلاء الاخوة الشاكين هم جزء من عملية الزراعة في هذا الوطن، فالاضرار التي لحقت بالمزارعين اصابتهم منه الشيء الكثير، فمن حقهم كمواطنين ان ينظر في شكواهم نظرة تأملية عادلة، لاننا نعتبر المواطنين سواسية كأسنان المشط، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: الشيخ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: شكراً معالي الرئيس.

هذه القضية تدخلت من اجل حلها علماً في محافظة الزرقاء، بين البلدية وبين الضامن،

الحقيقة الضرر الذي لحق بهذا الضامن كبير جداً يعجز عن الوفاء به، الدفعة الاولى (٤٦) الف من مجموع الضمان ما يزيد على (٢٠٠) الف متوياً، مستعد ان يسمح ب (٤٦) الف ولا يستمر بالموضوع لان الخسارة فوق (١٠٠) الف، فيطبق على هذا ما ينطبق على اخواننا المزارعين المتضررين وزيادة، وانتمى على الحكومة انصاف هذا الرجل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، هناك قضية وشكوى ونحول؟ موافقة

السيد المقرر:

١٥ - الشكوى رقم (٢٧٢) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥، المقدمة للمجلس من عدة تواقيع عنهم المهندس عبدالله العدينات، بخصوص مطالبهم برفع الظلم والتهديد بالسجن والاهانة والمضايقات التي يتعرضون لها من قبل محافظ الطفيلة. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: موافقة؟ موافقة.

السيد المقرر:

١٦ - الشكوى رقم (٢٨٠) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥، المقدمة للمجلس من المواطنة نهاد علي مناع الزعبي، بخصوص موضوع فصلها من عملها، لقد تم تعيينها معلمة لدى مديرية تربية لواء الرمثا في مدرسة ام كلثوم الانسانية بتاريخ ١٩٩١/٨/١٨ بوظيفة قيّمة مختبر بتاريخ

(ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: استاذ جمال الحريشا وزير الدولة.

معالي وزير الدولة: يا سيدي هذا الموضوع بحث من اكثر من (سنة) مع المعنيين، وكان هنالك توجه وموافقة من الجانب السوري، وحصل اتصال بين محافظ اربد ومحافظ درعا لحل هذا الموضوع، واعتقد ان الزميل النائب محمد دردور بالصورة عنده هذه التفاصيل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد دردور.

السيد محمد دردور: كما تفضل معالي الوزير لقد تمت الاتصالات المطلوبة وكانت الموافقة من جهاتنا الاردنية بكافة اجهزتها لحل هذا الموضوع، لكن المسؤولين في سوريا اشترطوا ان يكون دخول العاملين في الزراعة، من آلات زراعية وعمال ان يكون دخولهم من الطريق الرسمي وهذا يكلفهم مبالغ كبيرة وطائلة بالاضافة الى ان المنتجات الزراعية عندما يحاولوا اخراجها من الحدود السورية، تمنع السلطات السورية افراج الجيوب واي منتجات اخرى من اراضيها، حسب قوانينهم وتعاملهم المتعارف عليه، تقدموا بطلب مؤخراً مرة اخرى قبل حوالي (ثلاثة) اسابيع او (اسبوعين) تقدموا بطلب لحل هذه المشكلة الحاجز الامني، لان هناك في فرق ما بين الحاجز الامني والسلك الشائك، فاذا وضع هذا السلك الشائك على الحاجز الامني تكون المشكلة حلت

١٢/٢/١٩٩٢ تم الغاء تعيينها بموجب كتاب مديرية التربية والتعليم للواء الرمثا لان تخصصها دبلوم هندسة كيمياوية وليس مختبرات مدرسية. تطالب مقدمة الشكوى باعادة النظر بقضية فصلها والعمل على اعادتها لمركز عملها كونها المعيلة الوحيدة لعائلة مكونة من والد طاعن في السن وضربير واخت مريضة بمرض الشلل بحاجة الى تكاليف علاج دائمة. (ترى اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

معالي رئيس المجلس: استاذ محمد دردور.

السيد محمد دردور: هذه القضية تم حلها وانتهت، ولم يبق هناك اية مشكلة.

معالي رئيس المجلس: ويؤكد على ذلك الاستاذ سليم، تحفظ؟ موافقة

السيد المقرر:

١٧ - الشكوى رقم (٢٩٤) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥ المقدمة للمجلس من عشيرة الخزاعلة بخصوص اراضيهم التي اقتطعها الحزام الامني الذي اقامته القوات المسلحة الاردنية عام ١٩٧٠ في منطقة الحوييرة الشرقية من اراضي الرمثا. لقد ضم قسم من اراضيهم الى الاراضي السورية نتيجة لبناء هذا الحزام الامني يطالبون مساعدتهم لارجاع هذه الاراضي لاهلها ليتم حرثها وزراعتها.

هذا من الأصول

بشكل نهائي ولا يبقى هناك موضوع، هذا هو حقيقة الحل الأخير والامثل والذي لا يبقى للمشكلة أية جذور، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: سيدي الرئيس فهمنا من كلام سعادة النائب ان المشكلة ما زالت قائمة، لذلك هناك مبرر لتحويل هذه الشكوى للحكومة لبحثها تفصيلاً.

معالي رئيس المجلس: اللجنة تنسب الموافقة؟
الموافقة.

السيد المقرر:

١٨ - الشكوى رقم (٢٨١) تاريخ ١٩٩٢/٣/٥، المقدمة للمجلس من المواطن حاكم عبدالله الخطيب، بخصوص طلب منح ترخيص، المذكور صاحب إحدى أقدم شركات التخليص في الأردن، في عام ١٩٨٨ تقدم بسطلب لتجديد ترخيص مزاولة الشركة لمهنة التخليص وتمت الموافقة عليها من قبل مدير الجمارك إلا أنها سرعان ما ألغيت الموافقة دون ذكر الأسباب. وبعدها تقدم بعدة طلبات إلى وزارة المالية إلا أنه يرفض طلبه في كل مرة دون سبب. عندها قدم المذكور شكواه إلى رئاسة الوزراء حيث قامت بتكليف القانونيين والمستشارين الحقوقيين فيها وكانت إرائهم بأنه صاحب حق مكتسب. بسطلب المذكور بحث.

مشكلته وعرضها على القانونيين وبيان ان كان هناك أي سبب قانوني لعدم منحه ترخيص مزاولة الشركة لمهنة التخليص. (تري اللجنة جواز النظر واحالتها للحكومة).

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها.

أمين عام مجلس الامة
صالح الزعبي واللجنة الادارية لمجلس النواب

معالي رئيس المجلس: موافقة؟
موافقة.
وبهذا نأتي الى نهاية جدول اعمالنا، السيد مساعد الامين العام.

السيد مساعد الامين العام:
٧ - جلسة خاصة لاجتماع المجلس لتدارس بعض القضايا بناء على طلب مقدم من ثمانية عشر نائباً.

معالي رئيس المجلس: بقي من الجدول ما تم تأجيله وتحويله من جلسة الامس الى هذا اليوم، وهي الجلسة الخاصة بمجلس النواب، الامر الآن جدول الاعمال انهيته وبقي هذا البند وهو الجلسة الخاصة لمجلس النواب وبحضرها النواب جميعاً، الاستاذ همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس
اقترح ان تكون الحكومة موجودة، لان

لتصويب الاوضاع ونضع الامور في مكانها الصحيح.

واقبلوا فائق الاحترام.

- ١ - سليم الزعبي
- ٢ - فخري قعوار
- ٣ - عبدالسلام فرجات
- ٤ - بسام حدادين
- ٥ - عبدالرحيم عكور
- ٦ - عبدالكريم الدغمي
- ٧ - د. علي الحوامدة
- ٨ - د. حسني الشيبان
- ٩ - د. محمد ابوعليم
- ١٠ - داود قوجق
- ١١ - د. همام سعيد
- ١٢ - د. محمد الحاج
- ١٣ - د. احمد الكوفحي
- ١٤ - ابراهيم خريسات
- ١٥ - عبدالعزيز جبر
- ١٦ - احمد الكفاوين
- ١٧ - عبدالمنعم ابوزنط
- ١٨ - د. احمد العويدي

معالي رئيس المجلس: هذا الطلب الذي قدم وسميت جلسة خاصة، وانا افهم من الجلسة الخاصة سيبحت ما ذكر بصراحة، ومالم يذكر في جلسة خاصة بالتقييم الذاتي للمجلس، فهمي لهذا الطلب هو يشمل ما ذكر من تهميش دور المجلس المتعمد كما ذكر، ومن التقييم الذاتي داخل المجلس، فالامر لكم بماذا تقدرون، تريدونها جلسة خاصة للنواب؟ ام جلسة كما ذكر بعض الاخوان ان تكون جلسة مفتوحة

هذه القضية تخص الحكومة وتخص المجلس مجتمعين، وكذلك فعلاً الصحافة والاعلام لانه قضية تهم يعني قطاع كبير من الناس.

معالي رئيس المجلس: هذا وجهة نظر، الجلسة تلي الطلب المقدم من عدد من الاخوة النواب، تلي بالامس، فقط لانعاش الذاكرة الاخ الامين العام يتلو كتاب او الطلب المقدم بهذا الشأن.
السيد مساعد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم
معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
تحية واحتراما وبعد

فانه قد لاحظ في الاونة الاخيرة ان هناك هجوماً مخططاً على دور مجلس النواب، وبالتالي على دور السلطة التشريعية في ارساء قواعد الديمقراطية، وفي ادائها لواجباتها الدستورية. اخذ الهجوم اشكالا متعددة واستخدم وسائل وادوات يمكن معها تشويه دور المجلس، وتأليف الرأي العام ضده، الامر الذي يشكل خطورة على الديمقراطية ويساعد في اتخاذ خطوات للتراجع على خيار الديمقراطي الذي ارضيناه جميعاً، ومن الامثلة التحريضية على ذلك الهجوم الظالم على السلطة التشريعية ما ينشر في الصحافة ضد مجلس النواب والنواب، وما تمارسه اجهزة الاعلام من تعميم متعمد على دور المجلس وادائه وما تمارسه بعض الاجهزة من تأليف المواطنين ضد النواب، لذلك فاننا نطلب من معاليكم الدعوة الى جلسة خاصة لمجلس النواب بالتدارس هذه القضايا وغيرها،

للجميع؟

هذا امر متروك للاخوان اعضاء المجلس الكريم، استاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد العبادي: شكراً سيدي الرئيس.

حقيقة من خلال بعض الكلمات والعبارات الواردة في طلب السادة النواب للمناقشة، نجد مثلاً هجوم ضمن مخطط عن دور المجلس، نجد استخدام ادوات الهجوم.

معالي رئيس المجلس: خيلنا استاذ احمد بس الموضوع الاول، بعدين بندخل في محتواه.

الدكتور احمد العبادي: نتحدث في الصحافة والاعلام وبالتالي انا ارى ان تكون الجلسة مفتوحة واستمراراً بوجودي مجلسي الوزراء والنواب والصحافة والنظارة، لانها قضية هامة لا تتعلق بنا كمجلس فحسب، بل تتعلق كما قالت العريضة المقدمة بالديمقراطية والمسيرة العامة وهي ليست تقييم ذاتي للمجلس وانما هي تقييم بالهجوم الموجه نحو المجلس، الذي كما قلت العريضة تشارك فيه عدة اطراف، قد تكون احياناً احد الاطراف معينة بها الحكومة او النواب او الصحافة او ما الى ذلك، لذا ارى ان تبقى الجلسة كما هي استمراراً لجلستنا هذا الصباح وهذا الظاهر كما كانت وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ ابو زنت عن الموضوع مباشرة.

السيد عبدالمنعم ابو زنت: شكراً معالي

الرئيس.

الواقع يفهم من جلسة خاصة، اي خاصة لبحث تلك المسموم والمفهوم والسموم المطروحة على المجلس الكريم، وليس من العدالة ان يغيب المتهم ويفرد المتهم، فلا بد حضور جميع الشركاء في القضية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

انا حقيقة فهمت من الدعوة وحتى لو لم افهم كذلك، انا اعتقد ان مقتضيات الدعوة ان تكون الجلسة مقتصره على هذا المجلس الكريم ليقيم تقييم ذاتي لادائه ما له وما عليه، لدراسة شؤون داخل اوضاعه وكيفية ادائه، وهذا امر ذاتي فيه وارجو ان يقتصر الموضوع على هذا، ولذلك التمس التصويت على هذا الموضوع، ان تكون الجلسة مقصورة على المجلس او لا، وطبعاً المجلس انا اعتقد المجلس والسلطة التنفيذية يعني طرف واحد في هذا الموضوع، وان كان يؤيده ان في السلطة التنفيذية عدد كبير من النواب بالطبيعي ان يكون حاضرين وهم وزراء، اعود لاقتراح التصويت على ان تقتصر الجلسة على اعضاء مجلس النواب وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة من خلال المقدمة التي ذكرها

لذلك الكلام يجب ان يكون علناً، واذا كان هنالك تقييم ونقد ذاتي فانا مع ما تفضل به سماحة الشيخ، ان نتقده ذاتنا علناً وعلى الحكومة ان تنقد ذاتها والكل ينتقد ذاته وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، ارى ان التوجه ان تكون الجلسة مفتوحة، وعلى هذا الاساس مع ان هناك وجهة نظر اخرى محترمة ايضاً وثقة اخرى، لكن ارى ان القرار لكم، فاذا كان تقديري صحيح ارى ان الاغلبية تريد ان تكون الجلسة مفتوحة، فليكن ذلك، لكن ارجو ان تنظم مع وجهة نظر اخرى ايضاً محترمة، والمجلس يستطيع ان يجتمع وحده وان يتخذ القرارات اللازمة وان يبلغ ويتخذ اجراء وليس مجرد العرض هو الذي مطلوب وانما اجراءات، لكن ما دام توجه المجلس بهذه الطريقة لا بأس بذلك، وارجو ان يكون الكلام مختصر ومحدد وان يكون هادف وبيّن ما هو مطلوب، ويتعد كل ابتعاد عن الاطناب في الشرح، لكن الحقائق هي المطلوبة.

السيد عيسى الرموي: شكراً معالي الرئيس.

اقتراح على الزملاء ان لا تناقش في هذه الجلسة غير موضوع العريضة، لانه جلستنا ما فيها ما يستجد من اعمال الان، احنا جلستنا لتناقش موضوع واحد محدد ولا تشعب في مواضيع اخرى، هذا اقتراحي.

معالي رئيس المجلس: شكراً استاذ حسني.

الدكتور حسني الشيباب: انا اؤيد اولاً ما

الاخوة النواب المقدمين لهذا الطلب، توجي بان هناك قضية تبحث تتعلق بطرفين، الحكومة من جهة والاعلام من جهة اخرى، فباعترادي ما دام هناك ملاحظات للنواب على هذه القضية، فليس من المصلحة ان نغيب الحكومة ولا ان نغيب الصحافة، اذا جاء بحثنا في موضوع يخص اداء هذا المجلس فليكن ايضاً نقدنا لذاتنا علناً، لاتنا نريد ايضاً من الحكومة ان تشعر ان المجلس ليس خارج دائرة النقد الذاتي، فاذا كنا نقدر ذاتنا، فنطالب الحكومة ان تنقد ذاتها، ونطالب الاعلام ايضاً ان ينقد ذاته وباعتقادي هذه ظاهرة صحية وليس هناك ما يضر المجلس اذا قال اخطئت، او اننا قصرنا، او ان هناك نقص فبنا كذا وكذا، لذلك لا ارى سرية في مثل هذه القضايا، بل تبقى معلنة لاننا في الواقع لنا هموم في هذه القضية، وارى ان الاعلام يعطي فناة اكثر من مجلس النواب وشكراً.

اصوات: نثني على ذلك.
معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ليث.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

بعدما ان تكلم سماحة الشيخ علي الفقير كنت اريد ان اتكلم نفس الكلام، وحتى الطلب كان طلباً ليس هدفه فقط التقويم، بل على العكس كان الطلب ابتداءاً لحل مشكلة هذا المجلس مع السلطة التنفيذية والادوات التي لا اقول ادواته ولكن ادوات الصحافة او غير ذلك من اجهزة التي تريد ان تسجل موقفها امام السلطة التنفيذية.

تفضلت به بان تكون الجلسة مفتوحة، بان يكون الحديث منصبا على الموضوع الوارد في العريضة ولا يتجاوز ذلك، وهذا معنى جلسة خاصة، لذلك أؤيد هذا الاقتراح.

معالي رئيس المجلس: نبدأ بالاخوة ونرجو ان يكون كما ذكر الاخوان في حدود الموضوع وباختصار ونقاط محددة، الاسماء جاءت من هذه الجهة، الاخوان، قسيم عبيدات، سليم الزعبي، عبدالرحيم العكور، قعوار، د. حسني الشيب، حزة منصور، نادر الظهيرات، عبدالسلام فرنجيات، د. علي الفقيه، من هذه الجهة ومن الجهة الاخرى، د. احمد العبادي، د. محمد الحاج، د. همام سعيد، فؤاد الخلفات، فخري قعوار، عبدالمنعم ابوزنط، ذيب انيس، استاذ ابراهيم الغياشة، منصور مراد، عيسى الريموني، الدكتور احمد عتاب، استاذ ليث شبيلات، عبدالكريم الدغمي، يعقوب قرش، في حد من الاخوان ما طلع اسمه؟ استاذ حسين مجلي.

الدكتور احمد العبادي تفضل.

الدكتور احمد عويدي العبادي: بسم الله الرحمن الرحيم.

انا لن اطيل الكلام دقيقتين بلكم على راسي، يا سيدي حقيقة المطالع لوسائل الاعلام خاصة لنقل وسائل الاعلام الوطنية سواء كانت الرسمية او كثير من الخاصة ولا اقول جميعها بانهم ينشرون من الاخبار ويعتمدون على الاخبار وعلى النشاطات التي يقوم بها مجلس النواب الكريم سواء داخل القبة او خارجها بما نجعلنا نستشف او نستنتج ان هنالك تهديد وتهيش انا

اعني الكلمتين، لدور مجلس النواب، قد تكون الغاية البعيدة سواء كانت المقصودة او غير المقصودة هي نزع ثقة الشعب بهذا المجلس وبالتالي نزع ثقة الشعب باختياره سواء ديمقراطي او مستوى المجلس الذي اختاره، وقد يكون لذلك ايضا نوع من انواع سد الابواب امام النواب في ان لا يراجعوا في القضايا الهامة العامة ونحن نرى ان عدم سماع صوت النواب واغلاق الابواب امامهم يؤدي الى كثير من المشاكل ومن اهمها مثلا:

مشكلة بعض الاضرابات التي تتم والتي ارى انها ستم ايضا، واعتقد ان الابواب عندما تكون مفتوحة وعندما تكون قادرين او مستعدين لسماع النقد الداني، وان تكون التغطيات الاعلامية نزيهة وصادقة وغير ملونة او ملونة لدور المجلس باعتقاد باننا سنخرج بالنتيجة الصحيحة، انا لا ادري من هو المسؤول عن هذه القضية فعندما توجه اسئلة الى معالي وزير الاعلام، نجد في اجابته بان الامر من اجتهاد محرر النشرة وايضا بان الصحف لا احد يتدخل فيها، وانا عندي من المعلومات الدقيقة الوثيقة بان التعليمات تأتي من نفس معالي الوزير لمثل هذه القضية او تلك، ونحن عندما نراقب ماذا يتم من تغطية لاعمال مجلس النواب نجد ان الامور واضحة لان هنالك حقيقة مؤامرة اعلامية، لنقل كذلك على مجلس النواب وبالتالي على المواطنين الذين اختاروهم، وشكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ قسيم عبيدات.

يحصل داخل المجلس عندما اقارنه بما يحصل داخل المجالس النيابية في عرق البلدان الديمقراطية في العالم الغربي، اجد ايضا باننا ايضا مميزين، يمكن ان نحصل وهذه اجتهادات ايضا، لكن حقيقة ارى ان مجلسنا ادى ويؤدي واجبه على خير ما يرام ونقل هموم وارااء المواطنين جميعاً تحت قبة البرلمان وخارج هذه القبة، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس، الموضوع سيدي الرئيس يرتبط بدور مجلس النواب واثار الصحافة والاعلام على ابراز او اغفال هذا الدور هكذا تقول المذكرة، اذاً سالت في موضوعين الاول يتعلق بالصحافة والاعلام والاجهزة، والثاني يتعلق باداء مجلس النواب، فيما يتعلق بالصحافة سيدي الرئيس وحسب حكم الدستور المادة (١٥) وقبلها المادة (١٤) تقول المادة (١٥) الصحافة والطباعة والحقيقة معنى حريتان ان للصحافة ان تبرز وجهات النظر المتباينة لكنني لاحظت في الاونة الاخيرة وخاصة بعد ما سمي بالمسيرة السلمية ان الصحافة لم تبرز الرأي الاخر في موضوعين المسيرة السلمية وكانت دائماً تبرز الرأي الذي يؤيد المسيرة السلمية، بل اكثر من ذلك فقد قامت الصحافة بابراز، بل ان احدي الصحف الكبيرة كانت افتتاحيتها الرئيسية تنصب على ان من يعارض مؤتمر السلام يعارض الوطن وهو ضد الوطن وليس صاحب رأي، هكذا كانت الحالة الصحافية الى درجة ان ادخلت الارهاب

الدكتور قسيم عبيدات: شكراً معالي الرئيس، فيما يتعلق باداء المجلس انا حقيقة لا اهتم جهة بعينها سواء كانت رسمية او اعلامية نحاول اعطاء صورة مشوهة كما يبدو هذا انطباعي، نحاول اعطاء صورة مشوهة عن اداء هذا المجلس، مادامنا نؤمن بالرأي والرأي الاخر وقد ارضينا ذلك لانفسنا، وسنواصل من اجل تعميق المسار الديمقراطي، فهذا يعني احترام الرأي والرأي الاخر، الا اذا كان الامر يتعلق بتجريح متعمد او اساءة شخصية لبعض الزملاء في هذا المجلس، فانا ضد طبعاً هذه التصرفات ان حصلت او ستحصل، لكن تبقى هذه القضية قضية اجتهادية من وجهة نظري للصحافة وللاعلام خاصة مع وجود اتجاهات سياسية متعددة لهم الحق في ان ينتقدوا ما يشاؤون، وان يبدو وجهة نظرهم، وعلى المجلس بمختلف قياداته واتجاهاته ايضا ان يدافع عن نفسه سواء من خلال الصحافة او تحت قبة هذا البرلمان، حقيقة انا ارى ان اداء هذا المجلس خلال الفترة السابقة باعتقادي كان اداءً مميزاً حقيقة، ونقل الزملاء ونقلنا جميعاً هموم المواطنين من مختلف الاتجاهات والتيارات تحت قبة هذا البرلمان وخارج هذه القبة، وموقف هذا المجلس كان ايضا مميزاً من الاحداث التي مر بها سواء الاردن او وطننا العربي الكبير، لاعتقد ان هذه التجربة تجربة هذا المجلس هي تجربة رائدة خاصة عندما اقارن ممارسات مجلسنا الكريم مع احترامي للمجالس الاخرى، لكن حقيقة اجد ان ممارسات مجلسنا مميزة ولا يمكن مقارنتها مع المجالس النيابية في ارجاء الاقطار العربية الاخرى، وحتى عندما اقارن بعض ما

هكذا من الله على

او الرعب في قلوب المعارضين لهذا الموضوع والمعارضة في مثل هذه القضية مطلوبة ولا يجوز ان تمر الامور دون ان يكون هناك رأي اخر في هذه القضية، ايضا وصل الامر اضرب امثلة ان قام احد الصحفيين الكتاب بالمطالبة بحل مجلس النواب وهو موظف كبير في السلطة التنفيذية، اذ هذا الامر يجعلنا نقول ان الصحافة هنا ليست حرة هي صحافة الحكومات المتعاقبة اية حكومة سواء كانت حكومة يمين او يسار... الخ، صحافة اية حكومة لذلك الصحافة لم تستفد من المادة (١٥) من الدستور ولم تكن صحافة حرة، ايضا يلاحظ ان الصحافة يقوم عليها الاقطاع الصحفي والاحتكار الشللي، هي صحافة الاقطاع وصحافة الاحتكار الشللي، وهذه قضية قديمة حديثة متجددة واعتقد انها لا تزال سارية، يفك اسر الصحافة من الاحتكار والاقطاع الترخيص اصدارات صحفية جديدة، ان نرخص للصحافة لا تنتظر قانون مطبوعات حتى يقر هذه قضية، القضية الاخرى قضية الاعلام واقصد بالاعلام التلفزيون والاذاعة، يلاحظ ايضا ان التلفزيون على وجه الخصوص يغفل ايضا الرأي الاخر ويحاول دائما شأنه شأن الصحافة ان يهيمش دور مجلس النواب واداء مجلس النواب الذي اقول دائما انه اداء متميزا، هنالك ايضا بعض الاجهزة الحكومية تحاول ان تقلب المواطنين على النواب، حيث ما يراجع نائب في قضية عامة يستخف بمراجعته اذا كانت قضية عامة ويقال للمراجع من اجله وخاصة في قضايا الحريات ان النائب قولان ينفعك النائب قولان او علان، وهذه قضية تكررت مع اكثر من زميل، هذه

الامور بشكل او باخر تؤدي الى تهيمش دور النواب والى المس ببيئة مجلس النواب والسلطة التشريعية ولا اعتقد ان الحكومة ترضي ذلك، اما عن اداء المجلس وهذه مناسبة سأحدث باختصار عن اداء هذا المجلس، الاداء الذي قام به المجلس في قضايا التشريع كان اداء متميزا ولعلني لا اضيف جديدا لما اشار به معالي الرئيس في الندوة التلفزيونية حول هذه القضية وبالأرقام.

حقيقي كان اداء متميز وجميع الزملاء كانوا يناقشون القضايا بموضوعية مطلقة، وكانوا يقدمون العمل في مجلس النواب على اية اعمال خاصة، فكان اداء متميزا ولا يجوز الا ان نشيد بهذا الاداء، لا ان نيمحش هذا المجلس بادائه في القضايا التشريعية، ايضا في قضايا الرقابة مارس مجلس النواب دورا جيدا ولا اقول متميزا لانني لاحظ ان هناك كثير من الاسئلة لا يجوز ان تسأل وبعض الاستجابات يمكن التخفيف منها حتى نناقش قضايا جادة جدا، هذا نقد ذاتي للامانة، نقد ذاتي لدور مجلس النواب، لكنه في مجمل الاحوال كان اداء جيدا في قضايا الرقابة وتبني قضايا المواطنين ورفع الظلم عنهم اذ اداء المجلس اداء ممتاز في قضايا التشريع وهو اداء جيد في قضايا الرقابة نأمل ان لا تقوم الصحافة او الاعلام في دور تهيمشي لدور مجلس النواب، ونحن سنبقى دائما نطالب بحرية الصحافة، ونبقى دائما مع حرية الصحافة لان الصحافة نعتبرها السلطة الرابعة، لكننا عندما تعرضنا للصحافة والاعلام تعرضنا من باب النقد والنقد الموضوعي ماله تحديد ويقصد ان نتيح الفرصة للصحافة لان تكون اكثر حرية واكثر جرأة،

وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ العكور.

السيد عبدالرحيم العكور: شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

من منطلق الحرص الحقيقة على استمارة تجربة هذا المجلس والحب بنفس الوقت للتصويب مسار هذا المجلس كانت هذه الجلسة في هذا اليوم من ايام شهر رمضان، ونحن يا معالي الرئيس او انا على الاقل اشكك حقيقة في نوايا بعض نقاد مسيرة المجلس، خاصة انهم لم ينطلقوا من خلفية، متى جاء هذا المجلس؟ وفي اعقاب ابي مرحلة مر بها وطننا العربي بشكل عام، وقطرنا الاردني بشكل خاص، هذه المرحلة التي اغتيلت فيها كرامة الانسان العربي وتغولت فيها السلطة التنفيذية بحيث اصبحت صوت مسلطاً فوق رقاب المواطنين، فما يريد اصحاب السلطة كان وملا يريد لا يكون حتى ولو عبادة الله عز وجل، وهذا يتناقض مع قيمنا الاسلامية وكرامة الانسان فيها، كنا نتمنى على اعلامنا المقروء والمسموع والمكتوب، ان ينقد بمشجعية الموضوعية ليلك ما للمجلس من عيوب بغية تصحيحها وما للمجلس من حسنات بغية الاكثار منها فانا لا ابريء المجلس من عيوب فمعظمنا جاء حديث تجربة بهذا الميدان، ولا بد ان يقع في الخطأ، كان المفروض في الصحافة ابراز دور هذا المجلس من خلال الاطار المسموح له به ان

يتحرك دستورياً، فالمجلس له وضع دستوري ليس هو السلطة التنفيذية وبالتالي كانت الصحافة تظلم هذا المجلس بان تضعه في اطار المنفذ اكثر منه مشرع ومراقب، ومن هنا كان اتهامنا للحكومة او الحكومات المتعاقبة من منطلق انها على الاقل لن تحاول ترشيد الهجوم على المجلس، والتخفيف من محاولة تجريح دور هذا المجلس في حياة بلدنا، ولذلك اقول ان من ينتقد هذا المجلس هو واحد من اثنين، اما راغباً في المحافظة على التجربة وتصويبها وهذا نرحب بقلمه ونرحب برأيه واما متنفذ من مرحلة مضت تنفخ فيها كرشه وامتلئ جيبه فجاء المجلس يراقب الكروش المتنفذة، ومحاسنها وبالتالي هو لا يريد ان يقع تحت سيطرة المجلس فيهاجم المجلس من هذا المنطلق، ولا اعتقد ان شخصاً هاجم المجلس الا واحداً من اثنين في هذه المرحلة، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

الحقيقة هذه الملاحظة التي اشارت اليها العريضة التي وقعتها الاخوة النواب، يلاحظها الشعب كذلك، في كثير من المواقع يحتاج المواطنون ويقولون ما للاجهزة الحكومية او احياناً الاجهزة الاعلامية وماذا يريدون من النواب؟

يسألون كثيراً عن هذا الموضوع، الحقيقة

هكذا من الشغل

القضية اخذت ابعادا كثيرة وانا اريد فقط ان اذكر نقاطا وعناوين سريعة لانني لا اريد ان اشرح واتوسع في الموضوع من الناحية الاعلامية مثلا: نرى مقالات بعض الصحفيين والكتاب المنصبة على لا اقول النقد للمجلس وانما محاولة واضحة لتهميش دور المجلس والهجوم عليه فليغير النواب مثلا، فليغير النواب هذا عنوان لاحدى المقالات الهجوم واضح، الاستبيان المزعوم التي اجترته الرأي وقضية الاستبيان اعتقد انه قضية التزوير في الاستبيانات سهلة جدا، عدم تغطية جلسات المجلس سواء كان جلسات او نشاطات النواب في مناطقهم بينا نشاطات اي موظف بسيط من الحكومة يغطي تغطية كاملة من الاجهزة الاعلامية، عدم السماح للرأي الاخر المخالف لتوجه الحكومة وبخاصة في القضايا السياسية، مسلسلات تلفزيونية تنهكم على النواب والكل شاهد هذه المسلسلات الدغري، واهلا... الخ، على مستوى الحكومة نلاحظ تباطيء الحكومة في تطبيق قرارات مجلس النواب وشاكرين لهم، اسرع قرار طبقه فلس الريف لانه فيه جباية من المواطنين، قضية الاسعار يفاجيء النواب مثلها يفاجيء المواطنون بالاسعار بمرور احيانا ويدون مبرر، عدم تعاون ونجاوب بعض الاجهزة مع النواب في حل مشكلات المواطنين.

للعلم جامعة اليرموك فيها قرار داخلي بعدم السماح لأي نائب من النواب الثمانية بالمشاركة بأي نشاط ثقافي داخل جرم الجامعة، بعض الحكام الاداريين ينظرون لمطالب النواب لمناطقهم وكأنها منافسة لهم ولعملهم بعض

الاجهزة الحكومية تقوم بمهاجمة النواب باسمائهم بل والتعرض لهم بالسب والشتم احيانا والسب على الديمقراطية التي جاءت بهذا المجلس وهذه ليست مرة دائما كثيرا والمطلوب.

اولا: من رئاسة المجلس الجلييلة متابعة قرارات المجلس بجدي وملاحقتها عند الحكومة لتنفيذها ورصد كل ما يكتب ضد المجلس والرد عليه والاتصال بالمعنيين.

ثانيا: المطلوب من السادة النواب الدقة والموضوعية والتوثيق في النقد والمعلومات التي يطرحها الزميل النائب، التعامل الانقي مع المؤسسات وليس الفوقي فنحن نعتقد اننا اجهزة مكتملة لبعضها وسلطات كلها تسير في خط افقي، ثم ان ينصب النقد على الممارسات الخاطئة على الاشخاص او تدخل القضايا الشخصية والتصفيات فنحن نريء بزملائنا ان ينزلوا هذا، المطلوب من الحكومة، زيادة التعاون مع النواب، واحترام قرارات المجلس ووجهات نظر النواب الموضوعية، ثم اصدار تعميم على الاجهزة المختصة سواء كانت اية اجهزة، اصدار تعميم يمنع التعرض او الهجوم او السب او استخدام اي عبارات على النواب، او التقليل من شأنه او محاولة تهميشه لان مجلس النواب لاشك هو سلطة من شأنها محاسبة الاجهزة ولا يجوز ان يكون في يوم من الايام او اي نظام لا يمكن ان يكون موقع لا اقول اتهام وانما موضع سخرية واستهزاء كما هو حاصل، وشكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: استاذ فخري قنوار.

السيد فخري قنوار: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة لا اريد اعادة ما قاله بعض من الزملاء الاعزاء ولذلك اكتفي بالايجاز التالي:

اذا قلنا ان على الصحافة ان لا تنتقد مجلس النواب فان علينا ان نقول الى جانب هذا ان على الصحافة ان تكف عن نقد الحكومة ايضا، وان على الصحفيين ان يسكتوا، وان لا يقولوا شيئا، وبذلك تنقد الصحافة قدرتها على المراقبة وسلطانها في التوجيه، وعليه فاننا لا نعقل ان نكون ضد ما تقولوه الصحافة، او ضد دورها، بل على العكس من ذلك، نحن نريد للصحافة مزيدا من الحرية ومزيداً من الانفتاح كي تكون قادرة على ممارسة دورها... لكننا نأمل ان تضع الصحافة في اعتبارها هبة المجلس وصورة الديمقراطية، بحيث لا تسبب في احباط شعبنا وفي الانهيار اليه بان السلطة التشريعية اصبحت معيقة ومعطلة، الامر الذي قد يجعل هناك اتجاهاً الى العزوف عن الديمقراطية جملة وتفصيلاً.

والى جانب هذا، فان الاجهزة الاعلامية معذورة في ضيق وقتها وفي المدة المخصصة لكلمات الزملاء اعضاء المجلس... لكننا نأخذ على مؤسسة الاذاعة والتلفزيون تحديدا انجازها في ابراز المواقف المؤيدة للسياسة الحكومية ونجاهل المواقف المعارضة او محاولة اظهارها باقل من حجمها.

انا لا اقول كما ورد في الطلب الذي وقعت عليه، ان هناك مخططاً مديراً او ما شابه ذلك، لكنني اقول ان هناك مسعى صريحاً للوقوف الى

جانب الحكومة، واعتبار المجلس عدواً لدوداً لها... هذا ما اردت التنبيه اليه...

ولتسمحو لي ان اتساءل في نهاية كلمتي: ما هي جدوى ما نقوله هنا؟ وما هي جدوى ما قلموه في مناقشة الاسعار والبطالة وخدمة العلم؟ الا نرون معي ان كل كلامنا بتطايير تحت فضاء هذه القبة، وان الحكومة تخذ من سيرها في الاتجاه الذي ترضاه ويروق لها؟

ارجوان الفت الانتباه الى ان عدم اهتمام الحكومة بما يقال في المجلس، وعدم ترجمة توجهاته الى قرارات والى اجراءات عملية، السبب رقم واحد في مكانه قلة الهبة التي احتلها المجلس...

للاسف اقول، ان هذا المجلس هو المسؤول عن كل ما يحدث... فاذا كانت الحكومة هي التي تقف وراء قلة هبة المجلس، فلماذا لا يكون الموقف منها حاسماً، على قاعدة طرح الثقة؟

للاسف مرة ثانية اقول، ان المجلس هو المسؤول، والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الدكتور همام سعيد.

الدكتور همام سعيد: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس

لقد جاء هذا المجلس بعد عشرين سنة من اخر انتخابات نيابية، وكان الشعب ينتظر الانتخابات البرلمانية على احمر من الجمر،

ليتنفس انسام الحرية، ولیمارس المواطن حقوقه الانسانية المشروعة، وكان في المجلس في اول سنتين فاعلاً مؤثراً في الاحداث الداخلية والخارجية، وقد عمل على ارجاع الكثير من الحقوق الى اهلها، وفتح ملفات الفساد الاداري والمالي واصدر قرارات كثيرة مهمة لصيانة الحريات، وعمل على اعادة الكثير من المفسولين السياسيين. وقلل من الاجراءات الامنية المقيدة لحرية المواطنين.

ولكن هذا المجلس عانى منذ اكثر من عام من عملية تنازع السلطات فتحركت اذرع السلطة التنفيذية ومراكز القرار فيها ولا سيما في المؤسسات الامنية والاعلامية، فشنت حملة مكثفة على المجلس وادائه وقراراته، وتعرض النائب لممارسات قمعية داخل المجلس وخارجه، ومنها الممارسات التي لاحظناها في جلسة الثقة حيث رأينا كيف يوجه السباب والشتم الى النائب تحت القبة، ولم نسمع ان هنالك تحقيقاً جرى ولم نسمع ان مسؤولية وجهت لهؤلاء المعروفين باوصافهم واشخاصهم، كذلك خارج هذا المجلس ما يوجه من الطعن وما يوجه من التعتبة والتحريض وتهميش هذا المجلس، ودور هذا المجلس، امر ملحوظ كذلك الى جانب التعتيم الاعلامي على نشاط المجلس واحياناً لا يجري التعتيم وإنما يجري التضييل المتعمد للرأي العام لتشويه صورة المجلس عند الشعب، وكان هؤلاء اللذين يشوهون صورة المجلس يقولون ان على هذا الشعب ان يتخذ هذه التجربة، فإذا كان كما يقال بأن (٤٠٪) قد انتخبوا مجلس نواب في الدورة الماضية فلعلهم

يريدون ان ينتخب (١٠٪) فقط من هذا الشعب مجلس في المرة القادمة؟ فانا اعتبر بان هذه الاجراءات هي مؤامرة على هذه التجربة وبالتالي ولا بد من الوقوف منها بحزم، معالي الرئيس ان هنالك في الاجراء العالمية ايضا توجهات خطيرة تغذي مثل هذا الاتجاه نحو هذا المجلس، فهذا المجلس الذي وقفت المعارضة فيه امام الحلول الاستسلامية وعارضت هذه التوجهات وكذلك هذا المجلس الذي جاء ينادي ايضا قسم كبير من نوابه بتطبيق الشريعة الاسلامية وما ادى مثل هذا النداء من توجيه اصابع الاتهام من الخارج سواء من النظام العالي الجديد من سلطات غربية من بعض الدول العربية التي لا يروق لها ان يكون في الاردن مجلس تشريعي مؤثر فاعل يؤثر على الوسط الغربي المجاور لذلك مثل هذه الامور كلها اسهمت ووجدت لها من ينفذها هنا في داخل الاردن ايضا هنالك امور كان على الحكومة ان تسارع الى تنفيذها، فنحن مثلاً طالبنا بالغاء الاحكام العرفية، وقلنا للناس من اول يوم هذا المجلس جاء للقضاء على الاحكام العرفية وانهاؤها وملء الفراغ التشريعي الناشيء عن الغاء الاحكام العرفية، وقد ملئ الفراغ التشريعي الناشيء عن الغاء الاحكام العرفية ولكننا ما نزال نرى الاحكام العرفية سيفاً مسلطاً على رقاب هذا الشعب، متى ستلغى الاحكام العرفية؟ لذلك انني اتقدم بمجموعة من الاقتراحات ارجو من اخواني التثنية عليها والتصويت عليها بعد ذلك، وهذه الاقتراحات:

اولاً: الالغاء الفوري للاحكام العرفية

اصوات: نشي على ذلك.

بعد صدور جميع القوانين المطلوبة لملء الفراغ التشريعي.

ثانياً: اطلاق صراح جميع المعتقلين السياسيين حالا، وعدم اعتقال المواطنين الا ضمن مدة معلومة يعرف المواطن متى يعتقل، او ما هي المدة التي يعتقل فيها، ومتى يطلق سراحه فيها، اما ان يبقى المواطن يؤخذ ويغيب شهوراً دون ان يرجع الى بيته ولا سلطان على من يعتقل هؤلاء المواطنين فانا اتصور ان هذا ايضا يؤدي الى التشهير بالمجلس، لانه يقال في بعض الردهات نحن نعتقلكم وليخرجكم مجلس النواب فمجلس النواب لا يستطيع ان يتصرف ولا يستطيع ان يحمي حقوقكم ولا يحمي حرياتكم لذلك نريد فعلاً ان يكون هذا المجلس قادراً على حماية حريات المواطنين، وايضا اقترح ان تلزم الحكومة بحاسبة الاجهزة التنفيذية التابعة لها التي تنتهك حرمة هذا المجلس وكذلك اقترح فتح المجال لاصدار الصحف، فكفى ان يقال فلان يصدر صحيفة وفلان يحظر عليه ان يصدر صحيفة حتى يمكن ان يعبر الشعب عما يريد بحرية ومسؤولية، وايضا اقترح تسليط الاضواء على انجازات المجلس في المجالات التشريعية والرقابية واذا لم تبادر الصحف الى تسليط الاضواء على انجازات المجلس، وان تنظر في ملفات المجلس، وانجازات المجلس التشريعية والرقابية، فاني اقترح على هذا المجلس ان تكون له نشرة يوزعها على الشعب يبين هذا المجلس الانجازات التي يقوم بها ويؤديها وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: شكراً معالي الرئيس، الواقع لن اكرر ما قاله بعض الزملاء لكنني سأتحدث في نقطتين وباختصار من ناحية الاعلام وعلاقته بمجلس النواب ومن ناحية اخرى انجازات المجلس، ونحن نتناقص الاعلام ارجو ان اؤكد ان ليس المقصود بنقاشنا هذا ان نشن حرباً على الصحافة، ولا على اجهزة الاعلام ليس المقصود ان يكون المجلس اداة تقييد حرية الصحافة بل نحن مع حريتها وحملنا لواء الدعوة هذا منذ اليوم الاول لانتخابنا وقبل ذلك هذا من ناحية، من ناحية اخرى نحن ندرك ان هناك اقلام شريفة كثيرة في صحافتنا لها مواقف مشرفة في كل القضايا الوطنية بما فيها قضية الديمقراطية، لهذه الاقلام منا كل التحية والتقدير، الصحافة في كل انحاء الارض هي اداة ومهمز للدعوة للديمقراطية ليس المقصود من الحديث هنا اذ ان نعيق دور الصحافة كاداة لتعميق الديمقراطية، لكننا فقط نلاحظ ما يشبه التحريض بدأت الصحافة تشنه على هذا المجلس بعض الاقلام واقول الاقلام المشبوهة تشن نوعاً من التحريض المقصود والمهجوم غير البناء على هذا المجلس ان المستغرب من هذا الهجوم امران، الامر الاول ان يهاجم المجلس كمجلس المجلس يجب ان يعرف هؤلاء والغيورين على الديمقراطية وعلى الدستور ان المجلس ليس شخصاً طبعياً، المجلس سلطة تشريعية مقرر في الدستور من باب احترام الدستور لا يجوز ان تنفذ بعض الاقلام المشبوهة

هكذا من أجل

بالمهجوم بمعنى آخر على ما قرره الدستور هذا امر مستغرب رقم واحد، الامر المستغرب ايضا ان تهاجم الصحافة المجلس بلا تمييز، بمعنى انها لم تتناول مواقف نواب مثلاً او كتل نيابية بالتحليل، هناك اختلاف في المواقف والرأي في المجلس مما يدل على عدم شبهة في مقاصدهم انها تهاجم المجلس دون بلا تمييز، لم تتناول موقف نائب وتناقشه مع ان البعض قد فعل ذلك وهذا شيء محمود تمنى ان يستمر من اصحاب الاعلام الشريفة هذه، لم تتناول اذن هذه الهجمة مواقف بعض الكتل او بعض النواب نرحب بمثل هذه المواقف، نرحب بمثل هذا الحوار، لكنها ويهدف التضييق تهاجم المجلس كمجلس بلا تمييز.

ونحن نعرف ان كل المواقف ليست واحدة في هذا المجلس، ازاء قضايا كبيرة هناك مواقف مختلفة، هناك اراء مختلفة التوجه الموضوعي بالصحافة هي ان تسهم في اغناء الحوار بين هذه المواقف وليس ان تهاجم المجلس بلا تمييز كما يحدث بالفترة الاخيرة، هذا من ناحية، من ناحية اخرى كيف يجوز مثل هذا الهجوم ونحن نعلم ان الصحافة بسبب تاريخ علاقتها بالحكم بالسلطة التنفيذية وبسبب طبيعة ملكيتها التي تكونت اثناء هذا التاريخ وبالسبب العقلية التي نتجت عن هذا الارتباط بالسلطة التنفيذية نعرف ان مثل هذه الصحافة احياناً هي بؤر للارتباط بموقف السلطة التنفيذية الا مرة مهما كان هذا الموقف واجباتاً لارضاء هذه السلطة التنفيذية قد تنفذ للهجوم على الديمقراطية من خلال الهجوم على المجلس، إما الاعلام الرسمي واقصد الاذاعة والتلفزيون مرة

اخرى الا يجدر بنا ان نتبين ما المقصود برسمي، هل المقصود برسمي ان يكون اجهزة الدولة الاعلامية الرسمية تأثر فقط او حكراً على شق واحد في السلطة وهو السلطة التنفيذية، الا يشمل مفهوم رسمي السلطة كلها في الدولة بشقها لتنفيذي والتشريعي والقضائي من الواضح ان يكون الجهاز جهاز السلطة الرسمي جهاز الاعلام ان يكون جهاز سلطة رسمي انه معنى بالسلطة الدولة بكل اجنحتها، التنفيذية، والتشريعية، والقضائية، ولكن بالرغم من ذلك نرى ان اجهزة اعلامنا تقصر كل نشاطها على السلطة التنفيذية كأنها السلطة التشريعية ليست جزءاً من السلطة في الدولة، نرى تحيز اجهزة اعلامنا الى السلطة التنفيذية نراها تغطي انباء حركة بسيطة ليس لوزير احياناً بل لامين عام وزارة في موضوع لا يستحق بيننا تحمل اخبار مجلس النواب واعضاء مجلس النواب معها كانت المواضيع الهامة احياناً التي يطرقونها، واكثر من ذلك نراها ما تعتقد انه يختلف مع السلطة التنفيذية من طرح لدى النواب نراها تهمله وتغض الطرف عنه، انني اعتقد بصراحة وعلينا ان نكون جريئين في حوارنا الوطني ان هذا لا يفيد مستقبل البلد اجهزة اعلامنا الرسمية عليها ان تكون بخدمة السلطة الشرعية في الدولة، ومنها السلطة التشريعية، ان عليها ان تعكس الرأي والرأي المعارض هذا (لـ ب) الديمقراطية وللرأي المعارض نفس مقدار الحق في الرأي المؤيد ان يظهر من خلال اجهزة الاعلام هذا ما لا نراه، اذكر حادثة بسيطة حدثت معي اتصل بي احد الاخوة المسؤولين عن برنامج فكرة سياسي وقال: ارجوكم ان تشترك بندوة

موضوعها كذا قلت لملك غلطان في النمرة، انت تعرف رأي ولن يقوله التلفزيون ولن يسمح بنشره، قال لي: اضمن لك ان الندوة ستسجل ويسمح بنشره، قلت له: ان قبلت فاقبل على شرط واحد، وهو ان بنشر كل ما اقول في هذه الندوة بدون تحريف، قال: لك ذلك، قلت له: اتفقنا متى الموعد، قال لي: غدا في الساعة كذا، قبل الموعد بساعتين اتصل بي ليعتذر عن اجراء الندوة، اما من حيث انجاز المجلس فواضح ان المجلس الذي اتى في ظروف تعرف كلنا تعقيداتها وصعوباتها، سواء الظروف الخارجية او الظروف الداخلية في البلد واشير الى الظروف الخارجية وزلزال الخليج بشكل خاص، ان هذا المجلس انما كان تحول هام في تاريخنا الوطني حافظ على وحدتنا الوطنية وعمقها وكرسها ومنعنا من الانهيار، حيث انهار اخرون كثر من حولنا، واضح صعوبة المسائل الداخلية التي اتى في اطارها مجلسنا من مديونية وغيرها وكل القضايا التي نعرفها، ومنذ البداية طرح كل القضايا الصحيحة التي يجب طرحها لانجازاته كثيرة اترك للمجلس ان يرى طريقة لابرارها ويلومها واعلام الناس عنها ومن هنا ان اؤيد الدكتور همام سعيد بان تصدر نشرة تبين نشاطات وانجازات المجلس، لكنني مع ذلك وبالموضوعية ذاتها ارى اننا نعانى من بعض الثغرات والسلبيات الثغرة الاولى اشار اليها زميلي فخري قصوار، وهي اننا اسهمنا نحن بنهاولنا ازاء انفسنا كسلطة تشريعية ساهمنا بان نحمل هذه المكانة التي تحاول الصحافة التناول علينا من خلالها، لم نحافظ اطلاقاً على موقف ثابت قوي واحد ازاء الاستهتار الذي حل بهذا

المجلس، لم نحافظ على ذلك، هذه نقطة الضعف الاولى الكبرى، ولما اسباب ليس ربما هنا مجال بحثها ولدى تحليل لما لهذه الاسباب، بعضنا يعرفها وان كان لا يجريء ان ينطق بها، وهي ربما سرعة التسابق على الموقع الوزاري، اما السلبيات الاخرى فهو نقص بالتنسيق بين الكتل ارى ان هناك نقص كبيراً بالتنسيق بين الكتل، وان تم وغيره لهذه الثغرة في السنة الاخيرة ربما وهناك محاولة لتلافيها، ارى نقص اخر وهنا انهي معالي الرئيس وهي اننا نقص المتابعة من قبلنا كثيراً من المناقشات العامة لموضوع او مواضيع مختلفة، او حتى الاستجابات لم تساهمها بحيث تصدر او نستخلص من خلالها توجهات تكون موضوع قرارات نطلب الى الحكومة تنفيذها مما يبقينا كثيراً من كلامنا هباءً تحت قبة المجلس كما قيل، وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: ارجو مراعاة الوقت من الاخوة المتحدثين، الامتداد حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم.

ابتداء لا ادعي العصمة للنواب ولا لاحد من خلق الله بعد وفاة نبي الله عليه الصلاة والسلام ولا ادعي ان النائب فوق النقد ونحن امة (شكراً لمن اهدى الي عيوي) شريطة ان يكون النقد موضوعياً يستهدف تحقيق المصلحة العامة، ملتزماً بقول الله عز وجل (ولا تنقذ ما ليس لك به علم) وكل متابع لما يكتب ويقال ويمارس يدرك ان هنالك استهتاراً للمجلس

هذه من أعمال

النواب، ويمكن القول ان هذا الاستهداف بدأ مع النهاية المؤسفة التي انتهت اليها حرب الخليج، وهذا يوحي ان هنالك توجيهات او إيماءات لجهات ومؤسسات لتتال من السلطة التشريعية، التي كانت وما زالت وجهاً مشرقاً للاردن، ونموذجاً يحذى وعامل استقرار وضمانة من ضمانات الوحدة الوطنية.

ان كل محاولة للتشهير بمجلس النواب او الانتقاص من فعاليته او التشويه لادائه او التضخيم للهنات التي تصدر عن بعض اعضاءه، او التشكيك بهم، ومحاولة لتحميلهم مسؤولية قصور السلطات الاخرى انما يصب في خدمة اهداف اعداء هذا البلد والتيل من صموده.

لقد سبق لهذا المجلس الكريم من خلال لجانه او اعضاءه ان لفت نظر الحكومة الى خطورة هذا النهج وطلبها بوضع حد لهذه الممارسات.

والمؤسف ان كثيراً من ذلك لم يحصل حتى تاريخه ومن هنا وبعد تأكيدي على مقترحات سعادة النائب همام سعيد اطالب بما يلي:

١ - اتاحة الفرصة الكافية لهذا المجلس لايراز منجزاته عبر وسائل الاعلام وهي لا تقل بحال من الاحوال عن انجازات السلطة التنفيذية.

٢ - مطالبة الجهات التي تمارس توجيهات وإيماءات للكف عن هذه الممارسات.

٣ - محاسبة كل موظف يمارس تحريماً وتهديداً وتشكيكاً بالنواب.

٤ - وضع حد فوري للاحكام العرفية التي تشكل مظلة للذين يمارسون ممارسات لا يفهم منها، الا ان هنالك تدابير لاجهاض الديمقراطية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ نادر ظهيرات.

السيد نادر ظهيرات: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب المحترمين.

١ - انني احترم زملائي النواب الذين وقعوا على الاقتراح او على العريضة واقدر حرصهم الشديد على مجلس النواب وسمعتهم وانني اعارض معارضة شديدة لكل من يحاول النيل، ولكن قبل مناقشة الهجمة الكبيرة على المجلس واعضائه، اسمحوا لي معالي الرئيس ان ننظر للامور من زاوية اخرى قبل هذه المناقشة وهي انه يتسوجب علينا جميعاً تقييم مسيرتنا الديمقراطية والتي هي مكان احترام وتقدير للكثير من المواطنين، ونجاحها وامل مرتقب للكثير من الشعوب المجاورة يجب علينا ان نعرف اماكن الخطأ التي وقع فيها المجلس والتي نسلت منها الصحافة وبعض الاعلام وبعض المتقدين لمسيرة المجلس وان نتجاوزها والتراجع عن الخطأ فضيلة، وان نعرف الايجابيات ومواقع الصحة وان نزيد منها ونغذيها.

٢ - اننا نمارس حياة ديمقراطية، الحرية فيها

الى المواد الدستورية وكذلك ان ينظر الاعلام او المراقبون من غير النواب الى قضية او دعم هذه القضية والنظر الى الكم والكيف التشريعي وتقييمه على اعتبار انهم يملكون النظرة الشاملة الى القضايا التشريعية والى اولويات هذا البلد، اما بقضية الرقابة فالتائب يفتر الى الية الرقابة، يعني لا نجد الية محددة او اطار عام يعرف من خلاله قضية الرقابة او (المكثزم) التي يقوم بها النائب في قضية الرقابة اما بالنسبة للصحافة فلا تعرف او عندما تطرح موضوع الرقابة تطرحه بطريقة غير منهجية، ولذلك تقع صفحتا دائماً في قضايا التشهير عندما تريد ان تتكلم عن الرقابة، الامر الثالث غير المنظور الخدمات التي يقدم بها النائب بالنسبة للخدمات النائب هي اكبر من طاقته ويتعارض هذا مع مفهوم الرقابة اما بالنسبة لغير النواب فلا يعلمون حجم الخدمات التي تقع على عاتق النائب هذا الامر الاول، الامر الثاني المجلس النيابي هو حجر الاساس في هذه المرحلة، وحجر الاساس للمراحل التي تليه، يعني المرحلة تبدأ بمجلس نيابي، ثم الديمقراطية، بعد الديمقراطية التعددية السياسية، وبعد التعددية السياسية، قانون الاحزاب وبعد قانون الاحزاب يأتي قانون الانتخاب وقانون الانتخاب يعود مرة ثانية فيعطينا مجلس نيابي نزيه، الاعلام يتكلم مرة عن الديمقراطية، ويظن انه يتكلم عن مجلس النواب، وحياناً يتكلم عن قانون الاحزاب، ويظن انه يتكلم عن الديمقراطية، وحياناً يتحدث عن التعددية السياسية وهو يظن انه يتكلم عن قانون الانتخاب، يعني هو لا يدري عن اي مرحلة يكتب ولا يدري، هل

مكفولة للجميع ويجب ان الا نصاب بخيبة امل اذا ما انتقد كاتب ما مسيرة المجلس، فكل مسار انيائته وسليبياته، فان كان هناك سلبيات للمجلس ونوابه او اخطاء ناتجة عن حسن نية فيجب ان نستفيد من هذه الافكار بحيث نتدارسها بيننا بكل عناية، فاذا ثبت خطأنا تراجعنا عنه والرجوع عن الخطأ فضيلة ويجب ان لا نقتيق صدورنا باي انتقاد ولنأخذ جانب حسن النية من هؤلاء الكتاب وان هدفهم واجتهادهم المحافظة على المسيرة الديمقراطية ولكل مجتهد نصيب وان كان هناك ثخن على المسيرة الديمقراطية ونواب الامة، فشعبنا من الذكاء بحيث يستطيع ان يحكم من هو المخطيء. والسلام.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ عبدالسلام فريجات؟ مش موجود استاذ عبدالسلام، الاستاذ فؤاد الخلفات.

السيد فؤاد الخلفات: بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً سيدي الرئيس، في الدستور كما نعلم ان مهمة النائب تتعلق بالتشريع وتتعلق بالرقابة، اما فيما يتعلق بقضية التشريع فاول فترة كبيرة تتعلق بهذا التشريع، ان التشريع عندنا مرتبط بالحكم وهذه فترة كبيرة تفقد التشريع استقلاليته، بالاضافة الى اننا كنواب وغير نواب لم نتعرض الى الكم والكيف في التشريع، ولذلك نتخبط بهذه القضية وكان الاولى في هذا الباب ان ينهض الجميع، النواب يعالجوا قضية استقلالية التشريع من خلال النظر

انضمت المرحلة التي سبقتها؟ أم لا فكان الأولى ان ندكن على حجر الأساس المجلس النيابي ونستكمل اعرافه ونعدد مهماته الدستورية ثم نتكلم عن الديمقراطية ونعطيهما الخصوصية الخاصة بنا وادبياتها، ثم نتكلم عن التعددية ثم قانون الاحزاب ثم قانون انتخاب، لكن في هناك تحيط في هذه المراحل ولذلك لا تعرف اين يستقر الحال في الطروحات او كيف يمكن ان تعالج القضايا حتى تستطيع ان تفصلها عن بعضها البعض، ولذلك انا اقترح بعد هذه الازمة الفكرية الثقافية الاعلامية الموجودة عندنا كلنا اقترح بسبب غياب المفاهيم الواضحة وتوفر مصطلحات الخطاب بهذه المرحلة كان لابد ان تقوم هناك دراسة لوضع خطاب واضح يحدد هذه المرحلة ولذلك اقترح ان تقوم لجنة من النواب او من الاعلاميين او اي لجنة تترأسها مناسبة وضع دراسة تشتمل على:

اولاً: فصول هكذا الدراسة تقوم بفصول الفصل الاول: الهوية الاردنية والبعد الجغرافي والمكان فيها، الخصوصية الاردنية وعلاقة الدائرة الوطنية بالدائرة القومية اي العربية، ثم الاردن ودوره الاقليمي على زبود البعد الدولي ثم نتكلم عن الخطوط العريضة لعمل مجلس النواب من خلال الدستور والنظام الداخلي والاعراف البرلمانية، ثم نتكلم عن مفهوم الديمقراطية والتعددية السياسية من حيث الخصوصية الاردنية، ثم نتكلم عن الاعلام والدور المطلوب في هذه المرحلة كواحد من اهم الوسائل التثقيفية والارشادية، وهنا لابد الاشارة الى ان اشير الى معالي الاخ الزميل وزير الاعلام بان الاعلام لو ارجعته الى الثوابت والمرتكزات

التي يقوم عليها هناك انحراف عن هذه المرتكزات والثوابت وفصل يتكلم عن الوجهة الفكرية السياسية التي تنطلق منها وخاصة الثوابت والمتعلقات وهذا مهم جدا في التعامل مع القضايا السياسية والازمات، ثم اخيرا نتكلم عن الاستراتيجية والسياسات لمؤسسات الدولة، اذا وضعنا هذه الدراسة، نكون قد وضعنا مبدءاً للمقاييس والانطلاق، نعرف ماذا نتكلم، والمصطلح الذي نطرحه والمفاتيح التي نستعملها لمعالجة المرحلة، حتى نلثم جميعاً وننتقل الى مرحلة افضل وشكرًا.

معالي رئيس المجلس: شكرًا لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: بسم الله الرحمن الرحيم.

ابداً اولاً بتقد الذات قبل ان نقد غيرنا فابن واقع هذا المجلس واقول عبارة (ما ولد مولود بغيب كولد هذا المجلس وباعتقادي ان هذا المجلس لم يكن مريحاً اما باشخاصه او بتياراته الفكرية، مما جعل ذلك ينعكس سلباً على طبيعة النظرة للاجهزة الاخرى والسلطات الاخرى الى هذا المجلس.

ولولا ان التجربة الديمقراطية ووجود انتخابات ضرورية املتها كثير من الظروف والاضاع لكان من الممكن ان يقال ويكل صراحة عشنا بدونه عشرين عاماً فلننحش عشرين اخرى بدونه.

ولذلك لم يكن هذا المجلس يعمل في جو مريح، وزاد الطين بلة، ان هناك تحديدات دستورية وفي النظام الداخلي ايضاً تجعل اداه

المجلس بطيئاً اشبه بزحف السلحفاة، وكما اشار احد الزملاء الى ان المجلس لا يشرع الا من خلال ما تريده السلطة التنفيذية ان يشرع.

واذا كان هناك من بند يسمح لعشرة من النواب ان يتقدموا بترشيع او باقتراح بقانون فانه يأخذ مساراً قد تنتهي الدورات قبل ان يأخذ طريقة الى التنفيذ والحيز العملي.

فاذن هو يشرع من وراء الحكومة لا من خلال اسبقية لها وقدرته على تحطيتها وتحديد اوضاعها، هناك تحديدات ايضاً على قضية المراحل الدستورية للتشريع والقانون وهذه التي ايضاً تأتي بسبل من المعاكسات لرغبة المجلس مما يجعل هذه القضية صعبة وصعبة للغاية.

ايضاً نحن قد ساهمنا بطريقة ما، اما بقصد او بغير قصد، في فتح ثغرات في جدار تحصيننا وحصانتنا مما جعل الشائنين الميغضين الغير المرتاحين ينفذون من خلال هذه الثغرات لتسديد سهامهم الى هذا المجلس اما كأشخاص واما كمجلس كامل، او حتى الى التجربة الديمقراطية ككل. غياب الاعضاء، عدم اكتمال النصاب، عدم الجدبة احياناً في طرح القضايا ومتابعتها، كل هذه القضايا ليست بصدد حصرها وتحديداتها في مثل هذا اللقاء المحدود والوقت المحدود.

وايضاً هناك تحديدات اخرى يجدها هذا المجلس من خلال ممارسات الاعضاء انفسهم، وباعتقادي ان هذا المجلس الكريم كان ينبغي ان يدرك طبيعة البيئة التي وجد فيها. وكان ينبغي ان يركز على اعمال بعينها حتى يوجد لنفسه صورة تدعو الناس الى احترامه على اقل

تقدير او تسد الطريق على من يحاول الاساءة اليه بانتهاز الفرص واستغلال مثل هذه الهبات التي تصدر بين فترة واخرى.

هذا المجلس ليس عصياً على النقد ولا ينبغي ان تكون له حصانة تسلط جواً ارهابياً على طرف ما ان ينتقده او يوجه سهام النقد اليه، و كل ما نرجوه في هذا المقام هو ان يكون هذا النقد بناء وان يكون فعلاً تصويماً لخطأ لا ان نهدم ما بنينا بحجة هذا الخطأ، فلا ينبغي ان نهدم عمارة من اجل حصاة صغيرة.

ايضاً لا بد ان نذكر الاطراف الاخرى التي لها علاقة بهذا المجلس سلباً او ايجاباً، هناك اطراف متعددة ومعنية بتهميش دور المجلس وتشويه صورته، ولست بصدد بيان من هذه الجهات لكنها ايضاً قد تكون من فئة المواطنين من كان لهم امل ان يكونوا في هذا المجلس، او من لا يروق له ان يكون فلان في هذا المجلس، ولذلك يريد ان يهاجم المجلس من خلال هذا الفلان الذي لا يروق له وجوده في مثل هذا المركز او هذا المكان.

فهناك جهات متعددة مفرضة تقصد الاساءة الى هذا المجلس، وغاب عنهم انهم بذلك لا يحققون مصلحة فرد، او انهم يؤذون فرد بعينه، بمقدار ما يقضون على تجربة رائدة وفريدة من نوعها في هذه المنطقة وفي هذا الزمن التكد.

دور هذا المجلس دور خطير ومهم جداً ولست بصدد ذكر ايجابياته لانها كثرة والكثرة لا تعد، وانما ذكرنا السلبيات لانها قليلة، والقليل

يذكر لا لانتنا نريد التشويش والتشهير، إنما قصدنا فقط ان نبين للاطراف الاخرى اننا لسنا عصيين على الانتقاد فنحن نقد ذاتنا بذاتنا ونقبل نقد الآخرين، ولكن ارجو من الآخرين ايضا ان يأخذوا باعتباراتهم، اننا لسنا في حلبة سراع معهم، ولسنا في ميدان تنافس في سبيل احقاق انفسنا او تقديم ذواتنا على غيرنا، إنما نحن متكاملوا الاداء في خدمة هذا الوطن وخدمة هذا المواطن.

ولذلك لنا املنا عندهم وعليهم ان لا ينظروا الى هذا المجلس على انه جاء من كوكب اخر او انه جاء بصفة مستعمر او جاء بصفة محتل، هذا المجلس افراز شعبنا ويجب ان نحترم شعبنا لانه افراز هذا المجلس. ومقدار ما نحترم شعبنا وامتنا يجب ان يحترم هذا المجلس، ويجب ان يقدر ومن جميع الجهات، من السلطة التنفيذية، ومن السلطة الرابعة التي يسمونها وهي الصحافة والاعلام، وكذلك ايضاً من الاناس الذين يفكرون ان يكونوا البدلاء عن هذا المجلس، ايضاً نريد ان نقول لهم ان الطعن في هذا المجلس في النهاية طعن في الشعب والامة والوطن.

في الواقع الاعلام وان كان فعلاً كما يقال اعلام حر، واعني بالاعلام هنا شقيه الرسمي والشعبي، الرسمي الذي تتكفله الدولة، وأنا ارى الاعلام لا اقول مقصراً بل انه متأمر على هذا المجلس، واقولها وعندى الادلة. ان لجانة نجد ونحظى بدعم المؤسسة التلفزيونية والاذاعية من الاهتمام اكثر مما تستحقه هذه السلطة الهامة في هذا البلد. ولذلك يقدم برامج لاشخاص

باغبياتهم ربما يحجبها المواطن ويستقلها ومع ذلك نكرر على مسامحه بحجة اننا نريد ان نتقف مع ان مؤسستنا لا تبث برامج تثقيفية إنما تبث برامج ترفيحية، ولسنا في زمن الترفيه واننا بحاجة الى تثقيف.

ولذلك ارى الاعلام الرسمي متأمر على هذا المجلس ومقصراً في اداء واجبه نحو هذه السلطة المهمة. اما الصحافة فلا اقول عنها الا ما يمكن ان ينطبق عليهم مما يكون في طابور تدريب المشاة، الى اليمين در والى اليسار در. وباعتقادي ان الاجهزة الاعلامية الرسمية تعول على هذه العقلية كل التعويل بحيث لا تضطر ان ترسل كتاباً الى صحيفة ان تنشر او لا تنشر فهي مكتفية بذكاوتهم وتابعيتهم، بحيث لا ينشرون الا ما يستقروونه باطناً انه يجب ان لا ينشر ولا ينشرون الا ما يجب ان ينشر.

ولذلك ارى الاعلام غير الرسمي مدجناً ايضاً بهذا المنطق، ولذلك رأينا صحافة تهاجم هذا المجلس ظلياً، وان كانت قد قالت بعض الحق، فان كلمة حق يراد بها باطل لا تحترم ولو كانت حقاً لاننا نريد مرادهم منها، فانها اذا اريد بها الاصلاح فانعم بها والا فانها مردودة على صاحبها لانه اراد بها سوءاً ولم يرد بها خيراً.

ولا اريد ان المحدث يتوسع في هذه القضايا لكن احببت فقط ان ابين ان هناك محاولة لتشويه صورة هذا المجلس وعلى هذا المجلس ان يعمل على خطين متوازيين: خط اعلامي قائم ذاتي نابع من هذا المجلس حتى نبين للناس من نحن، والخط الاخر هو ان تتلاقى النقائص بحيث تكثف اعمالنا مستقبلاً بحيث نبرز هذا

المجلس بصورة تليق به، وشكراً معالي الرئيس. معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عبدالله زويقات، وارجو ان اذكر اخواني انه حوالي (١٠ - ١٢) متحدثين بالاضافة الى انه قد يكون للاخوة في الحكومة حديث، نرجو الالتزام بما اتفق عليه بدقيقتين، تفضل استاذ عبدالله.

السيد عبدالله الزويقات: شكراً معالي الرئيس.

حضرات الزملاء الكرام.

يجب ان لا نخاف من النقد فنحن جزءاً من هذا الشعب بخيره وشره، انا اعتبر الهجمة على مجلس النواب ظاهرة صحية. لا احد ينكر ولا الصحافة تنكر حجم المسؤوليات التي يتحملها المجلس في مثل الظروف التي جاء بها مجلسنا، مبنياً ان مسيرة المجلس لم تكن سهلة، كما ان الانجازات لم تكن في حدود اقل من الامنيات.

معالي الرئيس.

الزملاء الكرام.

ان التجربة جديدة واي تجربة جديدة لابد لها من اخطاء وما دمنا نؤكد على المسيرة الديمقراطية ونفقدوها فعلياً ان نقبل النقد، وقد تركت تصرفات بعضنا المجال الواسع لتوجيه اللوم والنقد لمسيرة المجلس. كما ان سعي المجلس لا يقف الكثير من اسباب المعاناة التي يعيشها المواطنون كانت غير موفقة بدليل ان جيوب الفقر تزداد والبطالة تتفاقم والاسعار في

ازدياد وعليه فليس امامنا غير ان ننحني لكل نقد بناء اما النقد المقصود به التجريح والاساءة فهو مرفوض وهناك مسألة بالغة الاهمية تتعلق بفئات كثيرة راعها واضر بمصالحها وجدد المجلس والتهج الديمقراطي وهذه حقيقة موجودة. فبانجازاتنا وبالتخفيف من معاناة ابناء شعبنا تتغير الصورة التي اهتزت وقد اهتزت فعلاً. لا انكر ان هناك محاولات لتحجيم دور المجلس والطريق الوحيد امامنا لاعادة الثقة بمجلسنا هي قدرة المجلس على إيجاد الحلول للكثير من هموم ابناء شعبنا ومن خلال بناء جسور الثقة مع السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية لا باعتبارها السلطة التنفيذية عدو المجلس، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ ابوزنط، دقيقتين شيخ ابوزنط.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: بسم الله الرحمن الرحيم.

لي تفتن ان تقول دقيقتين، التفتير هنا واسراف هناك، اعدلوا هو اقرب للثقوى.

معالي رئيس المجلس: على كل حال محسوبة عليك، محسوبة عليك.

السيد عبدالمنعم ابوزنط: شكراً معالي الرئيس حيث لانك كنت السبب في ثواب لي في هذا اليوم.

اولاً: كم حاول المجلس الكريم، الحفاظ على وحدة الامة وتعميق جذور الوحدة الوطنية.

وكم حاول المجلس الكريم الذي انجته ارادة الشعب الحر الابي بعد ان عان وعانى من

الأم غياب الحرية، إلى أن تمت ولادة كريمة للمجلس من رحم الحرية والشورى.

لكن مع شديد الأسف فوجيء المجلس وفوجيء الشعب الذي انتجب ذلك المجلس. فوجئنا بتعليم اعلامي مدروس بعمق، ومخطط له في ليل مظلم يبيم، كيف لا؟ وكانت الصحافة أيام الحرب تعتبر امريكا والحلفاء كالتاشز المطلقة اما الآن فاصبحت امريكا السيدة المدللة.

تعليم اعلامي من خلال التلفاز والاذاعة والصحافة حتى اصبح الشعب يتساءل اين النواب؟ واين صوت النواب للمطالبة بحقوق الشعب؟ وابرز في المقابل صوت الوزراء كلمة كلمة ولم يدري الشعب ان حصاراً قد ضرب على نوابه باسم امن البلد ومصصلحة البلد، ومعنى ذلك ان اكثر المرشحين للاعتقال هم النواب بعد ان اعتقلت اصواتهم المدوية الصارخة بحقوق الشعب.

ولست ادري: انسيبت ام تناست اجهزة الاعلام ان التعتيم الاعلامي يساوي تعطيل الرثة اليمنى للشعب من التنفس، ام ان اجهزة الاعلام اصبحت جهاز اوكسجين للحكومة، واكسيد الكربون للشعب. ونوابه؟ اننا نرحب بالنقد البناء وليس بالنقد الهدام الذي يهدم القيم والمبادئ. ولست ادري لماذا اجهزة الاعلام التلفاز والاذاعة والصحافة تبرز اخبار الرياضة بالتفصيل وتبرز اخبار الموضة لفصول السنة الاربعية بالتفصيل وتبرز اخبار التعازي والوفيات بالتفصيل، لكن فعاليات المجلس لم تحظ بنشر ما حظيت بها التعازي والوفيات. وكيف يجوز

متسع بسخاء حائقي لتغطية اخبار الحفلات الراقصة واخبار الرياضة.

١ - لذلك اطالب الحكومة بزرع اجهزتها وبخاصة اولئك المتسلقين القائلين للمعتقلين السياسيين: ان هذه الزنازين جاهزة لنوابكم فور حل المجلس، ونسي هذا النشر الذي يتغذى على دماء الشعب كما تتغذى دودة العلق اننا نعتبر تلك الزنازين عرين الاسود للاحرار، وكنا ندخلها ونحن نردد قول الله عز وجل: فاو الى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ويهيء لكم من امركم مرقفاً.

٢ - اطالب الحكومة بالعدالة فيما ينشر من خلال اجهزة الاعلام دون تحيز.

٣ - اطالب الحكومة بنشر كل ما يحدث تحت قبة المجلس باستثناء ما تشغبه رئاسة المجلس ان كان مخالفاً للنظام الداخلي وبذلك تصدق الحكومة في التفاعل مع المجلس ومن ثم يكون كلا المجلسين النيابي والتنفيذي صادقين في التفاعل مع الشعب الكريم.

٤ - اما ايجابيات المجلس فمعلومة فقد ذكرها اخوة اخرون لكن السليبيات للمجلس فهي ما يلي:

أ - لم يراع في سلم الاولويات الاهم قبل المهم.

ب - لم يحاسب المجلس الحكومة على تقصيرها اولا ياول فيما يتعلق بقرارات المجلس التي تمثل حقوق الشعب.

ج - لم يتخذ المجلس الاجراء الحاسم سواء كان مع الحكومة او اجهزة الاعلام.

ومن ذلك الاجراء الحاسم مع الحكومة الفاصلة معها: اما ان تلزم بسقف زمني لتنفيذ قرارات المجلس واما ان تطلع للثقة. اما حسم الامور مع اجهزة الاعلام فلم تتخذ رئاسة المجلس اجراء قانونيا لاحالة المعتدين المتجنين على القضاء. وبذلك تنظم اجهزة الاعلام عن تلك التجاوزات التي ترتدي عباءة الديمقراطية والحرية دون ادق حق. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ ابراهيم الغياشة.

السيد ابراهيم الغياشة: شكراً معالي الرئيس.

انا اكتفي بما تفضل به الزملاء جميعاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، زملائي النواب المحترمين الحقيقة التي اصبحت واضحة، ان هناك شريحة صغيرة في مجتمعنا الاردني وصلت رموزها الى مواقف المسؤولية في السلطة وساهمت في اتخاذ السياسات الحاطة في المجالات الحيوية الهامة في تاريخ ومسيرة بلدنا.

وللأسف ما زال لهد الرموز نفوذ واسع غير توظيف وزرع اشخاص في الدوائر والمؤسسات الهامة يدينون لهم بالكامل، ويعتبرون جزءاً من «لوبي» يخدم مصالحهم على حساب المصلحة العامة، ومن بين الاهداف الهامة هؤلاء، هو العمل على تقويض المسيرة

الديمقراطية والتصدي للمحاولات الجادة لبناء دولة المؤسسات والقانون بكل معناها ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والامنية. لانهم يعرفون انه لتجذرت وتعمقت الديمقراطية وعم اصلاح البناء سوف يصبحون عرضة للمحاسبه وسوف يخسرون نفوذهم وسيتم ابعادهم وبذلك تضرب مصالحهم. ومن هنا تنادي عدد من النواب وكل الاحرار المخلصين يطالبون على الدوام بضرورة الاسراع والحزم والمحاسبة في قضايا الفساد والبيروقراطية والارتجال وتعطيل الحريات وغيرها والبده الفوري بالاصلاح الاداري والمالي، ووضع الخطط العلمية المستندة على قدراتنا المادية والبشرية والجغرافية وتفعيل الدستور وتطويره بما يخدم التحولات. واطلاق الحريات الصحفية والاعلامية الموضوعية والجادة والوطنية لتكون بمثابة السلطة الرابعة في البناء وتعميق الديمقراطية وحماية الفكر والادب والتراث وفضح الفساد والامهال وان تكون العين الساهرة والبوصلة التي يستهدي بها الشرفاء من ابناء شعبنا.

الا ان تأثير اصحاب النفوذ التي ذكرناهم اثبت بان موازين القوى لصالحهم بما ذكرته وايضا بسبب تراكم الاخطاء في الدوائر العديدة وضد سنوات وعدم حلها اصبحت موقع خطية لعشرات المسؤولين في وظائفهم الذين يعملون لصالحهم ويهدمهم وكان له الاثر الكبير ايضا في تعطيل دور الصحافة واداء عدد من الزملاء الوزراء واستطاعوا بذلك اجهاض وتعطيل الكثير من الخطط واداء عمل لجان التطوير والعمل على اضعافها واستغلال الاعلام

الام غياب الحرية، الى ان تمت ولادة كريمة للمجلس من رحم الحرية والشورى.

لكن مع شديد الاسف فوجيء المجلس وفوجيء الشعب الذي انجب ذلك المجلس. فوجئنا بتعتيم اعلامي مدروس بعمق، ومخطط له في ليل مظلم بهيم، كيف لا؟ وكانت الصحافة ايام الحرب تعتبر امريكا والحلفاء كالثائش المطلقا اما الان فاصبحت امريكا السيدة المدللة.

تعتيم اعلامي من خلال التلفاز والاذاعة والصحافة حتى اصبح الشعب يتساءل اين النواب؟ واين صوت النواب للمطالبة بحقوق الشعب؟ وبرز في المقابل صوت الوزراء كلمة كلمة ولم يدري الشعب ان حصاراً قد ضرب على نوايه باسم امن البلد ومصلحة البلد، ومعنى ذلك ان اكثر المرشحين للاعتقال هم النواب بعد ان اعتقلت اصواتهم المدوية الصارخة بحقوق الشعب.

ولست ادري: انسيتم ام تناست اجهزة الاعلام ان التعتيم الاعلامي يساوي تعطيل الرثة اليمى للشعب من التنفس، ام ان اجهزة الاعلام اصبحت جهاز اوكسجين للحكومة، واكسيد الكربون للشعب ونوابه؟ اننا نرحب بالتقيد البناء وليس بالنقد الهدام الذي يهدم القيم والمبادئ ولست ادري لماذا اجهزة الاعلام التلفاز والاذاعة والصحافة تبرز اخبار الرياضة بالتفصيل وتبرز اخبار الموضة لفصول السنة الاربعة بالتفصيل وتبرز اخبار التعازي والوفيات بالتفصيل، لكن فعاليات المجلس لم تحظ بعشر ما حظيت بها التعازي والوفيات فكيف يبرز

متسع بسخاء حائمي لتغطية اخبار الحفلات الراقصة واخبار الرياضة.

١ - لذلك اطالب الحكومة بزرجر اجهزتها وبخاصة اولئك المتسلقين القائلين للمعتقلين السياسيين: ان هذه الزنازين جاهزة لنوابكم فور حل المجلس، ونسي هذا النفر الذي يتغذى على دماء الشعب كما تتغذى دودة العلق اننا نعتبر تلك الزنازين عرين الاسود للاحرار، وكنا ندخلها ونحن نردد قول الله عز وجل: فاوو الى الكهف ينشر لكم ربكم من رحمته ويهيء لكم من امركم مرفقا.

٢ - اطالب الحكومة بالعدالة فيما ينشر من خلال اجهزة الاعلام دون تحيز.

٣ - اطالب الحكومة بنشر كل ما يحدث تحت قبة المجلس باستثناء ما تشطبه رئاسة المجلس ان كان مخالفا للنظام الداخلي وبذلك تصدق الحكومة في التفاعل مع المجلس ومن ثم يكون كلا المجلسين النيابي والتنفيذي صادقين في التفاعل مع الشعب الكريم.

٤ - اما ايجابيات المجلس فمعلومة فقد ذكرها اخوة اخرون لكن السلبيات للمجلس فهي ما يلي:

أ - لم يراع في سلم الاولويات الاهم قبل المهم.

ب - لم يحاسب المجلس الحكومة على تقصيرها اولا باول فيما يتعلق بقرارات المجلس التي تمثل حقوق الشعب.

ج - لم يتخذ المجلس الاجراء الحاسم سواء كان مع الحكومة او اجهزة الاعلام.

ومن ذلك الاجراء الحاسم مع الحكومة المناصلة معها: اما ان تلتزم بسقف زمني لتنفيذ قرارات المجلس واما ان تطرح للثقة. اما حسم الامور مع اجهزة الاعلام فلم تتخذ رئاسة المجلس اجراء قانونيا لاحالة المعتدين المتجنيين على القضاء. وبذلك تظلم اجهزة الاعلام عن تلك التجاوزات التي ترتدي عباءة الديمقراطية والحرية دون ادنى حق. والسلام عليكم.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ ابراهيم الغبايشة.

السيد ابراهيم الغبايشة: شكراً معالي الرئيس.

انا اكتفي بما تفضل به الزملاء جميعاً، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ منصور مراد.

السيد منصور مراد: شكراً معالي الرئيس، زملائي النواب المحترمين الحقيقة التي اصبحت واضحة، ان هناك شريحة صغيرة في مجتمعنا الاردني وصلت رموزها الى مواقف المسؤولية في السلطة وساهمت في اتخاذ السياسات الحاططة في المجالات الحيوية الهامة في تاريخ ومسيرة بلدنا.

وللاسف ما زال لهذه الرموز نفوذ واسع عبر توظيف وزرع اشخاص في الدوائر والمؤسسات الهامة يدينون لهم بالكامل، ويعتبرون جزءاً من «لوبي» يخدم مصالحهم على حساب المصلحة العامة، ومن بين الاهداف الهامة لهؤلاء هو العمل على تقويض المسيرة

الديمقراطية والتصدي للمحاولات الجادة لبناء دولة المؤسسات والقانون بكل معناها ومرتكزاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والانسانية والامنية. . لانهم يعرفون انه لو تجذرت وتممقت الديمقراطية وعم اصلاح والبناء سوف يصبحون عرضة للمحاسبه وسوف يحسرون نفوذهم وسيتم ابعادهم وبذلك تنضرب مصالحهم. . ومن هنا تنادي عدد من النواب وكل الاحرار المخلصين يطالبون على الدوام بضرورة الاسراع والحزم والمحاسبة في قضايا الفساد والبيروقراطية والارتجال وتعطيل الحريات وغيرها والبده الفوري بالاصلاح الاداري والمالي، ووضع الخطط العلمية المستندة على مقدراتنا المادية والبشرية والجغرافية وتفعيل الدستور وتطويره بما يخدم التحولات. . واطلاق الحريات الصحفية والاعلامية الموضوعية والجادة والوطنية لتكون بمثابة السلطة الرابعة في البناء وتعميق الديمقراطية وحماية الفكر والادب والتراث وفضح الفساد والاممال وان تكون العين الساهرة والبوصلة التي يستهدي بها الشرفاء من ابناء شعبنا.

الا ان تأثير اصحاب النفوذ التي ذكرناهم اثبت بان موازين القوى لصالحهم بما ذكرته وايضا بسبب تراكم الاخطاء في الدوائر العديدة وضد سنوات وعدم حلها اصبحت موقع خطية لعشرات المسؤولين في وظائفهم الذين يعملون لصالحهم ويهديم وكان له الاثر الكبير ايضا في تعطيل دور الصحافة واداء عدد من الزملاء الوزراء واستطاعوا بذلك اجهاض وتعطيل الكثير من الخطط واداء عمل لجان التطوير والعمل على اضعافها واستغلال الاقالام

المشبوكة والعمل على حمايتهم وتعطيل تنفيذ عدد من المشاريع الحيوية للتخفيف من البطالة والمحسوبة وتعطيل قيام النقابات مثل نقابة المعلمين الهامة واتحادات الطلبة والشباب مما عطل المشاركة الواسعة لقطاعات هامة من أبناء شعبنا وحرمان الوطن من الكفاءات العالية واستمر في حماية الخضر غير العادل لسياسة صندوق النقد الدولي وما نتج ويتبع عن هذه السياسة من معاناة ومساويء واستمر في التخطيط في مجال الضريبة التي يعاني منها اصحاب الدخول الصغيرة والفقر واستمرار التخطيط في مسألة الجمارك وغيرها.

معالي الرئيس هذه هي الاسباب وجوهرها، وبالخلاصة اريد ان اوجه نقد من باب الامانة الى الحكومة بسبب الوعود العريضة في مجال التطوير الاداري وقضايا اخرى هامة مثل البطالة والزراعة والتنمية، كانت اكبر مما تستطيع الحكومة تلبيته مما سيؤدي في وقت لاحق الى خيبة امل في انجاز الحكومة فوق خيبيات الامل المتتالية سواء كانت سياسية او اجتماعية او اقتصادية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ عيسى الرميوني ارجو التقيد بالوقت.

السيد عيسى الرميوني: شكراً معالي الرئيس، يمكن في كثير من المرات الماضية عندما اتحدث تنبهي الى الوقت على الرغم من اني اكثر زملائي انغلاقاً بالحديث.

معالي رئيس المجلس: هذا لانك ملتزم بآرك الله فيك.

السيد عيسى الرميوني: شكراً لك، سيدي عندما استمعنا الى زملائنا الذين تحدثوا عن موضوع محدد، ما بقي كثير من الحديث نستطيع ان نضيفه بل اضافوا اكثر مما رسم لهذه الجلسة من الحديث.

ولكن جزء من الاخوان نسوا انه من الطبيعي ان توجه وسائل الاعلام انتقادات لمجلس النواب، وهذا ما نلاحظه في الدول الديمقراطية. ولا تبني العريضة الموقعة من العديد من زملائنا بانه ممنوع انتقاد البرلمان ومن فيه، ولا اعتقد ان اكثر الزملاء على ما ورد في العريضة بان هناك هجوم مخطط على مجلس النواب.

الديمقراطية تقوم في الاساس على احترام الرأي الاخر المضاد ومجلسنا لا يشكل استثناء عن هذه القاعدة، علينا ان نبادر ونفتح صدورنا للالتقاء برجال الاعلام نسمع منهم فلعلنا نتعلم ما يساعدنا على تجاوز الاخطاء ان وجدت اصلاً. والمعروف بالدول الديمقراطية ان الصحافة هي التي تحمي الديمقراطية حيث ان الصحافة هي عين الشعب، وليست الصحافة للميل والهوى في حياة اي صحفي يستطيع ان يسخر هذه الصحافة والاعلام الى تنفيس احقاده وضغائنه نتيجة لعدم عيبه او كرهه لشخص ما.

اما دور المجلس وادائه وتمايزه بحق انه مشرف للوطن ويستحق ابراز هذا الدور اعلامياً في كل وسائل الاعلام سواء كما يسموها الشعبية او الرسمية.

اما ما ورد في حديث الزميل الدكتور عماد الحاج بخصوص (جامعة اليزموك) اعتقد ان

ذلك اجحاف بحق هذه المؤسسة والاداريين القائمين عليها، حيث انني مدعو الشهر القادم الى ندوة اقتصادية في هذه الجامعة. اما اذا كان الحديث والمطلوب هو الندوات الحزبية فنحن مع ادارة هذه الجامعة.

ويودي ان اسأل الزملاء هل المطلوب من الاعلام الرسمي ان يفسح المجال لكل نائب ان يتحدث كما يشاء وننسى ان هذا الاعلام هو قائم لخدمة نظام ونحن جزء من هذا النظام؟! اما اذا كان الاعلام قائم على فلسفة كل واحد منا فنحن «٦٧» حزب حتى الان، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور احمد عناب.

الدكتور احمد عناب: شكراً معالي الرئيس.

لقد جاء الزملاء على اغلب النقاط التي اردت ان اتطرق اليها، ولكن اسمحوا لي ببعض الجمل فقط.

الاعلام هو اعلام رسمي وليس ديمقراطي وهو يريد ان يكتب التاريخ، طبعاً لانه يمثل الحكومة، وهذا حق له باعتبار ان هذا البلد هو من العالم الثالث ولا يوجد رأي عام للشعب بشكل او بآخر مكون.

الصحافة لها رقابة ذاتية على نفسها لانها تهتم بالارباح اكثر من الحرية التي اهداها لها المجلس النيابي، وبالتالي المال هو السلطة القوية حقاً، هي اكبر من السلطات الثلاثة الاخرى والصحافة. اذن المال هو السلطة الحقيقية في كل

بلد من العالم الثالث، وستحتاج طبعاً هذه الصحافة لزمن ديمقراطي اكثر حتى تصبح صحافة.

لماذا اذن لا نقوم كمجلس بإنشاء لجنة ثقافية اعلامية ونبكي على انفسنا؟ لماذا لا نطالب بسوق من التلفزيون ومن الاذاعة بان يكون هناك مشاركة حقيقية لهذا المجلس حتى لا نبقي اقلية في هذا البلد، وقد كان هناك طبعاً اقتراح بإنشاء هذه المجلة.

على اي حال لا اريد ان اطيل، هناك اداء جميل كان للمجلس وهناك كان سليات ولا اريد ان اتطرق اليها وهي خلط السلطة التشريعية بالتنفيذية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ ذيب انيس حاول ان يقرينا وان يعطينا الكلمة مكتوبة ويطلع، لا القياها وابقي، تفضل شيخ ذيب.

السيد ذيب انيس: معالي الرئيس انت غير ان تسمح لي او ان اطلع.

معالي رئيس المجلس: لا ممنوع القياها وما تطلع، تفضل شيخ ذيب.

المسيد ذيب انيس: بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، حضرات النواب الكرام.

فيما يتعلق بموضوع هذه الجلسة وهو الهجوم على هذا المجلس والتقليل من جهوده المكثفة في خدمة البلد والتشريع والمواطنين.

ومن وراء هذا الحملة بعض الاقلام وبعض الصحف والاجهزة الاعلامية، فاني اقول ان هذا المجلس هو من ابرز المجالس النيابية في تاريخ هذا البلد الطيب.

فقد عمل هذا المجلس على حل كثير من انقضائيا التي كانت تهم وتشغل المواطنين. وعلى رأس هذه القضايا قضية المصولين من العمل للاسباب السياسية وكذلك ارجاع الكثير من جوازات السفر المحجوزة والافراج عن معظم المعتقلين سياسياً.

وجلسات المجلس المكثفة يعقد هذا المجلس جلستين في الاسبوع على الاقل، وهناك مسائل بين المواطنين والجهات الرسمية يقوم بحلها النائب خارج نطاق هذا المجلس.

فينبغي على الصحافة والاعلام الذي يقلل من جهود هذا المجلس ان يتذكر قول الله تعالى «ولا تبخسوا الناس اشياءهم».

بعض الصحف في بداية الدورة الاولى لهذا المجلس كانت بعض جداول اعماله تحتاج الى وقت طويل حتى يدخل جزء كبير من الليل، قامت بعض الصحف باظهار كاريكاتير على صفحاتها رجل يخرج من بيته ويخاطبه زوجته الى اين فيجيبها الزوج الى مجلس النواب لان اولادك لم يعطوني فرصة للنوم. على شكل تهكم.

وبعض الصحف تنتظر بفارغ الصبر اي خبر كاذب يشاع عن بعض النواب فتساهم فوراً بتخليته ونشره ليكون بهذا مسهمة في اشغال نار الفتنة بين ابناء البلد الواحد. وحصل هذا معي شخصياً. والحق ان تكون هذه اي بعض.

الصحف منبرا واضحا وصريحاً من اجل الاصلاح وكلمة الخير واطفاء نار الفتنة.

ولا يفوتني في اخر الكلمة ان اذكر بعضا من السليبيات التي تقع احيانا في مداولات المجلس.

مثل استغلال مفهوم نقطة نظام بشكل خاطيء من بعضنا وكذلك الغياب الملموس من بعضنا عن جلسات هذا المجلس مما يسبب عدم انعقاد الجلسة بعدم اكتمال النصاب القانوني وكذلك احيانا برفع الاصوات اثناء حوار مع بعضنا وخاصة مع رئاسة هذا المجلس. اتفق على الصحافة ان تقوم بواجبها وكذلك الحكومة الموقرة تجاه هذا الهجوم والاستخفاف بكرامة هذا المجلس واعضائه. وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، ليث شبيلات.

السيد ليث شبيلات: بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدتي الرئيس، ابدأ من حيث انتهى الزميل فخري قعوار حيث ارى انه وضع اصبعه على المشكلة، ولا انسى ان اتفق على اقتراحات الزميل همام سعيد للتصويت، واقول بعد ذلك نعم للانتقاد فنحن لسنا فوق الانتقاد ويجب ان يحاسبنا الناس شريطة ان يكون عند الذين يحاسبوننا الجرأة والاستقامة ان يحاسبوا غيرنا والا فليخرس.

الذي عنده الجرأة ان يحاسب ايا كان في اي مكان كان من السلطة في الوزارة ام في النيابة فيدنا على رأسنا نستمتع اليه ونعتبره استاذاً لنا،

اصحاب هذا الرأي مكانا في جبل ما واصحاب الرأي الاخر في جبل ما وان يجمي الكل من اختراق الاخر له لا ان يدس او يساعد على اندساس الناس لكي تحدث فتنة، وقد ثبت ذلك في شريط فيديو سلم الى الحكومة السابقة ولم تحقق الحكومة اللاحقة ووزير الداخلية هو نفسه.

نحن الذين نجريء على انفسنا ايها السادة، اذا حزمنا امرنا واتخذنا قراراً وقررنا ان نكون نواباً او ان نتصرف كنواب لا ان نتصرف كمطالين، كهشة اختيارية تطالب، تلقي، اطالب، اطالب، اطالب.

يجب ان نتصرف، نقرر، انا اذكر في المجلس الاستشاري ان المجلس الاستشاري شكى من الاعلام فقال له رئيس الحكومة يا اخي خذ قراراً وانا اطبق، اراد له ان يتشبه بمجلس النواب، كانت السياسة الرسمية رفع المجلس الاستشاري لكي يتشبه ما استطاع بمجلس النواب، فقال له الرئيس خذوا قراراً وانا اطبق، وفعلاً حدث ذلك. الان نحن لا نحتاج لان يقول لنا رئيس الحكومة خذوا قرار وانا اطبق، هذا حقنا ان نتخذ القرار المناسب ونطبق. اذا عدنا الى الاعلام نعم الاعلام الرسمي اسوأ ايضاً، خذ وكالة الانباء الرسمية كأنها وكالة الانباء الحكومية، رئيس مجلس النواب يكتب امراً للنشر واذا بالوكالة تقوم وتقعده ووزير الاعلام السابق، هي كلها مستمرة حقيقة، يناقش وقد ناقشني انه هل يجوز لرئيس مجلس النواب ان يفعل ذلك؟ حتى انا دخلنا في مشادة، انت تقول ما يحق لرئيس مجلس النواب

لما ان يفرد المجلس اليوم ليتكلم عن اجبر عند الشيخ بدل ان يسلط كلامه على الشيخ نفسه فهذا ايضا مما يسبب تراجعاً لدى مجلس النواب.

نحن نعلم عندما نهاجم لماذا نهاجم، وفي نفس الوقت نعلم اننا اهل لكل انتقاد فنعدنا تقصيرات كثيرة، اهمها اننا نرفض ان نثبت هيئتنا، هيئتنا لا تأتي من الحكومة بل ان الحكومة ترغب وتسعد بان تقل هيئتنا فنحن الذين نراقب هذه الحكومة.

هيئتنا تأتي عندما يمس اي امر من عندنا ان نقف متكاتفين متعاضدين لكي نمنع اي اعتداء على هذا المجلس، هكذا يحافظ على هذا المجلس. هذه هي المرة الثانية التي نبلش بالصحافة، وانا مع ان نتكلم عن الاعلام التي لا تتجرأ الا على الكلام على النواب، ولكن الاعتداءات الاخرى التي تحصل على هذا المجلس لماذا لا نتجرأ عليها؟

الذي حدث في جلسة الثقة، لماذا لم يتخذ اجراء؟ هذا جراً وسيجريء علينا، ولقد حدث حادث اخر قبل عدة ايام لن اذكره اليوم لانه على مكتب الرئيس، لاننا قررنا ان نعالجه جماعياً لنرى هل المعالجة الجماعية افضل من المعالجة الفردية، فنحن مع الرأي الان الذي قال المعالجة الجماعية هي التي يجب ان تسود.

نحن الان نضع هذه المشكلة ولا نتكلم بها في هذه الجلسة. هذه قبل جلسة الثقة الم يحدث اعتداء على نواب عندهم ترخيص لاجتماع بينون رايهم في السلم، اليس واجب الامن ان يجمي كل من يريد ان يقول رايه وان يمنع اختلاط اصحاب رأي مخالف؟ ان يعطي

هكذا من الله على

ان يفعل! وبتراه هي للجميع كما قال الزميل حسني الشيبان، هي لجميع السلطات، عندما يقرر رئيس مجلس النواب ان يصدر تصريحاً ليس لاحد ان يبر ذلك التصريح، وكذلك رؤساء اللجان، وعليها ان تغطي حقيقة ما يقوله النواب انصافاً للرأي والرأي الآخر.

هبة هذا المجلس والنائب قد هبطت الى ادنى مستوى، ما كنا نشهد ان يمر نائب على مركز حدود ويعتقل مرافقه، ما كان يمرؤ احد على ذلك. وقد رسمي يسافر ويفتش امنيا على الطائرة وتمنع الطائرة من السفر بطولها وعرضها لانه لم يجدوا مكاناً في الدرجة الاولى لنائب كما هو محجوز له، واجلست زوجة احد الموظفين في احدى الشركات في مكانه، وقام الطيار بحل المشكلة ان يجلس النائب في قمرة القيادة، واذا بالامن يقول لا تطير هذه الطائرة ونائب موجود، لاشك النائب عدو الامة.

هنالك من يفرض وصايته علينا وعلى الحكومة، لذلك ايها الزملاء القرار قرارنا، الاخرين لهم مصلحة ان لا تقوى، اذا اردنا ان نقوى فنحن الذين نتكاتف ونتخذ القرار المناسب، وعكس ذلك ان كان لنا او لاحدنا اية انظار اخرى كمطالب اخرى نضعف، فالعفة عما في يدي الحكومة وعما تعد الحكومة هو اقوى امر يجعل من هذا المجلس ذي هبة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس.

الحقيقة كنت قد اعددت كلمة مكتوبة منذ ثلاثة ايام ولكنها طويلة نسبياً، واحتراماً لوقت المجلس ولان الكلام المكتوب بها قد قال قسم كبير منه زميلنا الفاضل الاستاذ ليث شبيلات وقسم اخر ذكره زميلي الفاضل الاستاذ فخري قنوار، اكتفي بما قاله واعتبر ان الكلام

بداية اننا كما نعرف جميعاً ان مهد الحياة البرلمانية كما هو معروف تاريخياً (بريطانيا) وانا من الذين وقد يكون الكثيرين زاروا هذا البلد الذي يسمى مهد الحياة البرلمانية ورأيت ان كل اجهزة الاعلام في (بريطانيا) صحف واجهزة رسمية لا تبرز مجلس العموم او «اللوردات» يمكن وبدون مبالغة اذا قلت «١٪» مما يذكر هذا المجلس في اجهزة الاعلام. ومع ذلك فان مجلس النواب في بريطانيا جزء من الشخصية الوطنية البريطانية وله قداسة في بريطانيا، وهذه القداسة ترتب له ولم ترتب له اعلامياً ومقدار ما يبرز اعلامياً اريد ان اقول من حيث المبدأ نخطيء اذا اعتقدنا ان هذا المجلس يشكل الديمقراطية وانما المجلس هو اداة ديمقراطية واعتقد انه اداة ديمقراطية بمقدار ما يمارس على الشعب من تأثير ومقدار ما يمارس الشعب عليه من تأثير. فبرأيي ان حرية التعبير خارج البرلمان وحرية الاجتماع خارج البرلمان وحرية الصحافة خارج البرلمان تقوم بكل هذه العناصر الديمقراطية. تقوم اولا الديمقراطية من خارج المجالس النيابية، وتستمد البرلمانات صفتها الديمقراطية او المعادية للديمقراطية بمقدار ما يكون خارج البرلمان من تعابير ديمقراطية. وينبغي على ذلك برأيي اننا يجب ان نترك الناس تتكلم كما تريد دون ان نحصر الكلام بنا او ان نتكلم بالنيابة عنهم، ويجب ان لا نضيق بكلام الاخرين، ولكن في نفس الوقت لا يجوز ان نترك للاخرين فقط حق الكلام وان يحصر الكلام بهم دون ان نعطي حقنا بالكلام، وهذا لا يتأتى الا بانفتاح الصحف والاعلام للجميع وعلى الجميع.

واقول فيما يتعلق بنا ان هذه الاداة

الذي ورد على لسانها كلام لي في هذا المحضر وفي هذه الجلسة واؤكد واثني عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ قرش.

السيد يعقوب قرش: بسم الله الرحمن الرحيم.

الواقع كنت اريد ان اتكلم كلمة لكن ما سمعته من اخواني همام سعيد وفخري قنوار وعلى الفقير ثم ليث شبيلات يجعلنا نطالب الحكومة حقاً ان تحترم توجهات هذا المجلس او ان يقوم المجلس حقاً بالدفاع عن توجهاته وايضاً هذه الحكومة عند حدها وجزاكم الله خيراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ حسين مجلي.

السيد حسين مجلي: شكراً سيدي الرئيس.

الواقع بداية لا بد لي من القول انني لم افهم هذه الجلسة اننا جئنا بها لتسابق في اطراء انفسنا، ولم الفهمها اننا في عملية منافسة مع السلطة التنفيذية لابرارنا اعلامياً. كما انه من البديهي ان نقول ان هذا المجلس ضرورة ديمقراطية وضرورة دستورية، ولا غرابة ايضاً في الامر وفي مقيل ان يكون لهذا المجلس قوى معادية تعادي التحول الديمقراطي ذاته وهذه اقوى داخلية وخارجية.

لكنني وبكل امانة وارجوان يكون بحثنا عقلانياً ومقدار ما تقتضيه هذه الجلسة اردت القول

هذه من الاشغال

الديمقراطية، المجلس، اذا لم تحسن الرقابة على ذاتها سيضيع شعبنا بالضرورة وسيكون رأي عام بحق او بلا حق سواء سيره المعادين للديمقراطية او الآخرين ببرائتهم، سيكون رأي عام مناصراً لحل البرلمان او لمعاداته، وسوف نطالب بحل البرلمان وحتى يبدو الحل مطلباً شعبياً وظاهرة ديمقراطية مالم يكسب البرلمان ثقة الشعب وثقة الشعب هو اكبر اعلام للبرلمان ولهذا المجلس هو ادائه وان يراقب نفسه مراقبة صارمة ذاتية وقبل ان اتي الى الرقابة الذاتية وعناصره الاولى التي تتيحها هذه الجلسة، اقول ان هذا المجلس واقول للصحافة التي ساءلت هذا المجلس، وافر حقها بالسؤال، وكلنا تابعنا وعلى سبيل المثال كم من الكتاب كتب عن تأخر المجلس في اخراج قانون الاحزاب مثلاً. انا اعرف وانا اناقش الصحافة بكل عقلانية وباعتبارها اداة ديمقراطية، هناك قوانين حريات عامة وقوانين ديمقراطية خرجت عن هذا المجلس منها قانون محكمة العدل العليا الذي يعتبر قانون حضاري ديمقراطي، قانون الدفاع والذي بقانون الدفاع الغي القانون البريطاني الذي تحكم به منذ عام (١٩٣٥) والذي بهذا القانون الغي التحصين، ويقانون محكمة العدل العليا تبسط الرقابة للجميع وعلى الجميع بادة ديمقراطية هي استقلال القضاء، قانون محكمة امن الدولة وهو قانون حضاري مدني ديمقراطي.

اين مطالب الصحافة الحرة من هذه القوانين؟ لماذا لم نراها تتساءل وقد هزمت من البرلمان ومن مجلس الامة؟ اين هذه القوانين واين وجودها ولماذا لا تمارس ولماذا

لا تنفذ؟ مع ان قانون الاحزاب كما نذكر جميعاً جاء لهذا المجلس في ٩١/٩/٣ وانقضت الدورة الاستثنائية في ٩١/٩/٥ وعدنا في ٩١/١٢/١. ارجو من الرئاسة الجليلة ان تعطيني توضيح ديمقراطي لاننا نتحدث مع الصحافة في هذا الشأن.

جاء هذا المجلس في ٩١/١٢/١ وكان شهر ١٢ شهر الثقة وشهر الميزانية، وبعد ذلك جاء موسم الثلج الذي نعرفه جميعاً. عمر قانون الاحزاب ونحن نسميه احد قوانين بناء الديمقراطية في هذا المجلس، عمره قصير ويحتاج للنقاش للاتاة وافراغ ما في المجتمع من اراء تفرغ به القوانين الديمقراطية التي مرت لم نرى ايا من الصحافة او الصحفيين سأل اين هذه القوانين، اما القوانين التي قيد التمحيص والدراسة نرى يوميا الصحافة تتساءل اين هذه القوانين.

اين العدل في مواقف الصحافة التي نرغب ونتمنى ونطالب ان تأخذ حريتها؟ وهذا المجلس سينظر قريباً القوانين المتعلقة بها، وهذا المجلس نصير لحرية الصحافة ويجب ان تكون الصحافة نصيرة لهذا المجلس وهو اداة ديمقراطية.

اتي الى ما يتعلق بنا، انا اعتقد ان لهذا المجلس حقوقاً، لكني اؤمن ايضا ان الاسراف في استعمال الحق والتعسف في استعمال الحق واساءة استعمال الحق ينقلب الى عمل غير محقق. واخذ بعض الاثلة من ممارساتنا، ابدأ بالنصاب ببساطة.

معالي رئيس المجلس: لو سمحت ابوشجاع فقط ذكراً دون تفصيل.

السيد حسين مجلي: يا سيدي انا حقيقة كنت بين ان اتحدث او لا اتحدث، فيما يتعلق بالنصاب حق الصحافة وحق الكل اذا لم نراقب ذاتنا سينقص ادائنا، النقطة الثانية مر على هذا المجلس، عدة استجابات، ارجو ان اقول لزملائي ان حق الاستجواب اذا لم نجده هناك مساءلة للحكومة طرح للثقة فيها بشكل جماعي عن طريق (عشر) نواب وهناك طرح فردي، الاستجواب يحرك طرح الثقة بالحكومة عن الطريق الفردي ولذلك هو حق للجميع، وعندما يرد الاستجواب، اقول للناس الذين يطلبون طرح الثقة بالحكومة، هذا منح للثقة بالحكومة، فعلياً مع النواب الذين مع الحكومة او المعارضين لها ان يستؤمن من استعمال هذا الحق او التعسف فيه اذا لم يكن في مكانه.

لانني انا كمعارض للحكومة اقول رد الاستجواب يعني تجديد الثقة بالحكومة، وبالنسبة لمن هو مع الحكومة معنى ذلك انه لا يجوز له ولا للحكومة ان تستخف باستعمال هذا الحق ايضاً ارجو ان تكف عما اسميه، وقد كنت ارجو ان تكون هذه الجلسة خاصة لانني لدي الكثير لاقوله، ارجو ان تكف عما اسميه سرقة الشعبية، لانه برأيي وقد قلت كثيراً ان سرقة الشعبية من يتوجه اليها خطورة عمله اخطر من سرقة المال العام. لان سرقة المال العام امر مرئي وهذا برأيي عقوبته يجب ان تكون اكثر.

وحقيقة نرجو ان يكون اكبر اعلام نتوجه فيه للقوى المعادية لهذا المجلس هو اداء المجلس

والرقابة الذاتية على المجلس وان نحسن استعمال صلاحياتنا وصدقوا اننا اذا قمنا بذلك سيكون للمجلس قداسة وطنية وسيدخل في النسيج الوطني، وبخلاف ذلك سيكون حل المجلس مطلباً شعبياً وظاهرة ديمقراطية، وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، اخر كلمة للاستاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: شكراً سيدي الرئيس.

ليس اسهل على الانسان في هذه المرحلة من الهجوم على الحكومة والمؤسسات العامة، وليس اصعب على النفس من التصدي لذلك الهجوم خشية الاتهام بالمالاة والسكوت على الخطأ والفساد او على الاقل المشاركة فيه، لكن الرجال يركبون المركب الصعب.

ان الفساد والخطأ موجودان وليست مكافئتهما بهذه الطريقة الاعلامية، ولا يكون القفز عن تقييم الذات بالمعنى على الغير الامر الذي اصبح يدين الامة في مرحلة الانحطاط. كيف نطلب ان يكون تقييمنا جيداً ونحن نكرر نفس المسائل ونفس الهجوم ونفس الموضوع؟ مؤسسات عامة تشرح ويطلب من افرادها ان يكونوا قديسين فلا يعلنوا غضبهم «ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة» رسالة نبوية علينا ان نمارسها في كل ميدان حتى نصل الى الحق والحقيقة ونقتنع الغير براءتنا. مؤسسات رسمية تتلقى الضرب صباح مساء ويرفض ان ترفع يديها لتلقي الصدمات، اما ان ردت فالويل والتهور وعظام الامور.

هل من أشعل

والتزاماً وابتعد عن تسجيل المواقف للموقف ولكن هذه هي النتيجة.

الم تتحول هذه الجلسة الى جلسة ثقة جديدة، هجوم على الحكومة وهدف الجلسة ليس كذلك، الم يكون التقييم الذاتي الذي كان هدفنا، هامشياً بهذه الجلسة، من قال ان اقتراحاتنا واستجواباتنا كانت دائماً موضوعية، من شجع الموظفين على الهجوم علينا؟

اليست زيارتنا ويطاقتنا وهواتفنا واحيانا استجوابنا الرضى؟

(ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم).

ايها اقسى واظلم علاقة الصحفيين بالنواب؟ ام علاقة النواب بالنواب؟

تجربياً واتهاماً وتزييفاً للمواقف.

نقطة صغيرة سيدي الرئيس، كيف يقيم الانجاز من يرفض الالتزام بقرار المجلس بان يتحدث بدقيقتين وقد تحدثوا بالعشرينات وشكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً، واود حقيقة بعد هذا الحديث الطيب في هذه الساعات المباركة من شهر رمضان ان اقدم كل التقدير والاحترام لما قيل، وكل اعتزاز بهذه الطموحات الوثابة، واني اشعر بفخر في هذه اللحظات التي تمر بها ونحن نتجه انجهاً صحياناً، انجاه الخير والمؤسسية، واني اشعر ان التغيير الاجتماعي بدأ يأخذ مداه، اخواني الاعزة ان هبة المجلس عالية في الداخل

انا اعلم ان كلامي سيثوه ولكن مرجحاً بذلك من اجل قول كلمة الحق مهما كان الثمن فقد دفعته سابقاً مع الانجاز وجاهز لدفعه لاحقاً مع القول الحق.

نواب يشرحون السلطة بحق ويدون حق ويطلبون ان ينشر كلامهم بالكامل في الصحف وفي وسائل الاعلام الاخرى ويبأبون على الحكومة ان تجتزه من خطاباتنا لوسمها الشعب لمل منها ومنا ومن التجربة. ومع ذلك اذا ما انتقد صحفي او كاتب ثرنا واقمنا القيامة فنحن نمثلو الشعب ونحن المبدعون ونقدنا تشكيك بالديمقراطية، اي قداسة تلك ان يقرر المنتقد حجم النقد واطاره؟

كلا يا سادة نحن بشر والصحفيون بشر وكلانا يخطيء. فلا نشوه موقف بعضنا بعضاً «تأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم» هل انا بهذا ادافع عن الحكومة؟

ولماذا لا فانا نمثل بها، ولكني لا ادافع عن اخطائنا ان وجدت ولكن يا سادة لا نرى ان التجريح غير المحق والتجريح الاستعراضي واستجداء الشعبية او سرقتها كما اسمها زميلي في الهجوم الكاسح بالفارغ والمليان، اليس هو سبب تفسير النظرة الينا خلال العامين الماضيين؟! لو تعاملنا بعقلانية وتعاون وتوازن مع بعضنا البعض لكان وضعنا افضل.

لو تركنا احياناً مواقف الاستعراض، او تسجيل المواقف مهما كانت النتيجة على الوطن والمواطن تحت شعار (انا اولاً وبغدي الطوفان) الم يكون تقييم المواطن عندما افضل، كنت مع سرية الجلسة حتى يكون نقاشنا أكثر موضوعية

معالي نائب رئيس الوزراء - وزير التربية والتعليم: سيدي الرئيس لم يكن في نيتي ان اتكلم بعد ان انتهت الجلسة لولا الكلام الاخير الذي تفضلتم به، وهو ان هنالك اقتراحات قدمت من بعض النواب وانها ستطرح لكي يقدم هذا الاقتراحات كاتقارات من المجلس.

الواقع ان مفهومنا لهذه الجلسة كما تفضل وتكلم بها جميع النواب هي جلسة دعنا نسميها نقد ذاتي لعمل المجلس لكن لان الاقتراحات التي قدمت، كان لها علاقة بالحكومة وباعمال الحكومة، فمثلاً انتم سيدي الرئيس اشترتم الى الاقتراحات التي تقدم بها الدكتور همام، والدكتور همام من جملة اقتراحاته:

عاصمة السلطة التنفيذية لاجهزة معينة الى اخره، يعني فيه هنالك عدة اقتراحات.

الحقيقة كما تكلم معالي النائب الاستاذ عبدالرؤف الروابدة هذه الجلسة تحولت الى جلسة ثقة بالحكومة وطرح فيها افكار كثيرة، من حق النواب ان يتكلموا في ذلك لكن ليس عنوان الجلسة، هو عنوان جلسة بالثقة بالحكومة لو كان الامر كذلك، لكن للحكومة رأي ورد هي قادرة عليه وهي مهينة له ومتهينة له، لكن ان يقال ما يقال، وقد قيل كلام كثير فيه مس بالحكومة، احد النواب قال عدم اهتمام الحكومة بما يقوله المجلس، وعدم ترجمة قرارات المجلس الى قرارات واجراءات، كيف لاندرى؟

نائب اخر في الامور نفسها، قال انه الحكومة وعدت في امور البطالة ورفع الاسعار

والخارج والعالم، صورة المجلس مشرقة وهي الاولى في العالم العربي والاسلامي، المجلس هو هذا الشعب، من يحاول المساس به يمس نفسه ويمس الشعب بأكمله.

اقول هذا ونحن نتجه نحو المؤسسية، وكل ما قيل يتوسع من خلال المؤسسية والعمل المؤسسي والتعاون وكلنا بإذن الله نعمل جاهدين لكي نلبي كل ما قيل وقد دعونا الى اجتماع مثل هذا الاجتماع في العام الماضي ولم يكتمل فيه النصاب واني ادعو الى اجتماعات اخرى كثيرة لكي نقوم انفسنا اولاً ونقوم الاخرين. وانا اقول ان كل ما قيل فيه خير، وان كل قيل هو في اتجاه الصحيح، فاود ان اشكركم جميعاً واقول ان كل ما قيل هو موثق، وقد وصلتني اقتراحات الاستاذ الدكتور همام سعيد، وهناك اقتراحات اخرى قيلت وقد تم تأييد هذه الاقتراحات، هذه الاقتراحات ارى من المناسب ان تلخص كلها وتفرغ وتقدم باسمكم جميعاً حتى نستكمل كل ما فيها وتعرض عليكم لاتخاذ ما ترونه مناسباً وهذا هو الذي يمكن ان يكون من باب القنوات المؤسسية وعندما يتخذ المجلس قراراً يتابع ذلك وانتم اصحاب القرار بالشكل الذي ترونه، فهذه امور حقيقة اجد انها كلها خير وفيها كل الخير، وعندما بدأنا نقوم انفسنا ويعترض بعضنا على بعض ويصحح بعضنا بعضاً بدأنا باتجاه صحيح.

فكل ما قيل فيه كل الخير ولكم جميعاً الشكر والتقدير لكل ما ابدتموه.

معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي نائب رئيس الوزراء.

كلد من الله عمل

والتطوير الاداري اكبر مما تستطيعه الحكومة، هي نفس التهم التي وجهها احد الاخوان النواب على انه الحكومة لا تهتم بقرارات المجلس، مع ذلك نائب اخر يقول لا، الحكومة وعدت في هذه المجالات بشيء الى اخره، امور كثيرة.

الحقيقة سيدي الرئيس يعني اذا كنا اتينا الى هذه الجلسة، لا اريد ان استخدم كلمة نقد لكي نقيم عملنا كمجلس هذا امر، واذا كنا قد جئنا لهذه الجلسة كي نقيم عمل الحكومة وكى نحول هذه الجلسة الى ثقة بالحكومة هذا امر اخر، وكلاهما له الية مختلفة وكلام مختلف وسلوك مختلف سواء من جانب الحكومة او من جانب النواب.

فانا تعليقي سيدي الرئيس على ما قيل في كلام اللي تفضلت فيه، على ان هنالك اقتراحات معينة، الحقيقة الاقتراحات مثلاً:

انهاء الاحكام العرفية.

بالمناسبة مجلس الوزراء قرر بالامس انهاء الاحكام العرفية، ووضعه ورفعته الى جلالة الملك المعظم.

لكن هذا كلام ان يقال في موضع تقييم عمل الحكومة في موضع نقاش لاعمالها، او ان يقال فيه ماذا انجز المجلس من اعمال؟

فان نحاسب الحكومة لانها لم تنهي الاحكام العرفية شيء.

وان يقال بان المجلس كان من جملة انجازاته المطالبة بانهاء الاحكام العرفية وهو شيء اخر.

سيدي الرئيس فقط اردت ان اعلق على الكلام الاخير وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، معالي وزير الاعلام.

معالي وزير الاعلام: شكراً معالي الرئيس.

الحقيقة كثير مما سمعته في هذه القاعة، وكثير مما قيل.

معالي رئيس المجلس: ارجو عدم الحديث الا باذن يا استاذ احمد عويدي.

معالي وزير الاعلام: وكثير مما قيل فيه قدر كبير من الانصاف في الموضوعية، ولكن كثير مما قيل فيه ايضا تحني وظلم واتهام بغير دليل، وبعض ما قيل حقيقة يدخل في باب الظنون التي يستحيل اثباتها ونفيها.

فحين يقول شخص من الاخوة النواب مثلاً: انه هناك مؤامرة على المجلس لا يقدم دليل على هذا الكلام، من الصعب علي ان انفي انه ليس هناك مؤامرة، (البينة على من ادعى) فالمفروض ان يقدم الذي يقول انه هناك نية لتهميش دور المجلس، او نية لتدمير دور المجلس، او نية للتضليل.

هذه التعابير تحتاج ونحن لا نناقش هنا، ليس هنا مجال للبلادة الخطابية هنا مجال البحث في الحقائق والموضوعية.

هذا كلام لا ادري كيف تستطيع وزارة الاعلام ان ترد عليه، بعض ما قيل عن الصحافة حقيقة فيه تحني، لا اعتقد ان هناك برلمان في العالم يحظى به مجلس النواب

من تغطية في الصحافة تحديداً، وانا ادعو الاخوة الكرام ان يقرأوا جريدة (الاهرام) ويشوفوا كيف تغطي الاهرام اجتماعات مجلس الشعب، يعود الى اعداد الصحافة الكويتية ايام البرلمان ويقرأوا ما هي المساحة التي تعطي لمناقشات مجلس النواب في (لبنان) او في (الكويت) او في غيرها من البرلمانات، لا يوجد او اكرر برلمان او مجلس نواب يحظى بما يحظى به من تغطية في صحافتنا لمجلس النواب المحترم، ولذلك انا كنت اريد الحقيقة امر مرور الكرام على المشاكل بين مجلس النواب والصحافة، باعتبار ان مشكلة الصحافة هي مشكلة خاصة بين المجلس وبين الصحافة، لكنني اؤكد للمجلس الكريم.

اؤكد للمجلس الكريم، يا اخي لا تقاطعني لم اقاطعك.

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد عويدي كلامك غير صحيح ومرفوض.

معالي وزير الاعلام: يا اخوان انتم تتحدثون عن الديمقراطية وتخلقون بالرأي الاخر، ما هذا؟

معالي رئيس المجلس: ما هكذا استاذ احمد عويدي.

معالي وزير الاعلام: نحاضروننا عن الديمقراطية ثم تضيقوا بالحديث.

معالي رئيس المجلس: ارجو معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الاعلام: تبيحون لنفسكم الاتهام ثم تمنعوننا من الدفاع، ما هكذا؟

معالي رئيس المجلس: استاذ معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة: انا مش معالي وزير الصناعة انا نائب.

معالي رئيس المجلس: تقعد هناك، نائب مجلس هناك، انت تعامل كوزير الان.

معالي وزير الاعلام: الديمقراطية التي تعطي للنائب المحترم ان يفهم، تعطي الوزير حق الدفاع، اذا تؤمن بالديمقراطية، وانا لم اتهم احد انا قلت ان هناك كلام قيل ليس عليه دليل، انا ابحت عن دليل، حين يكون هناك خطة، مؤامرة لتهميش دور المجلس انا اتساءل هاتو برهانكم ان كتتم صادقين. هل هذه جريمة، انا اطلب ادلة وبراهين على الكلام الذي قيل.

ليست الوزارة، وزارة الاعلام ليس طرفاً، بين هذا المجلس الكريم وبين الصحافة، اقول واكرر الدولة لا تتدخل في توجيه الصحافة، والصحافة حرة فيها تكتب او لا تكتب، ومن كان عنده كلام يناقض ما اقول فعليه ان يقدم الدليل، كون الصحافة تكتب كلاماً ناقداً لاداء البرلمان، كل صحافة العالم تكتب مقالات تنقد فيها المجالس النيابية، كلكم تذكرون عن الصحافة في امريكا هي التي فضحت ممارسات بعض اعضاء الكونغرس، من اسبوع واحد او (عشرة) ايام فضحت الصحافة الامريكية ان جزءاً او عدداً من اعضاء الكونغرس يقدمون شيكات بلا رصيد، لم نسمع ان واحداً من اعضاء مجلس الكونغرس اعترض على دور الصحافة، الصحافة هي التي

فضحت كثير من ممارسات وهناك تاريخ طويل وصدر في كتب، بعض الاخوة اطلعوا عليها.

فلذلك حين تمارس الصحافة بعض النقد لاداء دور المجلس، لا يعني هذا لا سمح الله انها مست بقدس الاقداس، او انها مست بهيبة المجلس، انا اقرأ لكم مما ورد في مدونة التقاليد البرلمانية المصرية من سنة (١٩٢٣) تقول بالحرف الواحد:

كل من يتصور ان البرلمان باعتباره اعل سلطة تشريعية لا يمكن ان يوجه له النقد، هو مخطيء في تصوره هذا، فالمجالس النيابية في اي بلد من البلاد الديمقراطية يوجه اليه النقد، كذلك من حق الصحف ان تناقش تصرف العضو اذا ما رأت ان هذا التصرف لا يتماشى مع القانون، او الدستور، او مع نظم المجلس، سواء وقع داخل المجلس او خارجه.

داخل الصحافة اذا كان النائب يمثل الناس، فالصحافة تمثل الناس ايضاً ولها رقابة على كل السلطات وهي تمارس هذا الدور، انا لا اقول ان الصحافة معصومة، من حق اي نائب من حق المجلس ان يمتنع للصحافة اذا رأى كاريكاتير او مقال او شيء خارج عن الموضوع من حقه ان يفعل هذا.

وبالنسبة للاعلام الرسمي نحن ليس صحيحاً اننا نحجب دور المجلس او نغطي على الجلسات، بالعكس نحن نلتقي احتجاجات من المواطنين على المساحة الزمنية التي تعطى لمناقشات ومداولات المجلس.

التلفزيون واكرر ليس مسخراً للمجلس

النواب، التلفزيون يخدم الامة ويخدم الشعب، واهتماماته تتجاوز جلسات مجلس النواب، وبالتالي لا يستطيع التلفزيون لكثير من المحددات والعوائق ان يعطي كل ساعات البث لجلسات مجلس النواب، خصوصاً وان الاخوة النواب احياناً يتكلمون اعداد كبيرة منهم في مجلس النواب ويكررون نفس الكلام في كثير من الحالات يضطر المحرر المسؤول ان يختصر من هذه الكلمات، والسنة التي اتبعناها هو ان يعطى النائب الذي يتحدث عن نفسه بين دقيقتين وثلاثة دقائق، والذي يتكلم عن كتلة يعطى بين (خسة) دقائق الى (ثمانية) دقائق بحجم الكتلة التي يمثلها، وهذا تقليد قديم وسابق، ودعني اذكر الاخوة الكرام ان كثير من برلمانات العالم تمنع دخول الكاميرا الى القاعة، لان الذي يحدث ان النائب يتحول الى خطيب انتخابي، يخاطب الجماهير ولا يخاطب ولا يناقش الموضوعات، هذا رأي الذي يمنعونه ونحن نعتقد من البرلمانات القليلة التي تسمح بدخول الكاميرا الى داخل البرلمان.

لا يوجد تعميم اعلامي على اداء البرلمان، هذه اسطورة، خرافة، ولا يوجد نية لتهميش دور البرلمان، هذا كلام ليس عليه اي دليل، ونحن نرفضه، ولا نقبله على الاطلاق.

نحن لا نستطيع ان نمنع الصحف ولا نعطي عهداً ان نمنع الصحف ان تنتقد نائب في البرلمان او تنتقد البرلمان كمؤسسة، هذه مسألة لا تمارسها ولن تمارسها.

قال بعض الاخوان ان ملكية الصحافة وتاريخ ارتباطها بالسلطة، حقيقة ارجو ان

استاذ احمد عويدي رجاءاً وباختصار شديد معالي وزير الصناعة.

معالي وزير الصناعة والتجارة ان كان المجلس يقبل ان ستعمل هذه اللغة عن اي انسان، ان كان لم يقلها، فاقبل منه ان يقول لم تصدر مني.

معالي وزير الصناعة والتجارة: ولكن ان صدرت فاترك للمجلس الكريم ان يضع اللغة التي يريد بها للتخاطب بين اعضائه.

معالي رئيس المجلس: استاذ احمد عويدي رجاءاً، اذا سمح لي الاخوان، دكتور عبدالله رجاءاً تكلمت بما فيه الكفاية، يكفي يا اخي.

انا اريد ان اعطي الحق مثل بقية الاعضاء النواب، اذا تكرمت استاذ عبدالكريم رجاءاً كل واحد اخذ دوره من اراد التكلم اعطيته وانا مختص بإدارة هذه الجلسة.

اخواني هذه الجلسة بدأت بداية طيبة، وانا اود حقيقة ان اقول: انه انتهى الزمان في هذا المجلس.

ثانياً: انا كرئيس مجلس لا اسمح لأي انسان يريد ان يتجبر برأيه الشخصي ضد رأي المجلس، ورأي المجلس هو الغالب وهو المسموح به، ولا اسمح لاحد ان يتجاوز حرمة هذه القبة الاحسب الاصول.

هذه الجلسة وانا اقول وارد على ما قاله معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي ان هذه الجلسة جاءت بهدف واضح، وحدد ونوقش الهدف وتقرر فيه ان تكون علانية او خاصة، والمجلس

يصدقني الاخوان اذا قلت انه لا توجد اي تدخل رغم الملكية، لا توجد تدخل في سياسة التحرير في الصحف فيما تنشر او لا تنشر.

الاجهزة الاعلام الرسمية لا تقصر نشاطها على تغطية النشاط الرسمي ليس صحيحاً، نحن نغطي كل النشاط الشعبي ونشاط البرلمان بصورة كاملة.

معالي رئيس المجلس: معالي وزير الصناعة رجاءاً الموضوع هو الاعلام.

معالي وزير الاعلام: ولذلك نحن نغطي المحاضرات ونغطي نشاط الناس في الارياف، ونغطي نشاط الناس في البادية، ومن الظلم ان يقال ان الاعلام مسخر فقط لتغطية النشاط الرسمي، تحدث سعادة النائب المحترم الاستاذ حسين مجلي عن موضوع اصدار الصحف الجديدة عندنا (١٥٠) طلب رخصة لاصدار صحف ومجلات جديدة، وقد رأينا ان اصدارها في هذا الوقت قبل صدور قانون الاحزاب وقبل غربة الطلبات التي عندنا رأينا ان من الاحكم والاعقل والافضل ان نتظر صدور قانون المطبوعات الجديد الموجود فعلاً عند مجلسكم الموقر فاذا كنتم تريدون فتح الباب امام اصدار الرخص الجديدة فيما عليكم الا ان تنجزوا قانون المطبوعات الموجودة في مجلسكم الموقر.

انا عندي نقاط كثيرة ولكن الساعة قاربت على (الرابعة) ولا اريد ان اخذ من مجلسكم الكريم مزيداً من الوقت شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم،

كلد من الله صل

اتخذ القرار، واراد المجلس ان يكون هناك توصيل يقال شيء ويسمع ولا يخطيء، حصل القول وحصل الاستماع وبارك الله في الجميع، عندما نريد ان نخرج عن هذا الحد، هذه جلسة ليست جلسة الثقة ولا بحال من الاحوال، كلام يقال، وجهة نظر نقال، واي قول مقدم خطياً او شفوياً يطرح على المجلس مرة اخرى، ولهذا ما اردت وقد قلت لي اقتراحات لا طرحها لاتخاذ قرار والتصويت عليها، ما اردت ان اطرحها حتى تناقش من قبل الجميع، وان تناقش بهدوء وان تأخذ مداها، ثم كان للمجلس قرار يتخذ مهما كان هذا القرار ويبلغ للجهة المعنية ويتابع، وهذا حق المجلس وحق المجلس ان يقرر ما يشاء، ليس هناك من وصي على اي نائب ان يحجب عليه ما يقول، او يريد ان يقول له بالشكل الذي يريد، النائب يقول كل ما يريد، ويحدود النظام الداخلي، لكن ايضا عليه ان يسمع وان لا يغلق الباب عن سماع الجواب، هذا حق طبيعي وحق اخلاقي وحق انساني، حق نظامي.

فارجو من اخواني وانا اقولها وانا لا اتراجع عن ما قلت قبل قليل، ان هذا المجلس مجلس كريم، وقد تخطينا نقطة الضعف، وكل ما سمعناه فيه الخير سواء من المجلس او من الحكومة، ويجب ان نحتمل سماع الجواب، واذا لم نحتمل هذا لا زلنا في درجات الاولى في التغيير والتطور والمؤسسية، كل ما قيل واكرر ان فيه الخير، ومن حق كل نائب واخترم كل ما قيل وله الحق في ذلك، ولا احد يستطيع ان يمنعه ان يقول ما يشاء، لكن هو يقول ذلك، ثم يلخص

ويعود للمجلس لمناقشته ان كان يراد به اتخاذ قرار معين باسم المجلس، اسم المجلس هي غالبية هذا المجلس بقرار معين، هذا ما هو حاصل وما نخطط له، وانا ارجو لهذا اليوم ونحن في نهاية هذا اليوم من شهر رمضان المبارك ان نتحل بالصبر قليلاً، وان يسمع بعضنا بعضاً، وان يحترم بعضنا بعضاً، وان لا تغلق الباب امام اي كلمة من اي جهة كانت، هذه جلسة مباركة وارجو ان يكون في التعامل مستقبلاً وانا اقول، صحيح ان هذا ليس من عادتنا ان يكون مثل هذا الحديث، لكن اقول يحصل في العالم مثله واكثر منه، ولكني اقول وانا مقتنع بذلك اننا والحمد لله قد تخطينا كل خطوات الضعف وكل خطوات التغيير التي يجب ان نصل اليها بالعمل المؤسسي، العمل المؤسسي له قواعده وله اصوله في التعامل، ولهذا كل ما جرى يمكن استيعابه بهذا المجلس، اقول سوف يلخص كل ما قيل، ويقدم لكم ايها المجلس الكريم هذه المقترحات منها ما يصوب منكم، ومنها ما يقر ومنها ما يلغى، انتم اصحاب القرار في ذلك.

واريد ان اعطيكم جميعاً الوقت الكافي لمناقشة هذه الموضوعات، ولا اقبل لمجلس كريم كهذا المجلس ان يتخذ قراراً وهو في نصف المقاعد وفي هذه الاغلبية، او هو متحفظ، او هو في وقت غير مناسب، فقراركم له قيمته، وله احترامه، وعلى الجميع ان يحترم هذا القرار وانتم اصحاب القرار اولاً واخراً.

فارجو من اخواني ان نقف عند هذا الحد والى جلسات اخرى نناقش بها كل هذه

الموضوعات، وعندما قلت وسجلت كل اخواني الذين يودون التحدث، لم ابقي منهم احداً، وهنا اعتبر ان هذه الجلسة قد حققت اهدافها وقيل ما قيل وسمع ما سمع، ومن يود ان يتابع هذه الموضوعات بجلسات اخرى، نحن على اتم الاستعداد.

شكراً لكم وليس من حق احد ان يدخل بكلمة خاصة ولا نظام، انا ادير النظام، هذه

الجلسة خصصت لهدف محدد وانا مسؤول عن ادارة النظام بهذه الجلسة. السيد الامين العام.

السيد مساعد الامين العام:

٨ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: ترفع الجلسة لصباح يوم الاحد الساعة العاشرة صباحاً.

امين عام مجلس الامة
صالح الزعبي

رئيس مجلس النواب
معالي عبداللطيف عريبات